دراسات باحث

فصلية تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي. الإسرائيلي

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش. م. م

السنة الثامنة عشرة / ستاء 2020م / 1441هـ

باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

لبنان/ بيروت/ بئر حسن/ قرب السفارة المغربية
بناية يونس- ط 1
Lebanon/Beirut/Beer Hassan
near Morocco Embassy
Younis bldg. 1st floor
Tel: 9611 842882 - mobile: 9613 507800
FaX: 9611 843882 - P.O.Box: 25/ 408
e-mail: baheth@bahethcenter.net
www.bahethcenter.net

دراسات وبحوث

- خيارات محور المقاومة لمواجهة العقوبات الأميركية - امتلاك القرار السياسي الوطني والسيادي والتحرّر من التبعيّة — د. علي دربج
- روسيا في محور المقاومة : إمكانيات التحول التاريخي — هادي قبيسي
- التطبيع الثقافي واستراتيجية الحرب الصهيونية على الوعي — د. علي الحاج حسن

ندوات المركز الدورية

- حلقة النقاش المغلقة حول جريمة اغتيال القائد الشهيد قاسم سليماني: ارتدادات واحتمالات — الدكتور محمد الهندي
- «قراءة في تطورات الساحة الفلسطينية — الدكتور محمد نور الدين

مراجعة كتاب

- الحرب السورية : القوى - الاستراتيجيات - الخطط. المفاهيم العسكرية الجديدة — حسن صعب

دراسات باحث

السنة الثامنة عشرة. شتاء 2020م / 1441هـ

67

شتاء
2020م-1441هـ

67

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد

لبنان: أفراد 25$ مؤسّسات 40$
الدول العربية: أفراد 30$ مؤسّسات 50$
دول أخرى: أفراد 50$ مؤسّسات 75$

سعر العدد

- لبنان: 5000ل.ل • سوريا 100ل.س
- الأردن: 2دينار • مصر 15جنيه
- العراق: 75دينار • الكويت: 2دينار
- الإمارات العربية المتحدة: 20درهم
- البحرين: 2دينار • إيران: 50000ريال
- قطر 20ريال • السعودية: 15ريال
- عُمان: 3ريال • السودان: 75دينار
- اليمن: 150ريال • الصومال: 150شلن
- ليبيا: 5دينار • الجزائر: 25دينار
- تونس: 2دينار • المغرب: 25درهم
- الدول الأوروبية: 7يورو
- أمريكا وسائر الدول الأخرى: 10دولار

67

دراسات باحث

فصليّة تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي.الإسرائيلي.

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش .م .م

السنة الثامنة عشرة/ شتاء 2020 م – 1441 هـ

الهيئة الاستشارية:

د. عصام نعمان: نائب ووزير سابق/ مفكّر عربي من لبنان.

د. باسم سرحان: أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت سابقاً.

د. طلال عتريسي: باحث وأستاذ جامعي.

د. علي عقلة عرسان: الأمين العام السابق لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب في سوريا.

د. غسان العزّي: أستاذ العلاقات الدولية في كلّية الحقوق والعلوم السياسية-بيروت.

د. مجدي حمّاد: رئيس الجامعة اللبنانية - الدولية/مفكّر وباحث.

هيئة التحرير :

الرئيس: الأستاذ الدكتور يوسف نصرالله

مدير التحرير: حسن صعب

المدير المسؤول : فاطمة قبيسي

الإشراف الفنّي: أحمد المقداد

حقول الدراسات والأبحاث والمقالات

- القضية الفلسطينية كقضيّةٍ مركزيةٍ للأمّة.
- العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية: واقعها، ومستقبلها المرتجى.
- دراسة الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الموقّعة مع الكيان الصهيوني.
- روح المقاومة والاستشهاد: دوافعها الوطنية والقومية والدينية والإنسانية.
- تحرير فلسطين كواجب وطني وقومي وديني وإنساني.
- موقع الجهاد في الإسلام وفي مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني.
- تعرية «السلام» الزائف مع العدوّ الصهيوني، وكشف وهم التسوية والتعايش معه.
- موقع الإنسان في المشروع الحضاري الإسلامي، كنقطة ارتكاز في الصراع مع الهمجية الدونية الصهيونية.
- دراسة المشاريع الصهيونية: الجغرافية، الأمنية، الاستيطانية، السياسية والاقتصادية... إلخ.
- التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني-آليات وسبل المواجهة.
- أخطار المشروع الصهيوني على العالمين العربي والإسلامي.
- طبيعة وأهداف المشروع الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي.
- العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.

قواعد النشر

«دراسات باحث» ترحّب بمشاركة المفكّرين والباحثين والكتّاب فيها، مع التأكيد على مراعاة الأمور التالية:

1 - معالجة القضايا بموضوعية وعلمية ودقّة في التوثيق (في الدراسات والبحوث) التي تخضع – كما المقالات الواردة- للتحكيم بواسطة هيئة التحرير.

2 ـ حجم المقال ما بين 3000 و 4000 كلمة.

3 - حجم الدراسة ما بين 6000 و8000 كلمة، ويشترط فيها أن تكون موثّقة علمياً، وأن تراعي منهجية البحث العلمي. (إسم المؤلّف، عنوان الكتاب، أو المجلّة أو الصحيفة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة)، مع إثبات المراجع نهاية الدراسة، وأن تكون المقالات والدراسات والبحوث مرفقة بخلاصةٍ لا تتجاوز 50 كلمة.

4 - ترحّب المجلّة بالمشاركة في أبوابها (تلخيص كتب ونقدها- تقارير عن الندوات والمؤتمرات حول فلسطين والصراع مع الصهيونية)، بما لا يزيد عن 7000 كلمة لتلخيص الكتاب ونقده، و2500 إلى 4000 كلمة عن الندوة أو المؤتمر، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، أو باتفاقٍ خاصٍ مع هيئة التحرير، مع إرسال صورة غلاف الكتاب.

5 - أن لا تكون المادّة المرسلة منشورة سابقاً.

6 - أن تكون المادّة المرسلة مطبوعة على الحاسوب الآلي، ومرفقة بالقرص، تجنّباً للأخطاء المحتملة، أو إرسالها مكتوبة بخطٍ واضح.

7 - يُرفق مع كلّ دراسةٍ أو بحث تقرير أو نبذة تعرّف بالكاتب.

8 - يجري إعلام الكاتب بقرار هيئة التحرير خلال شهرين من تاريخ إرسال الدراسة.

9 - تحتفظ المجلّة بحقّها في نشر المواد المجازة وفق خطّة التحرير.

10 - المواد التي لا تُنشر لا تُعاد إلى أصحابها.

11 - للمادّة المنشورة مكافأة ماليّة تحدّدها اللائحة المقرّرة.

12 - الآراء الواردة في المجلّة تعكس وجهة نظر كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.

دراسات باحث

محتويات العدد (67)

- الافتتاحية 5

دراسات وبحوث

- خيارات محور المقاومة لمواجهة العقوبات الأميركية – امتلاك القرار السياسي الوطني والسيادي
- والتحرّر من التبعيّة (د. علي دربج) 9
- روسيا في محور المقاومة : إمكانيات التحول التاريخي(هادي قبيسي) 43
- التطبيع الثقافي واستراتيجية الحرب الصهيونية على الوعي .....(د. علي الحاج حسن).61

ندوات المركز الدورية

- حلقة النقاش المغلقة حول جريمة اغتيال القائد الشهيد قاسم سليماني: ارتدادات واحتمالات .89
- «قراءة في تطورات الساحة الفلسطينية (الدكتور محمد الهندي) 101
- «تركيا في سوريا: إلى أين» (الدكتور محمد نور الدين) 107

مراجعة كتاب

- الحرب السورية: القوى – الاستراتيجيات – الخطط– المفاهيم العسكرية الجديدة(إعداد: حسن صعب).117

بيروت - لبنان - تلفاكس 01/843882
البريد الإلكتروني للمجلة: majalla@bahethcenter.net
الموقع: www.bahethcenter.net
البريد الإلكتروني للمركز: bahethcenter@hotmail.com

Baheth for studies
باحث للدراسات

الافتتاحية

تشي التطـوّرات والتحولات الأخيرة في المنطقة، وفي سورية والعراق واليمن وفلسطين تحديداً، أن الصراع بين محورَيّ المقاومة والتبعية لا يزال محتدمـاً؛ فلا هدنـات ولا تسويات أو صفقـات أو حتى حلول مرحلية بين دول وقوى تتصارع على الأرض والموارد والمستقبل.. والهويّة.

إن إصرار إدارة دونالد ترامب الخرقاء على توسيع دائرة العقوبات الظالمة والوحشية على إيران وسوريـة وفلسطين بالخصوص، يكشف عن الخلفية الفكرية والأيديولوجية المتطرّفة التي تحرّك إدارة ترامب، ناهيك عن الأبعاد السياسيـة والاقتصادية والأمنية التي تتضمّنهـا سلسلة العقوبات المتتالية التي تُفرض على أهم دول وقوى محور المقاومة، وفي طليعتها إيران وحزب الله في لبنان.

لكن مراجعة عامة لكل مراحل الصراع مع العدو الأميركي – الصهيوني، تثبـت أن هذا العدو سيفشل مجـدّداً في إضعاف محور المقاومة، أو دفعه للتراجـع قيد أنملة عن أهدافه في دحر الهيمنـة الأميركية والاحتلال الإسرائيلي مهما بلغت التضحيات.

في هذا العدد الجديد من فصلية «دراسات باحث» عدّة أبحاث ومقالات حـول العقوبـات الاقتصاديـة الأميركية ضـد دول محـور المقاومة وسبل مواجهتها وإفشالها، وإمكانية تحوّل روسيا بوتين إلى عدو للكيان الإسرائيلي بالاستنـاد إلى معطيات ومتغيّرات جديـدة؛ ومقالة حول طبيعة وأهداف

الحــرب الصهيونية المستمرّة على الوعي العربي والإسلامي، للوصول إلى اقتلاع فكــرة فلسطين من جذورها الممتدّة في وجــدان شعوب المنطقة وقلوب أبنائها وعقولهم.

وفي القســم الثــاني من هذا العدد عرض عام لأبــرز الندوات وملفات حلقــات النقاش التي أقيمت في مركــز باحث للدراســات، حول الوضع الفلسطينــي والسياســة التركيــة العدوانية تجاه سوريــة، وحلقة نقاش خاصة حول تداعيات استشهــاد القائدين الجهاديين الحاج قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس.

وفي الختام، قــراءة في كتاب (الحرب السورية: القوى – الاستراتيجيات – الخطــط – المفاهيم العسكرية الجديدة)، للباحث في الشؤون العسكرية سمير الحسن.

دراسات وبحوث

خيارات محور المقاومة لمواجهة العقوبات الأميركية

امتلاك القرار السياسي الوطني والسيادي والتحرّر من التبعيّة

د. علي دربج*

المقدّمة

أضحى المكوّن الاقتصادي من الأدوات المهمة للسياسة الخارجية لدى العديد من القوى الكبرى لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، وخدمة مصالحها الوطنية، وكذلك دعم أمنها القومي. وتُعدّ الأداة الاقتصادية، خصوصاً العقوبات الاقتصادية والمالية، مكوّنًا مركزيًا في منظومة السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» بشكل أكبر من الإدارات السابقة؛ إذ أصبح صانعو القرار الأمريكيون مولعين باتخاذ إجراءات عقابية متشدّدة، بصرف النظر عن تبعات ذلك.

لم تتوان الولايات المتحدة عن استعمال سياسة فرض العقوبات الاقتصادية ضد الدول والشركات والمجموعات والأشخاص في مختلف أنحاء العالم، تحت أسباب وذرائع وحجج مختلفة، منها: دعم الإرهاب، مخالفة القوانين الأميركية بشأن تصدير التكنولوجيا المتقدمة، السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، عدم الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة المخدّرات، انتهاك حقوق الإنسان. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تحوّل الكثير من هذه العقوبات إلى عقوبات دولية عبر استخدام نفوذها في مجلس الأمن الدولي.

لقد شهدت السنوات والعقود الماضية، وبالتحديد منذ عام 1990 وحتى الآن، أكبر عدد من العقوبات المفروضة على الدول، مقارنة بالماضي. فالولايات المتحدة فرضت عقوبات اقتصادية انفرادية 115 مرّة منذ الحرب العالمية الأولى، و104 مرّات منذ الحرب

* كاتب سياسي ومحاضِر جامعي وباحث في العلاقات الخليجية ـ الإسرائيلية.

العالمية الثانية، بينها 61 مرّة خلال فترة الرئيس بيل كلينتون؛ وحتى نهاية عام 1998 كانت هناك 75 دولة تخضع للعقوبات أو تعيش تحت التهديد بها؛ وأكمل المهمة الرئيس جورج بوش الابن باستمرار فرض العقوبات السابقة وتمديدها، وفرض عقوبات جديدة على العديد من الدول والمنظمات والهيئات والأشخاص تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، فيما تم رفع العقوبات عن أفغانستان بعد سقوط نظام طالبان وعن باكستان والهند لدعمهما للجهود الأميركية في مكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من أن الهدف المفترض للعقوبات هو الضغط السياسي على دولة أو شركة أو شخص، لكن الحاصل أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة تجاوزت أهدافها إلى أبعد مدى؛ فهي تقوم بتدمير مبرمج لكل أسباب الحياة. وقد أثبتت التجارب أن العقوبات الاقتصادية هي المعادل الاقتصادي لما يسمّى في الحروب بالقصف الشامل؛ بل إن نتائجها قد تكون أسوأ من الأعمال العسكرية المباشرة، كما هو الحال في العراق (قبل اجتياحه وتدميره)، حيث تسبّبت في وفاة أكثر من مليون ونصف مليون طفل عراقي.

وقد تحوّلت الكثير من العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول أو الحكومات إلى عقوبة جماعية لشعوب هذه الدول، بحيث أصبح من المعتاد أن يُسمع أن معاناة المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء، هي آثار جانبية غير مقصودة.

ومنذ أن تولّى الرئيس الامريكي دونالد ترامب منصبه في العام 2017، وضعت إدارته إيران وحلفاءها الذين يشكّلون ما يُعرف بمحور المقاومة» نُصب أعينها، واتبعت ما يسمّى باستراتيجية الحد الأقصى للضغط، لتغيير مسار السياسات الخارجية والأمنية والعسكرية لهذا المحور ثم القضاء عليه. وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية بشدّة على العقوبات بهدف حرمان طهران بشكل أساس من الموارد المالية اللازمة للحفاظ على البرامج النووية والصاروخية وشبكة حلفائها بدءاً من لبنان، ومروراً بسوريا وفلسطين والعراق، وصولاً إلى اليمن.

أولاً: محور المقاومة ومواجهة الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية

منذ انتصار الثورة الإسلامية في 11 شباط 1979، التي وضعت القضية الفلسطينية في طليعة أولوياتها، كان من الواضح أن مسيرة الاستسلام العربي المنسجم مع متطلبات مشروع الهيمنة الذي تقوده «إسرائيل» بدعم أميركي وغربي واضح، لم تعد تشكّل السمة

الأكثر بروزاً في تاريخ المرحلة؛ حتى وإن كانت تلك المسيرة التي افتُتحت بمعاهدات كمب دافيد، العام 1979، قد اكتسبت قوة جديدة مع توقيع معاهدات أوسلو، عام 1993، ووادي عربة، عام 1994.[1]

ومع توالي ظهور المخطّطات الأميركية والإسرائيلية التي وضِعت للمنطقة العربية، وأبرزها مشروع الشرق الأوسط الجديد، كان من الطبيعي ظهور قوى مقاومة رافضة لحالة الاستسلام التي انخرطت فيها معظم الأنظمة العربية. وقد أثارت هذه القوى المقاومة مخاوف الحلف الأميركي ـ الاسرائيلي وأدواته في المنطقة، ودفعته إلى العمل بكل الوسائل العسكرية والاقتصادية، لضربها، وفي مقدّمتها الجمهورية الإسلامية، التي تُعدّ العامود الفقري الأساس وشريان الحياة الرئيسي لمحور المقاومة، وذلك كمقدمة لفرض الاستسلام الكامل على العرب وتغيير وجه المنطقة بما يخدم أمن «إسرائيل» أولاً وأخيراً.

من هنا، لم يمر يوم منذ انتصار الثورة الإسلامية دون أن يشهد تطوراً على صلة بما يُبذل من جهود من أجل ضرب إيران وحلفائها (محور المقاومة)، حتى وصل الأمر بالولايات المتحدة إلى مباشرة المهمة بنفسها والعمل على محاصرة إيران عبر احتلال العراق، وقبله أفغانستان، البلدان اللذان يحدّان إيران من الشرق والغرب، إضافة إلى نشر الأساطيل والقواعد العسكرية غير بعيد من الحدود والشواطئ الإيرانية.

وبالرغم من الحصار الاقتصادي والضغوط السياسية، والتهديدات الأميركية و الإسرائيلية شبه اليومية بضرب إيران تمكنت الأخيرة، وبالاعتماد على قدراتها الذاتية، من تحقيق قفزات مذهلة في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية والديبلوماسية؛ وكلّ ذلك دون أن تتوقف للحظة عن مد يد المساعدة لحركات التحرر والمقاومة في المنطقة والعالم، حيث تحوّل هذا المحور بفضل الدعم الإيراني إلى قوّة عابرة للحدود الجغرافية، والعقبة الأكبر للإدارة الأمريكية الجديدة أمام نجاح مشاريعها ومخططتها في عموم المنطقة.[2]

1 ـ سامي كليب،العرب بين المقاومة المسلّحة والتفاوض...أيهما أفضل، موقع قناة الميادين، برنامج لعبة الأمم، 4 شباط 2015 /http://www.almayadeen.net

2 ـ محمد إبراهيم المدهون، سرقة القرن وشطب قضية اللاجئين، موقع مدوّنات الجزيرة، 20 شباط 2020 /https://blogs.aljazeera.net

وفي هذا الإطار، أكدت مجلة «فورين أفيرز»، في مقال تحليلي لها في شباط 2017، أن «الحكومة الأمريكية الجديدة غير قادرة على القضاء على محور المقاومة الذي تقوده إيران في المنطقة»؛ وقالت ان «على الحكومة الأمريكية الجديدة أن تدرك جيداً أن الكثير من الحركات الثورية والمسلّحة تدعم محور المقاومة الذي تتزعمه إيران في الشرق الأوسط؛ وهذه الحركات مستعدة للتضحية بالغالي والنفيس لتحقيق أهدافها؛ وما لم يتم فهم هذه الحقيقة، فإن الضغط على إيران لن يؤدّي إلى نتيجة»[3]. وأضافت المجلة «إن محور المقاومة، الذي يضم إيران والعراق وسوريا وحزب الله وحركة حماس، يملك الكثير من عناصر القوة التي تمكّنه من التأثير في مسارات الأحداث في المنطقة، مشيرة إلى أن «إيران هي الآن بصدد تشكيل هيكلية أمنية وسياسية جديدة في المنطقة ودعم الحركات الإسلامية التي تمتلك مئات الآلاف من المقاتلين المنضوين في محور المقاومة»[4].

من هنا فإن القضاء على محور المقاومة أو هزيمته أمرٌ غير ممكن على الإطلاق، خصوصاً وأن هذا المحور يتمتع بدعم جماهيري واجتماعي واسع، وهو مستعد للتضحية بكل أنواعها لتحقيق أهدافه. وما لم تُذعن الإدارة الأمريكية الجديدة لهذه الحقائق، فلن تتمكن من ممارسة المزيد من الضغوط على إيران ومحور المقاومة [5].

ثانياً: العقوبات الأميركية على محور المقاومة

شكّل محور المقاومة تحدياً كبيراً لإسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة، فهو صمد بوجه مكائدهما ومؤامرتهما ضده، وخاض عدداً من الحروب على مختلف الجبهات، محققاً الكثير من الإنجازات والانتصارات المتتالية، التي أرعبت «إسرائيل» إلى حد أنه فرض عليها رفع وتيرة مناوراتها وتحضيراتها العسكرية لمواجهته، لا سيّما في ظل تعاظم قوّته وقدراته العسكرية والبشرية، والتي أضحت تشكّل تهديداً للمصالح الاسرائيلية – الأميركية، خصوصاً (صفقة القرن) التي أُعلِن عنها أخيراً.

3– «فورين أفيرز»: الحكومة الأمريكية الجديدة غير قادرة على هزيمة إيران ومحور المقاومة، موقع جريدة المراقب العراقي، 2 شباط 2017 . https://www.almuraqeb-aliraqi.org

4– المرجع ذاته

5– خالد هنيّة، إيران ومحورها.. جبهات مقاومة وفرص تشكيل «حلف» ممانع، موقع وكالة الأناضول التركية بالعربي، https://www.aa.com.tr/ar

وأمام الفشل الإسرائيلي ـ والأميركي في النيل من محور المقاومة عسكرياً، خصوصاً في لبنان وسوريا واليمن، لجأت الولايات المتحدة الى سلاح العقوبات كبديل فعّال عن المواجهة العسكرية، وذلك من أجل الحد من نفوذ هذا المحور وقطع إمدادته المالية والعسكرية، عبر محاصرة دوله، وفي مقدّمتها إيران، التي تشكّل شريان الإمداد الحيوي والرئيس لقوى المحور، إضافة الى سوريا ولبنان، وحركات المقاومة في العراق وفلسطين، وجماعة أنصار الله في اليمن.

أ ـ العقوبات على إيران

لإيران «تاريخ حافل» من العقوبات؛ فمع قيام الجمهورية الإسلامية فرضت الولايات المتحدة سلسلة من العقوبات أحادية الجانب ضد إيران، وهي عقوبات لم يتم إيقافها خلال أكثر من 30 عامًا. كما أنها تتعرّض إلى عقوبات أوروبية متزايدة منذ العام 2006، إضافة إلى عقوبات أممية فرضها مجلس الأمن منذ العام 2006 .بموجب القرارات 1696 (1) و1737 (2) و1747 (3) و1929 [6].

وتتفاوت مبرّرات فرض العقوبات الاقتصادية على إيران. فالعقوبات الأحاديّة الجانب، لا سيّما من طرف الولايات المتحدة الأميركية، كانت دائمًا مرتبطة بالتدهور الذي أصاب علاقات البلدين بعد سقوط النظام الملكي في إيران، وأزمة الرهائن الأميركية التي أعقبت ذلك، فضلاً عن الدور الإقليمي لإيران الآخذ بالتمدّد. و لم تتغير سياسة واشنطن في معاقبة إيران اقتصاديًّا رغم التغيّر الذي أصاب الإدارات الأميركية[7].

تعود بداية العقوبات الأميركية على إيران إلى شباط عام 1979. ورداً على اقتحام الطلبة الإيرانيين لمقرّ السفارة الأمريكية في طهران وأخذ الموظفين العاملين فيها رهائن، وقّع الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، القرار رقم 12170، الذي.بموجبه جمّد ما قيمته 12 مليار دولار من الأموال الإيرانية والذهب المودعة في البنوك، إضافة إلى عقارات في الخارج.

6– محجوب الزويري،العقوبات الجديدة على إيران: التأثيرات والتداعيات، موقع مركز الجزيرة للدراسات ، 13 شباط 2012. https://studies.aljazeera.net/

7– أحمد حويدق، تاريخ عقوبات إيران من أروقة مجلس الأمن إلى البيت الأبيض، موقع العين الإخباري الإماراتي، 7 آب 2018. https://al-ain.com/

وفي أعقاب اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، في 22 سبتمبر 1980، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد سنة 1984، حظراً على تصدير السلاح لإيران، ومنعت من تقديم القروض المالية للنظام الإيراني، وذلك بسبب علاقاته مع «حزب الله» المتّهم حينها بتنفيذ تفجيرات بيروت، في تشرين الأول 1983، ضد قوات المارينز الأمريكية.

وفي العام 1995، فرضت الحكومة الأمريكية حظراً نفطياً على إيران، ما لبثت أن أرفقته بحظر اقتصادي يمنع أي تبادل تجاري مع إيران؛ تلا ذلك إصدار الإدارة الأمريكية في العام 1996 قانون دماتو – كينيدي[8]، الذي يحظر على أي شركة أجنبية استثمار أكثر من 20 مليون دولار في قطاع النفط الإيراني. وقد اتهم الرئيس بيل كلينتون حينها إيران بعرقلة جهود السلام في الشرق الأوسط، ودعم الحركات المناوئة للعملية السلمية التي رعتها الولايات المتحدة في عهد كلينتون، والسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل[9].

مع وصول محمود أحمدي نجاد إلى الرئاسة سنة 2005، وإحيائه للبرنامج النووي الإيراني، زادت الولايات المتحدة من تضييقها على البنوك الأمريكية التي تتعامل مع إيران، تبعها إصدار مجلس الأمن في العام 2006 القرار 1737 الذي يفرض عقوبات ضد إيران لإجبارها على وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم[10].

استمر نهج العقوبات ضد إيران استمر بالتصاعد. وقد بلغ ذروته في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي أقرّ قانونًا شاملًا للعقوبات على إيران عام 2010، التي بقيت قائمة حتى توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى.

وبعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن زائد ألمانيا، في فيينا في 14 تموز 2015، تم تخفيف الحظر المفروض من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران، ورفع التجميد عن الأصول المالية لإيران؛ كما رُفِع الحظر عن تجارة النفط الإيراني[11].

8– لائحة العقوبات الدولية على إيران، 17 كانون الثاني 2016، موقع إذاعة مونت كارلو الدولية، https://www.mc-doualiya.com/

9– المرجع ذاته

10– المرجع ذاته

11– تفاصيل العقوبات الأميركية على إيران، موقع قناة الحرة الاميركية، 4 حزيران 2019، https://www.alhurra.com/a

وتمثلت نقطة التحوّل الكبرى في نهج العقوبات بوصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى الرئاسة، إذ اتبعت إدارته ما يسمّى باستراتيجية الحد الأقصى للضغط، المصمّمة لتغيير مسار السياسات الخارجية والأمنية الإيرانية. فأعلن الأخير انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وأعاد فرض العقوبات التي كانت قائمة قبل توقيع الاتفاق؛ وليس من قبيل المبالغة قوله إنه لا يكاد يمر يوم منذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي وحتى يومنا هذا، إلاّ وتفرض فيه الولايات المتحدة عقوبات جديدة على أشخاص أو مؤسّسات أو كيانات إيرانية، فيما الهدف المعلن للعقوبات، لم يكن هذه المرّة مرتبطًا بالاتفاق النووي كما جرت العادة في العقوبات السابقة، بل دفع إيران، بحسب ترامب وإدارته، لتغيير سلوكها السياسي في المنطقة، الذي وصفه بالسلوك الخبيث؛ إضافة إلى وضع حدّ لبرامجها المتعلقة بالصواريخ البالستية.

لم تقتصر إجراءات ترامب على إعادة العقوبات السابقة، بل تخطاها إلى تنفيذ تهديداته التي أطلقها خلال حملته الرئاسية، والمتعلقة ب بعقوبات «شالّة». وقد شرع بتنفيذها على مرحلتين: الأولى بدأت في 6 آب 2018، وشملت ما يأتي:

ــ حظر تبادل الدولار مع الحكومة الإيرانية، إضافة إلى حظر التعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن النفيسة، ولاسيّما الذهب، وفرض عقوبات على المؤسسات والحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني، أو بسندات حكومية إيرانية.[12]

ــ حظر توريد أو شراء قائمة من المعادن، أبرزها الألومنيوم والحديد والصلب، وفرض قيود على قطاع صناعة السيارات والسجاد في إيران.

ـ حظر استيراد أو تصدير التكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التقنية الصناعية ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري[13].

اما المرحلة الثانية من العقوبات، فقد بدأت في تشرين الثاني 2018، وتضمنت الإجراءات الآتية:

12– العقوبات الأمريكية على إيران عبر التاريخ، موقع CNBC الاقتصادي بالعربية، 16 آب 2018 www.cnbcarabia.com

13– بعد عقوبات ترامب.. هل تقف إيران على حافة الانهيار، موقع قناة الجزيرة (الميدان)، 13 تموز 2018 https://midan.aljazeera.net

ـ عقوبات ضد الشركات التي تدير الموانئ الإيرانية، إلى جانب الشركات العاملة في الشحن البحري وصناعة السفن.

ـ عقوبات شاملة على قطاع الطاقة الإيراني، وبخاصة قطاع النفط.

ـ عقوبات على البنك المركزي الإيراني وتعاملاته المالية.

وفي العام 2019، لجأ ترامب إلى ممارسة استراتيجية «الضغط الأقصى» التي تهدف لإضعاف الاقتصاد الإيراني إلى درجة كبيرة، حيث فرض سلسلة من العقوبات المتتالية على النظام الإيراني، والتي شملت العقوبات الشبكات المالية الإيرانية غير الرسمية، والمسؤولين الإيرانيين البارزين، وسماسرة الطاقة، والمسؤولين في مختلف الصناعات الإيرانية التصديرية.

كما طالت العقوبات المرشد الأعلى الإيراني السيد علي خامنئي، والأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، ووزير الخارجية محمد جواد ظريف، بالرغم من عدم وجود حسابات رسمية لهم في النظام المصرفي الدولي[14].

كذلك شملت العقوبات، صناعات التعدين والمنسوجات والبناء الإيرانية، والتي تعمل بشكل أساسي في البلدان المجاورة لإيران. في السياق ذاته، ذكرت «مجموعة صوفان جروب»، المعنية بالاستخبارات والأمن الدولي أن «العقوبات المفروضة على الاقتصاد الإيراني، هدفها تحقيق انهيار النظام الإيراني، بدلًا من تغيير سلوك إيران بطرق تتلاءم مع المصالح الأمريكيّة»[15].

وبمراجعة سياسة العقوبات الأمريكية على إيران، نجد أن الأهداف التي ساقتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة كانت تتمحور حول حمل إيران على إيقاف برنامجها النووي؛ إلاّ أن الهدف من العقوبات الأخيرة يتمثل في تغيير سلوك إيران في منطقة الشرق الأوسط، وتقييد برنامجها للصواريخ البالستية، وحملها على إعادة التفاوض من جديد.

14– عض الأصابع... ما السيناريوهات المتاحة في ظل التصعيد بين واشنطن وطهران، موقع وكالة سبوتنيك الروسية العربية، 26 حزيران، 2019. https://arabic.sputniknews.com/

15– أحمد سلطان، الضغط الأقصى.. استراتيجية ترامب لإخضاع الملالي والاقتصاد الإيراني ينهار، موقع المرجع للدراسات والابحاث الاستشرافية للاسلام الحركي في باريس، 14 شباط 2020. https://www.almarjie-paris.com/

ب ـ العقوبات على سوريا:

يعود تاريخ العقوبات على سوريا إلى العام 1979، حين وضعتها وزارة الخارجية الأميركية على لائحة الإرهاب. وبناءً عليه، فُرضت عليها العقوبات بموجب قانون المساعدة الأمنية الدولية وضبط تصدير الأسلحة (أُقِرّ عام 1976، ويمنع تقديم المساعدة للدول التي تساعد الإرهاب). بعدها كرّت سبحة العقوبات، إذ فرضت أميركا في العام 1981 حظراً على استفادة سوريا من المساعدات الأميركية. والحظر الأخير في هذا المجال يظهر في قانون الاعتمادات الموحدة لعام 2010، والذي ينص على أنه ليس «لأيٍ من حكومات كوريا الشمالية وكوبا وإيران وسوريا أن تستفيد من هذه الأموال[16].

وتكشف ورقة أعدّها المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، جيرمي شارب، ووجّهها إلى أعضاء الكونغرس الأميركي بواسطة خدمة أبحاث الكونغرس، في 29 نيسان 2011، أنه جرى تعديل القانون الذي يستهدف البرنامج النووي الإيراني، والذي وُضِع في عام 2000 ليتلاءم مع سوريا، والذي ينص على تقديم الرئيس تقريراً نصف سنوي إلى اللجان المختصة في الكونغرس لتحديد الأشخاص المتورطين في نقل أسلحة (إلى أو من) إيران أو سوريا وعلى علاقة بالبرنامج النووي، إضافة إلى لائحة للشركات السورية التي تخضع لهذا القانون، وهي: مكتب تزويد الأسلحة، والقوة البحرية السورية، والقوة الجوية السورية، ووزارة الدفاع[17].

أما بالنسبة إلى العقوبات الأميركية التي تستهدف سوريا على وجه الخصوص، فتقع، بحسب التقرير المرفوع إلى الكونغرس الأميركي، في ثلاث فئات هي: العقوبات الناتجة من تمرير قانون محاسبة سوريا والسيادة اللبنانية لعام 2003، وهو مجموعة من العقوبات الاقتصادية تفرض حظراً على معظم الصادرات إلى سوريا، ما عدا الطعام والدواء، وحظراً على الشركات الأميركية التي تعمل أو تستثمر في سوريا، وحظراً على سفر الأميركيين على متن طائرات سورية، وخفض العلاقات الدبلوماسية، وقيوداً على سفر الدبلوماسيين السوريين إلى الولايات المتحدة، ومنع التحويلات للممتلكات السورية، وقد بدأ تطبيق

16– ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية.. الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، كانون الثاني 2013، ص 64 ـ 70 www.economistes-arabes.org

17– العقوبات الأميركيّة على دمشق: قصّة قديمة تتجدّد، جريدة الأخبار اللبنانية، 20 أيار 2011.

هذا القانون في أيار 2004. وقد جدّد الرئيس أوباما في أيار 2010 هذا النوع من العقوبات التي فرضها سلفه جورج بوش[18].

والفئة الثانية تشمل قرارات تنفيذية رئاسية تسمّي مواطنين سوريين وشركات سورية، وتحظر عليهم النفاذ إلى النظام المالي الأميركي على خلفية تورّطهم في نشر أسلحة الدمار الشامل، أو العلاقة مع «القاعدة» أو حركة «طالبان» أو أسامة بن لادن، أو القيام بأنشطة تزعزع استقرار العراق أو لبنان. وهذه السلسلة من القرارات التنفيذية، التي أقرّتها وزارة الخزانة الأميركية بناءً على القوانين التي أعدّها الكونغرس هي: 13338، 13399، 13441، 13315، 13224، 13382، و 13460.

وفي كانون الثاني 2007، أقرّت الخزانة الأميركية عقوبات على ثلاث شركات سورية هي: المعهد السوري العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، والمعهد الإلكتروني، ومختبر المعايير الوطنية والمعايرة. كما فرضت في العام نفسه حظراً على ممتلكات الأشخاص الذين ينتهكون السيادة اللبنانية أو مؤسساتها الديموقراطية[19].

ومع اندلاع الحرب الكونية على سوريا في العام 2011، اشتدّت وطأة العقوبات على سوريا واكتسبت تلك الأخيرة بعداً دولياً بعد أن تبنّتها عدة جهات دولية وإقليمية (الاتحاد الأوروبي –جامعة الدول العربية) وكلاً من : الولايات المتحدة الأمريكية ـ تركيا ـ سويسرا ـ أستراليا ـ كندا ـ اليابان؛ فيما الذريعة كانت، وفقاً لتلك الدول، قمع «المظاهرات السلمية المعارضة لنظام الرئيس بشار الأسد».

وقد شملت هذه العقوبات توقيف التعاملات المصرفية وحظر توريد الأسلحة ومنع استيراد النفط والغاز وتجميد أصول حكومية، ومنع السفر عن شخصيات سورية. و كان لعقوبات الاتحاد الأوربي التأثير الأكبر، لأنه كان يُعدّ الشريك الأكبر لسوريا (قبل الحرب) في مجال التجارة الخارجية، فأصيبت نتيجة لذلك العديد من المجالات والقطاعات السورية، حيث توقف الأوروبيون عن شراء السندات السورية، وأعلنوا عدم التعاون المالي مع دمشق، ومنعوا أيضاً البنوك السورية من فتح فروع لها في أوروبا، وجمّدوا إمكانية

18– ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية.. الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 64– 75
19– سمير العطيّة، سوريا ومعضلة العقوبات الاقتصادية، موقع الشروق المصري، 24 شباط 2019.
/https://www.shorouknews.com

الاستفادة من تسهيلات بنك الاستثمار الأوروبي[20].

وجاء قانون «قيصر»، الذي صادق عليه الكونغرس الأميركي في كانون الثاني 2019، ليضيف حزمة إجراءات «قانونية» و«عمليّة» ظالمة، اتخذتها واشنطن لإسقاط سوريا اقتصادياً، بعد فشل إسقاطها عسكرياً، في ما يُسمّيه أكثر من مسؤول سوري بـ«المرحلة الثانية من الحرب»؛ و«قيصر» هو أيضاً جزء من الاستراتيجية الأميركية الجديدة، الهادفة إلى إخضاع محور المقاومة.

تعتمد تلك الاستراتيجية على تكثيف العقوبات لتطال – عدا عن الكيانات والشركات والأفراد الذين يرتبطون بالمؤسسات الإيرانية والسورية وحزب الله مباشرة – كلّ من يتعاون مع الدولتين السورية والإيرانية، أو من يؤمّن موارد تساهم في الاستقرار الاقتصادي في الدولتين، بما يردع حتى الشركات الروسية والصينية عن التعاون مع دمشق وطهران، مع توسيع هامش العقوبات في لبنان لكن ضمن ضوابط (بدأت نتائجها بالظهور مع الأزمة المالية الخانقة التي بات يعاني منها لبنان، وتتمثل بارتفاع سعر الدولار أمام الليرة اللبنانية، فضلاً عن فقدان العملة الأميركية من الأسواق، الأمر الذي انعكس سلباً على مختلف القطاعات نظراً لاعتماد النظام اللبناني على الدولار بشكل أساسي) . والبارز في الاستراتيجية الجديدة هو تقصير المهل الزمنية الفاصلة بين كلّ حزمة وحزمة جديدة، بعد أن تبيّن للأميركيين قدرة أطراف محور المقاومة، لا سيّما الكيانات الرسمية والعسكرية الرديفة، على تجاوز العقوبات في فترات قصيرة[21].

لم يقف الأمر عند حدود قوانين العقوبات الجائرة على سوريا، إذ إنه صار ممكناً تشخيص الحصار الجغرافي على دمشق. فالأميركيون والبريطانيون يُجاهرون اليوم بسيطرتهم على الحدود اللبنانية – السورية عبر دعمهم تشكيل أفواج الحدود البرية اللبنانية، وزرع أبراج مراقبة على طول الحدود، تمهيداً للفصل مستقبلاً بين البلدين وبين المقاومة والجيش السوري، ومنع خطوط التهريب التجارية من وإلى سوريا مع اشتداد الحصار. المخطّط نفسه يجري إسقاطه على الحدود الأردنية – السورية، عبر زرع أبراج

20– متى بدأ حصار المواطن السوري معيشياً، موقع وكالة سبوتنيك الإخبارية الروسية، 8 شباط 2017 /https://arabic.sputniknews.com

21– فراس الشوفي، حصار سوريا: حرب «التركيع» والانتقام، جريدة الأخبار اللبنانية، 18 نيسان 2019.

مراقبة ورفع سواتر ترابية وأسلاك شائكة؛ فضلاً عن إنشاء قاعدتين عسكريتين في الشمال الأردني، في إربد والمفرق[22].

كما تعمل الولايات المتحدة على إنشاء قاعدة عسكرية جديدة في منطقة السلط شمال غرب الأردن، وصعوداً من الجنوب السوري، نحو منطقة التنف، حيث يصرّ الأميركيون على استمرار سيطرتهم على المثلّث الحدودي الأردني – السوري – العراقي، وقطع طريق بغداد – دمشق، وإبقاء الشريان العراقي مقطوعاً عن سوريا. ومع أن المنطقة الواقعة بين شمال السيطرة الأميركية في التنف والضفة الغربية لنهر الفرات على الحدود السورية – العراقية، تقع تحت سيطرة الجيش السوري والإيرانيين، مروراً بمعبر البوكمال، إلّا أن تردّي الوضع الأمني في غرب العراق وتواجد القوات الأميركية قرب الحدود، مع انتشار إرهابيي «داعش» في البادية المفتوحة، يحول دون تحوّل هذا المعبر إلى شريان حيوي برّي رسمي وغير رسمي، مع غياب القرار السياسي العراقي الحاسم[23].

وبالرغم من زعم الولايات المتحدة وأوروبا أن تدابيرهما «الذكيّة» لفرض العقوبات على سوريا مصمّمة لحماية المدنيين، ولا تشمل القطاعات الأساسية المتعلقة بالحياة اليومية للسوريين، وأنها تتضمن «استثناءات» تكفل الأهداف «الإنسانية» التي تتوخاها، لكن هذه المزاعم تناقضت مع آراء خبراء مستقلين أكدوا عدم صحّتها.

فبعض الدراسات المستقلة التي وُضِعت بهذا الشأن لم تر النور بسبب الضغوط التي مورست على الأمم المتحدة لمنع نشرها، ومنها دراسة رعتها عام 2016 اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، والممثّل المقيم للأمم المتحدة، حملت عنوان «الأثر الإنساني للإجراءات الأحادية التقييدية المتعلقة بسوريا»؛ وتمّ حجب إصدارها بشكل رسمي.[24]

أما المقرّر الخاص المعني بالتأثير السلبي للإجراءات القسرية الأحاديّة على التمتع بحقوق الإنسان، إدريس الجزائري، فقد أكد في تقرير قدّمه إلى مجلس حقوق الإنسان، في أيلول

22– المرجع ذاته.
23– المرجع ذاته.
24– حسام الدين آلا، التدابير القسرية الغربية: بين الذرائع الإنسانية والدوافع الحقيقية، موقع قناة الميادين، 2 أيار 2019. http://www.almayadeen.net/

2018، حول زيارته للجمهورية العربية السورية، أن تدابير «الحظر الأميركي والأوروبي أضرَّت بقدرة سوريا على شراء الأغذية في السوق الدولية، وعلى سداد تكاليف الاستيراد، بسبب القيود المالية، وأدّت إلى عرقلة إمكانية شراء الأدوية والمعدّات الطبية وقطع الغيار والبرمجيات الحاسوبية».

وأشار الجزائري إلى «التأثيرات السلبية للجزاءات على المجالات الإقتصادية والمعيشية الحيوية، بما فيها على إنتاج الأدوية والمنتجات الصيدلانية، وإلى الصعوبات التي تواجه استيراد الأدوية غير المنتجة محلياً، من قبيل أدوية علاج السرطان، نتيجة التدابير التي تستهدف القطاع المصرفي. كما تناول التقرير التدابير المفروضة على قطاع النقل، التي تجعل من نقل بعض اللقاحات والأدوية الحساسة أمراً في غاية الصعوبة من حيث التوقيت ودرجة الحرارة المطلوبة للحفاظ عليها». وعرض الجزائري لآثار الحظر على القطاع النفطي، الذي انعكس سلباً على الأوضاع المعيشية وأدّى إلى زيادة كبيرة في تكاليف وقود التدفئة ووقود توليد الطاقة وتحريك وسائل النقل، وإلى انخفاض تدريجي للدعم الحكومي لقطاع الطاقة؛ وأدّى بالتالي لتفاقم معاناة إنسانية واسعة وضعت السوريين في مواجهة صعوبات غير مبرّرة في التمتع بحقوقهم الأساسية، نتيجةً لتراكم نُظم مختلفة ومتداخلة من التدابير القسرية الإنفرادية.[25]

ومع ذلك، فإن الحصار الاقتصادي المفروض جزئياً عربياً منذ نهاية 2011 [26]، والعقوبات الغربية المتتالية، أخفقت في إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، ولم تؤثّر الضغوط الاقتصادية على موقع سوريا وعلاقاتها كصلة وصل بين دول محور المقاومة.

ج ـ العقوبات على اليمن:

بالتوزاي مع حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب اليمني من قِبل دول «التحالف العربي»، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، تحت مسمّى عاصفة الحزم، يخضع اليمن لعقوبات منذ العام 2015، ولحصار بريّ وبحريّ وجويّ، بذريعة حظر تصدير

25– المرجع ذاته.

26– نانيس عبد الرازق فهمي، تأثير العقوبات الدولية على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2 حزيران 2019. http://ncmes.org/ar

السلاح، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2216، الصادر ضد جماعة «الحوثي»، والقوات الموالية للرئيس الراحل علي عبد الله صالح، ويتم تجديدها سنوياً[27]. وقد منعت بنتيجتها قوى العدوان استيراد وتصدير أيّ شيء يخدم الاقتصاد اليمني، وفرضت حظراً على التجارة، واستيراد المواد الأساسية والضرورية لحياة الناس، مثل: القمح، الطحين، الحبوب، والأدوية.

وفي تشرين الأول 2016، انضمّت الولايات المتحدة إلى الحصار، وزادت من دعمها للسعودية بالوقود والعتاد والأسلحة.

بعدها بعام، وتحديداً في تشرين الثاني 2017، شدّدت دول العدوان حصارها على اليمن، وذلك بإغلاق مطار صنعاء وتعطيل بقية المطارات الواقعة تحت سيطرة دول العدوان. وقد سبّب الحصار كارثة إنسانية على اليمنيين، كما ساهم في تدهور مختلف القطاعات، إلى حد دفع منظمة الأمم المتحدة للتحذير من أن اليمن قد يشهد قريباً مجاعة على «نطاق ضخم» إذا استمرت الحرب الدائرة هناك دون وصول المساعدات إلى المحتاجين.

وقالت ليز غراندي، منسّقة الأمم المتحدة لشؤون اليمن، إن «الجوع يهدّد 13 مليون شخص، وإن الأمر قد يتحوّل إلى أسوأ مجاعة في العالم منذ قرن»[28]. من جهتها، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن «عدد الأشخاص المشتبه في إصابتهم بالكوليرا في اليمن قد وصل إلى ما يقارب نصف مليون شخص».

وعلى خطٍ موازٍ أدّى الحصار إلى شلّ القطاع التجاري في اليمن أو تعطيله بشكل كامل وارتفاع الأسعار، نتيجة تعمد دول التحالف تدمير المصانع والمخازن والأسواق.

وفي خطوة هدفها سحق الشعب اليمني، عمدت قوى العدوان إلى سحب الاحتياط النقدي من البنوك اليمنية بطريقة وأخرى، من أجل القضاء على السيولة النقدية، ومنع اليمن من التعويض عن النقص في الأوراق النقدية بعمليات الطبع، وذلك بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أقدمت الأخيرة على عرقلة طبع اليمن للأوراق النقدية

27– أحمد علي حسن، «تحالف السعودية والإمارات» في اليمن.. أين اختفت بقيّة الدول؟ موقع الخليج أونلاين، 10 تموز 2019. https://alkhaleejonline.net/

28– استمرار حرب اليمن «يهدّد 13 مليون شخص بالموت جوعاً"، موقع بي. بي. سي العربي، 15 تشرين الأول 2018. https://www.bbc.com/arabic

في روسيا، لتوجيه ضربة للعملة اليمنية تمهيداً لاستبدالها بعملة أخرى، وبالتالي إحداث إرباك وفوضى في السوق اليمنية. وكذلك قامت قوى العدوان بمحاولة سحب العملة الصعبة من البنوك اليمنية الخارجية عبر عملاء للسعودية من أنصار عبد ربه منصور هادي العملاء، من أجل إضعاف البنك المركزي اليمني بهدف تجريد البنك من غطائه للعملة الصعبة، الأمر الذي يدفع بالأطراف الخارجية إلى فقدان ثقتها بالجانب الائتماني للبنك، وبالتالي شل العملية الاقتصادية في اليمن. كذلك عمل تحالف العدوان على ضرب الموانئ اليمنية، والتضييق على نشاطاتها، أو استبدالها بموانئ أخرى تخدم العدوان وتساهم في إضعاف القطاعات الاقتصادية للشعب اليمني، وبالتالي كسر إرادة المقاومة لدى الشعب اليمني ودفعه الى الاستسلام بعد تجوعيه وحرمانه من أبسط مقوّمات الحياة[29].

د ـ العقوبات على حزب الله:

يتعرض حزب الله منذ نشأته لمسلسل من المؤامرات التى تستهدف القضاء عليه أو إضعافه، إلى الحد الذى قد يُفقده التأثير على مجرى الأحداث المحلية والإقليمية، خصوصا وانه بات يشكّل تهديدًا جغرافيًا واستراتيجيًا لإسرائيل، وسداً منيعاً لمواجهة مشاريع الهيمنة الأميركية على لبنان والمنطقة، لاسيّما في سوريا والعراق واليمن وفلسطين.

وقد استجلب هذا الدور عداء أمريكا المتزايد لحزب الله، ومغالاتها فى استعمال آليات الحصار الاقتصادي من جهة، والتصنيف الإرهابي من جهة أخرى، كوسائل لإنهاك الحزب لصالح «إسرائيل». وتُشارك بعض الأنظمة العربية أمريكا وإسرائيل عداءَهما لحزب الله، سواء بالسرّ أو بالعلن، وتحت عناوين ولافتات مختلفة، تسمح بالتقاء مصالح تلك الأنظمة بمصالح أمريكا و«إسرائيل» في عدائهما لحزب الله وإيران.

في العام 1997، صنّفت الولايات المتحدة حزب الله تنظيماً إرهابيًاً أجنبياً، مُدرجة إياه بشكل خاص بموجب الأمر التنفيذي رقم 13224 في تشرين الأول 2001 [30]. وكان تم

29– اليمن في كارثة إنسانية والتدخل السعودي يُسرّع الانهيار، موقع دويتشه فيله الألماني بالعربي، 27 تموز 2017 https://www.dw.com/ar

30– عقوبات أميركية جديدة على حزب الله اللبناني، موقع قناة الجزيرة القطرية،26 تشرين الأول 2107 /https://www.aljazeera.net

إدراج الحزب أيضاً في كانون الثاني 1995 في ملحق الأمر التنفيذي رقم 12947، الذي يستهدف الإرهابيين الذين يهددون بتعطيل عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك في آب 2012 بموجب الأمر التنفيذي رقم 13582 الذي يستهدف الحكومة السورية ومناصريها [31].

وفي العام 2001، وضعت الولايات المتحدة أكثر من مئة فرد وكيان على صلة بحزب الله في قوائم عقوبات، بموجب تشريع حالي يهدف لمواجهة مصادر تمويل الإرهاب. لكن القانون الجديد يستهدف حزب الله بشكل خاص[32].

الضغط الأميركي على الحزب بلغ ذروته مع مصادقة مجلس الشيوخ الأمريكي بالإجماع، في 13 تشرين الأول 2013، على قانونٍ يستهدف حزب الله اللبناني، ويسمح للحكومة الأمريكية بملاحقته كـ«منظمة إجرامية دولية» وليس «إرهابيةً» فقط؛ كما يمنع تمويل حزب الله داخل لبنان وخارجه، بما في ذلك الدول التي لا تصنّف الحزب «تنظيماً إرهابياً». وتهدف هذه العقوبات التي سنّها الكونغرس للحدِّ من «قدرة حزب الله على جمع الأموال وتجنيد عناصره؛ كما تضغط بذلك على الدول الداعمة له، وعلى رأسها إيران»، حسب ما جاء في نص القانون. وبمقتضى هذه العقوبات الأمريكية، ستمنع الإدارة الأمريكية أي «شخص يقدّم دعماً مادياً لحزب الله من دخول الولايات المتحدة»؛ ويعطي القانون الرئيسَ صلاحيةَ حظر تأشيرات الدخول، «شرط إبلاغ الكونجرس بقراره في فترةٍ لا تتجاوز 6 أشهرٍ، وأن يبرّرَ بأدلّة أن قرارَه يصبّ في مصلحة الأمن القومي».

وبعد عدة أعوام، أقرّت الادارة الأميركية «قانون مكافحة تمويل «حزب الله» دولياً»، الذي تم توقيعه ليصبح قانوناً في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2015، حيث استهدف المؤسسات المالية التي اكتُشف أنها تسهّل عن سابق معرفة عملية تجارية ضخمة بالنيابة عن «حزب الله»، أو كل من كان تابعاً له أو يتصرف بالوكالة عنه. وعلى غرار التدابير المتخذة ضد إيران قبل الاتفاق النووي، يعطي هذا القانون وزارة الخزانة الأمريكية صلاحية منع

31– عقوبات أمريكية تستهدف حزب الله وتصنّفه «منظمة إجرامية دولية، موقع رصيف22، 13 تشرين الأول 2018». https://raseef22.net/

32– مصرف لبنان: تطبيق قانون العقوبات الأمريكية على حزب الله "ضرورة، موقع فرانس 24 العربي، 17 أيار 2016. https://www.france24.com/

مثل هذه المؤسسات من الدخول إلى النظام المالي الأمريكي؛ وكجزء من عملية إنفاذ القانون، نشرت الوزارة لائحة لما يقرب من مئة هيئة في العالم خاضعة مسبقاً للتجميد المحلي لأصولها، بسبب علاقتها مع «حزب الله»[33].

لم تقتصر العقوبات الأميركية على مؤسسات الحزب، بل طالت أيضاً قيادات الصف الأول، حيث أعلنت الولايات المتحدة وست دول خليجية، في العام 2018، فرض عقوبات على قادة حزب الله اللبناني، ومن بينهم الأمين العام حسن نصر الله ونائبه الشيخ نعيم قاسم وأعضاء مجلس الشورى في الحزب. واتهم وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشين السيد حسن نصر الله بأنه «يطيل المعاناة في سوريا ويغذّي العنف في العراق واليمن، ويعرّض لبنان وشعبه للخطر، ويزعزع استقرار المنطقة بكاملها».[34]

وتُظهر هذه العقوبات حجم الجهود الامريكية والاسرائيلية والخليجية لإضعاف حزب الله، الذي نجح في احباط المشاريع الأميركية والاسرائيلية التي كانت معدة لتطويع المنطقة. من هنا جاء بيان وزارة الخزانة الأمريكية، والذي جاء فيه: «مرّة جديدة يُثبت مركز استهداف تمويل الإرهاب حرصه الشديد على الأمن الدولي، من خلال تعطيل دور ونفوذ إيران وحزب الله في عدم الاستقرار في المنطقة؛ فمن خلال استهداف مجلس الشورى التابع لحزب الله، تكون الدول الأعضاء قد رفضت بشكل جماعي التمييز الزائف بين ما يسمّى الجناح السياسي والجناح الإرهابي العالمي لحزب الله.

وفي أيلول 2018، صوّت مجلس النواب الأمريكي على تعديلات قانون منع التمويل الدولي لحزب الله، الذي كان أصدره رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، إد رويس، في العام 2015. وتهدف هذه التعديلات إلى زيادة تقييد قدرة «حزب الله» على جمع الأموال والتجنيد، وزيادة الضغط على البنوك التي تتعامل مع «حزب الله»، وكبح الدول الأجنبية، بما فيها إيران، الداعمة الرئيسية للحزب[35].

33– ديفيد شينكر و كاثرين باور،استهداف موارد «حزب الله» المالية في الجبهة الداخلية، موقع معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 5 تموز 2016. https://www.washingtoninstitute.org/

34–عقوبات جديدة على حزب الله اللبناني تفرضها واشنطن وست دول خليجية، موقع فرانس 24 العربي، 17 أيار 2018. https://www.france24.com/

35– أحمد هاشم «النوّاب» الأمريكي يقرّ مشروع قانون يضيّق الخناق على «حزب الله، موقع العين الإخباري الإماراتي، 26 أيلول 2018. https://al-ain.com/

وفي سابقة تنال من سيادة الدولة اللبنانية واستقلالها، أدرجت الإدارة الأميركية، في آب 2019، كلاً من النائبين أمين شرّي، ومحمد رعد، والقيادي وفيق صفا، على لائحة العقوبات[36].

وفي السياق، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، في نيسان 2019، أن برنامج «المكافآت من أجل العدالة» التابع لها رصد مكافأة تصل إلى 10 ملايين دولار، مقابل الكشف عن معلومات تؤدّي إلى تعطيل الآليات والشبكات المالية العالمية لجماعة «حزب الله» اللبنانية[37].

وفي المحصّلة، فإن العقوبات الأميركية المفروضة على قيادات في الحزب ليست بالأمر الجديد، على اعتبار أن عقوبات سابقة قد فُرضت عليه، وهي تأتي من باب التشديد والإصرار على مواجهة حزب الله ومواجهة حلفائه في المنطقة[38]، عبر شيطنته وإلصاق تهم الإرهاب به، وتجارة المخدّرات، والقيام بنشاطات إجرامية. وقد كُتب النجاح لهذه الحملة التي قادتها الولايات المتحدة، وهو ما ظهر جلياً في تصنيف حزب الله «منظمة ارهابية» من قِبل عدد من دول أمريكا اللاتينية والأوروبية والمنظمات الإقليمية الدولية والإقليمية والإسلامية.

هـ - العقوبات على حركات المقاومة الفلسطينية والعراقية

بموازة حروبها العسكرية والأمنية، استخدمت «إسرائيل» سلاح العقوبات على حركات المقاومة الفلسطينية، وبالتحديد (حماس والجهاد الإسلامي)، كسلاح فعّال بهدف إضعاف قدراتها وإجهاض جهودها التسلحية، ولا سيّما أن قرار «إسرائيل» بإحكام الحصار على قطاع غزة جاء بعد عملية أسْر مقاومين من غزة لجنديّها جلعاد شاليط، في 25 حزيران 2006.

36– محاسن مرسل، هل تشمل العقوبات الأميركية الجديدة الصف الأول من حلفاء «حزب الله»، موقع جريدة الشرق الأوسط السعودية، 24 آب 2019. https://aawsat.com/

37– واشنطن ترصد مكافأة 10 ملايين دولار لمن يقدّم معلومات عن تمويل حزب الله، موقع سي. إن. إن العربي، 23 نيسان 2019. https://arabic.cnn.com/

38– شفيق شقير، لوائح الإرهاب الأميركية في مواجهة حزب الله وتداعياتها على الوضع اللبناني، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 22 أيار 2018. https://studies.aljazeera.net/

وتساند الولايات المتحدة وأطراف خليجية وغربية «إسرائيل» في هذا الحصار الشامل (البري والبحري والجوي)، إذ لا يقلّ الدور المصري الرسمي الذي استجاب للإملاءات الأميركية والإسرائيلية، في إحكام الحصار طوال السنوات العشر الماضية ـ إن لم يفق ـ قساوة، عن الإجراءات الإسرائيلية في هذا الخصوص، باستثناء الفترة التي فصلت بين سقوط حسني مبارك في 11 شباط 2011 وخلع الرئيس محمد مرسي في 3 تموز 2013 [39].

فقد أحكمت السلطات المصرية إغلاق معبر رفح الحدودي بين مصر وغزة، ممّا حرم أهلها من منفذهم الوحيد إلى العالم، ولم تسمح بفتحه سوى في فترات محدودة استجابة لحالات إنسانية حرجة للغاية. كما شنّت حملة كبيرة على الأنفاق –التي كسر بها الغزيون حصار السلع والمواد التموينية– فدمّرت المئات منها، وجعلت مكانها سياجاً أمنياً موصولاً بالكهرباء وحواجز مائية ضخمة. وقد حوّلت الإجراءات الاسرائيلية والمصرية قطاع غزة إلى سجن كبير[40].

ومع صمود القطاع، ومعه حركتا (الجهاد وحماس)، بوجه الحصار المالي والاقتصادي الذي تسعى «إسرائيل»، ومعها الولايات المتحدة وبعض الانظمة العربية، من خلاله إلى خدمة الهدف السياسي الإسرائيلي، وهو كسر إرادة الشعب الفلسطيني ومقاومته للقبول بحلٍ تصفوي للقضية الفلسطيني. وبعد فشل «إسرائيل» في نزع سلاح المقاومة في غزة بعد عدة جولات من حروب الإبادة الهمجية على القطاع، ارتكبت خلالها «إسرائيل» جرائم حرب بحق المدنيين العزّل، دخلت الولايات المتحدة على خط العقوبات على حركات المقاومة الفلسطينية، فأقرّت الإدارة الأميركية مشروع قانون ينص على فرض عقوبات على داعمي المقاومة الفلسطينية، ممثلة في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي، وهما بحسب مشروع القرار منظمتان «إرهابيتان».

ويؤكد المشروع، الذي يحمل اسم «قانون مكافحة الدعم الدولي للإرهاب الفلسطيني لعام 2017»، أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تقوم على «منع حماس والجهاد الإسلامي وأي تابعين أو لاحقين من الوصول لشبكات الدعم الدولي»؛ وينص على فرض

39– حصار غزة.. من البداية في انتظار النهاية، موقع قناة الجزيرة، 2 حزيران 2016.
https://www.aljazeera.net/
40– المرجع ذاته.

«عقوبات على الأفراد والوكالات والدول الأجنبية الداعمة لحماس والجهاد الإسلامي أو التابعين لهما أو من يقف خلفهما».

أيضاً، العقوبات الأمريكية المتنقلة لم تستثن حركات المقاومة العراقية التي نجحت في طرد الاحتلال الأميركي من العراق في العام 2008، وهزمت المشروع الأميركي الذي كان مُعداً للعراق، ذلك بدعم من الحرس الثوري الإيراني، الذي مدّ هذه الحركات بالإمكانات العسكرية واللوجستية.

ففي تموز 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية، فرض عقوبات على أربع شخصيات عراقية بموجب أمر تنفيذي، في خطوة اعتبرها ساسة ومحلّلون أنها تتعدّى الوضع الداخلي العراقي إلى الدور الإيراني بالعراق[41].

و لم تكن العقوبات بحق الشخصيات العراقية الأربع الأولى من نوعها، إذ سبق للإدارة الأميركية أن فرضت، في منتصف أيار 2018، عقوبات شديدة على مصرف البلاد الإسلامي، وصاحبه آراس حبيب، النائب في البرلمان العراقي، بتهمة مساعدة جهات إيرانية بتحويلات مالية لصالح حزب الله، وتبعها البنك المركزي العراقي بتجميد أموال البنك وفرض عقوبات عليه[42].

وفي 6 كانون الأول 2019، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على أربع شخصيات عراقية، ثلاثة منهم قادة فصائل مسلّحة قريبة من إيران، وهم: «خميس الخنجر، وقيس الخزعلي، وليث الخزعلي، وحسين فالح اللامي»، في توجّهٍ على ما يبدو أنه تصعيد في التعاطي الأمريكي مع ما تشهده الساحة العراقية من تظاهراتٍ شعبية مستمرة منذ أكتوبر 2019 [43].

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية هذه العقوبات بموجب «قانون ماغنيتسكي» لانتهاكات حقوق الإنسان والفساد، وبموجب الأمر التنفيذي رقم 13818،. واللاّفت

41– واشنطن تفرض عقوبات على أربعة عراقيين بينهم اثنان من قادة فصائل الحشد الشعبي، موقع بي. بي. سي. العربي، 18 تموز 2019. https://www.bbc.com/arabic

42– المرجع ذاته.

43– عامر مصباح، مقاربة العقوبات الاقتصادية: الاختبار الصعب للتعددية القطبية، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 8 آب 2019. https://www.politics-dz.com/

أنه للمرّة الثانية على التوالي التي يُستخدم فيها «قانون ماغنيتسكي» في العام 2019، لاستهداف شخصيات عراقية، إذ يرى مراقبون أنّ القرار الأميركي هو خطوة للحدّ من نفوذ إيران في العراق.

رابعاً: العقوبات الاقتصادية الأحاديّة من وجهة نظر القانون الدولي

أصبح تبنّي العقوبات الاقتصادية و المالية الاحادية، التي غالباً ما تُقدّم باسم «الحصار»، ممارسة شائعة ضد تمرّد الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية والقوى الغربية، الساعية الى فرض نظرتها الخاصة على الكوكب.

برزت «العقوبات المالية» الأحاديّة على مدار العقدين الماضيين كإحدى أهم أدوات السياسة الخارجية الأميركية لتطويع الدول وحركات المقاومة، بالرغم من عدم مشروعيتها، إذ إن هناك العديد من المواثيق الدولية التي تؤكد هذا الأمر، ومن أبرزها ميثاق الأمم المتحدة الذي يُعدّ أهم وثيقة أوضحت عدم مشروعية العقوبات الأمريكية الأحاديّة؛ فلدى الرجوع إلى نص المادة الثانية في بندها السابع، نلاحظ أن فرض عقوبات انفرادية ضد أي بلد أو كيان وحركة يشكّل انتهاكاً مباشراً للبند الذي يحظر على الأعضاء التدخل في المسائل والشؤون الداخلية للدول الأخرى[44]؛ وهو ما تناقضه الولايات المتحدة الأمريكية فهي دائمة التدخل في شؤون الدول الأخرى، من خلال ممارستها لضغوط سياسية واقتصادية من أجل ردعها وإخضاعها والسيطرة عليها؛ وهو ما تحاول تطبيقه على إيران وعدد من الدول والحركات من خلال نهج سياسة تشديد الخناق.

كما أن قرار العقوبات هو خرق للمواد (39 – 41) من الميثاق، والتي تؤكد على أن التدابير، ومنها الاقتصادية، يجب أن تصدر بقرار من مجلس الأمن، لأنه هو الجهة المخوّل لها فرض هذه التدابير، والذي يحتاج فيها لموافقة أغلب أعضائه قبل إقرارها .

بالإضافة إلى الميثاق الأممي، وفي الحالة الإيرانية بالتحديد، انتهكت إدارة دونالد ترامب الاتفاق النووي الذي أُبرم في يوليو 2015 بين الدول (1+5) وإيران، بمصادقة من مجلس الأمن بقراره الأممي المرقّم (2231). وبالرجوع إلى المواد 26 و 28 و 29 من بنود الاتفاق،

44- C.J. Gordon, "The U.S. Embargo against Cuba and the Diplomatic Challenges to «.Extraterritoriality", Fletcher Forum of World Affairs, vol. 36 (2012), pp. 69-70

يتضح التباين ما بين قرار العقوبات الأمريكي وبين هذه المواد، التي تنص صراحة أنه لا يحقّ لأيّ طرف من أطراف الاتفاق أن يحدّد أو يتّهم الطرف الآخر بانتهاكه، لأن الوكالة الدولية للطاقة الذريّة هي الطرف المسؤول عن الاتفاق النووي وهي التي تحدد آليات خرقه من عدمها؛ وكذلك هي من تمتلك الحق في الحكم على التزامات طهران ببنوده.[45]

وإلى جانب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاق النووي، يُعدّ البروتوكول الثاني الملحق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، وثيقة استدلالية أخرى، إذ يعتبر هذا البرتوكول إقامة علاقات اقتصادية حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان[46]؛ وهذا ما يؤكد بجلاء عدم مشروعية العقوبات الأحاديّة الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة على دول محور المقاومة فيما يخص منع الدول التي كانت شريكاً تجارياً لها، وتربطها تعاملات معها، والتي عملت على تهديدها بفرض عقوبات عليها هي أيضاً في حال تجاوز القرار الأمريكي، وهو ما يمثّل انتهاكاً صارخاً لحقٍ من حقوق الإنسان في جانبه الاقتصادي[47] .

أضف إلى ذلك كلّه، تُعدّ معاقبة الشركات الأجنبية التي تُجري استثمارات اقتصادية ضخمة في إيران ودول محور المقاومة، بالإضافة إلى البنك المركزي الإيراني، خرقاً وانتهاكاً لمبادئ النظام الدولي الاقتصادي والمالي والتجاري.

وبصرف النظر عن الوثائق الدولية المتعددة الأطراف، هناك أيضاً وثائق لها صبغة ثنائية تحتوي على اتفاقيات بين إيران والولايات المتحدة، وأبرزها معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية بين إيران والولايات المتحدة، الموقّعة في 15 من أغسطس 1995 في طهران، التي تعدّ هذه العقوبات انتهاكاً لبنودها؛ وهذا ما أكدته فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في أكتوبر 2018، التي اعتبرت العقوبات الأمريكية خرقاً لهذه المعاهدة، مُطالبة الإدارة الأمريكية بتخفيف حدّة العقوبات المفروضة على السلع الأساسية التي قد يكون لها تأثير كبير ومباشر على الشعب الإيراني».

45- R. Jennings and A. Watts, eds., Oppenheim's International Law, 9th ed. (1992), p. 456..

46- تقرير لمجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والثلاثون (29-11 أيلول)، 16 تموز 2017.

47- المرجع ذاته.

وأكثر من ذلك، تعرضت سياسة العقوبات الأمريكية لانتقادات قاسية في الأمم المتحدة. ففي 18 تشرين الأول 2017، تحدّث مقرّر الأمم المتحدة الخاص لمجلس حقوق الإنسان، إدريس الجزائري، أمام الجمعية العامة، فقال إن «إلحاق ضرر باقتصاد دولة من خلال عقوبات يؤدّي عادة إلى انتهاك حقوق الناس العاديين. والعقوبات تسبّب خراباً بالنسبة لأي دولة (إيران ــ سوريا ـ اليمن ـ غزة نموذجاً)، ويمكن أن يكون لها تأثير مدمّر جداً على مواطني دول نامية نتيجة لتعطيلها الاقتصاد» . وعبّر «الجزائري عن القلق بشأن تلك العقوبات التي يمتد تأثيرها الضار إلى خارج أراضي الدولة المستهدفة، وقال إن «العقوبات التي تطال أطرافاً غير معنية بالنزاع هي عقوبات غير مشروعة»[48].

وفي نيسان من العام ذاته، دعا الجزائري الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تبنّي «إعلان حول حكم القانون والإجراءات القسرية من طرف واحد، من أجل تحديد مبادئ مشتركة بشأن استخدام العقوبات والقانون الدولي».

وفي أيلول 2017، رفع الجزائري تقريراً ثانياً حثّ فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان على إعادة تأكيد «حق الضحايا في تعويض حقيقي، بما في ذلك تعويض مالي، في جميع الأوضاع التي تتأثر فيها حقوق الإنسان بإجراءات قسرية من طرف واحد».

وعلى خطٍ موازٍ، أتى تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في شباط 2015، ليؤكد انتهاك العقوبات الأميركية لحقوق الانسان وتأثيرها على مختلف جوانب حياته، حيث تحدث التقرير مدى الضرر الذي سبّبته العقوبات الأميركية والغربية على قطاعات حيوية أساسية في إيران (الصحة والصناعة)، كاشفاً أن «العقوبات أدّت إلى انهيار الصناعة، وتضخم متسارع وبطالة واسعة النطاق؛ كما تضرّر نظام الصحة العامة بإيران بشكل جسيم[49].

وأضاف التقرير أنه «في حين تُرافع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأن العقوبات

48– أليكس عوركا، عقوبات تنتهك القانون الدولي ، موقع جريدة الخليج، 24 تشرين الثاني 2017. www.alkhaleej.ae

49– توماس كايزر، هل تمس العقوبات الأحاديّة الجانب بحقوق الإنسان؟ موقع شبكة فولتير، 20 آذار 2015 /https://www.voltairenet.org

لا تطال المنتجات الإنسانية، فقد أعاقوا في الواقع، وبشدّة، توفّر وتوزيع اللوازم الطبية والأدوية (...). في كلّ سنة، يجد 85 ألف إيراني أنه مصابٌ بسرطان. عدد المؤسسات التي يمكن أن تعالج هؤلاء المرضى، كيميائياً أو إشعاعياً، غير كافٍ إلى حدٍ كبير.

ومع أن العقوبات المالية على جمهورية إيران الإسلامية لا تخص من حيث المبدأ الأدوية أو العتاد الطبّي، فإنها تمنع، في الواقع، المستوردين الإيرانيين من تمويل استيراد هذه الأدوية أو هذه المعدّات الطبية».[50]

إن الولايات المتحدة تستخدم العقوبات ضد الدول التي تقاوم الأجندة الأمريكية. وهذه العقوبات مصمّمة لقتل الناس، عبر تدمير الاقتصاد بحرمانه من التمويل، ما يتسبّب في حدوث تضخم شديد وحالات نقص ومنع وصول مواد ضرورية، مثل الطعام والدواء. على سبيل المثال، من المتوقع أن تتسبّب العقوبات في موت عشرات الآلاف من الإيرانيين بسبب النقص الشديد لأدوية والمعدّات الطبيّة المهمة في البلاد.

وفي هذا الإطار، كتب محمد ساهيمي، أستاذ الهندسة الكيميائية وعلوم المواد بجامعة جنوب كاليفورنيا الأمريكية، في مقال له في إحدى الصحف الأمريكية: «في خطاب نشرته مجلة The Lancet الطبية المرموقة، حذّر ثلاثة أطبّاء يعملون في مركز «ماهاك» (MAHAK) لمعالجة الأطفال المصابين بالسرطان في طهران، من أن إعادة فرض العقوبات، ونقص الأدوية نتيجة رفض شركات الأدولة التعامل مع إيران، والزيادة الهائلة في أسعار أدوية الأورام (نتيجة هبوط سعر العملة الإيرانية بنسبة 70 – 50 بالمائة)، سيؤدّي حتمًا لانخفاض معدّل البقاء على قيد الحياة للأطفال المصابين بالسرطان»[51].

إن أمراض السكري والتصلب المتعدد ونقص المناعة المكتسبة/الإيدز والشلل الرعاش والزهايمر والربو، تصيب نحو عشرة ملايين إيراني، سيجدون صعوبة في الحصول على أدوية ضرورية، أو سيجدونها متوفرة لكن بأسعار مرتفعة، في حين تزعم الولايات المتحدة أن الطعام والأدوية مستثناة من العقوبات؛ لكن من الناحية العملية الأمر ليس كذلك،

50– المرجع ذاته.

51– أوراسيا ريفيو، لتجنّب العزلة أو الانتقام.. يجب على العالم إنهاء الحرب الاقتصادية الأمريكية، موقع شبكة رؤية الإخبارية، نقلاً عن موقع أوراسيا ريفيو، ترجمة شهاب ممدوح، 16 كانون الثاني 2020.
/https://www.roayahnews.com

لأن شركات الأدوية تخشى من تطبيق العقوبات عليها بسبب بعض الانتهاكات الفنية للعقوبات، ولا يمكن لإيران الدفع مقابل بعض الأساسيات في ظل صعوبة تعامل البنوك معها.

وقد كشف تفشي فيروس كورونا أخيراً في إيران، مدى تجرّد قادة الولايات المتحدة من أخلاقهم الإنسانية وزيف ادعاءاتهم المتعلقة بحقوق الإنسان، إذ تستخدم الولايات المتحدة العقوبات لابتزاز إيران، ودفعها إلى التنازل عن ثوابتها في بعض الملفات، مقابل رفع جزئي للعقوبات المالية لمكافحة فيروس كورونا، إذ ساهمت هذه العقوبات في تسريع وتيرة انتشار كورونا في إيران، وزادت أيضاً من ضحاياه، بسبب حظر إجراء إيران أي معاملات مالية مع الخارج، الأمر الذي يمنعها من استيراد ما تحتاجه من مستلزمات ومعدات طبية لمواجهة كورونا»[52]، وهو ما يشكّل خرقاً فاضحاً للمواثيق والاعراف والمعاهدات الدولية، التي أكدت جميعها على «الحق في الصحة من خلال الحكومات التي يجب أن تهيّئ الظروف التي يمكن فيها لكل فرد أن يكون موفور الصحة بقدر الإمكان». وتتراوح هذه الظروف بين ضمان توفير الخدمات الصحية وظروف العمل الصحية والمأمونة والإسكان الملائم والأطعمة المغذية؛ ولا يعني الحق في الصحة الحق في أن يكون الإنسان موفور الصحة[53].

وقد تم التأكيد على الحق في الصحة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وفي الدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم، ومن أبرزها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966
- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979
- إتفاقية حقوق الطفل، 1989 [54].

52– صابر كل عنبري، كورونا بطعم العقوبات في إيران، موقع عربي 14 ،21 آذار 2020.
https://arabi21.com/

53– الحق في الصحة، منظمة الصحة العالمية، 29 كانون الأول 2017، موقع منظمة الصحة العالمية.
https://www.who.int/ar

54– المرجع ذاته.

خامساً: أشكال العقوبات الأميركية على محور المقاومة

فرضت الولايات المتحدة والدول الغربية أشكالاً متعددة من العقوبات على دول محور المقاومة وعدد من الكيانات والمجموعات والأشخاص فيها. ومن هذه العقوبات:

ـ الحصار الاقتصادي الشامل ومنع استيراد أو تصدير أي سلع، ابتداءً بالمعدات العسكرية وانتهاءً بالأدوية والأغذية الضرورية للحياة، كما هو حاصل مع إيران وسوريا واليمن وغزة[55].

ـ تجميد الأموال والأرصدة للدول والشركات والجمعيات والأشخاص المودعة في المصارف الأجنبية، ومصادرتها في أغلب الأحيان.

ـ حظر حركة الطيران المدني من وإلى الدولة المعاقبة، في عصرٍ أصبح الطيران من وسائل السفر الضرورية، وبالتالي عزل الدول وشعوبها عن العالم الخارجي دون مراعاة للآثار والانعكاسات السلبية.

ـ إغلاق فروع المؤسسات والشركات المتّهمة في الدول الغربية ومصادرة أموالها، ومحاولة مطاردتها في جميع أنحاء العالم.

ـ حرمان الدول من المساعدات الدولية الإنمائية، سواء التي تقدّم ضمن إطار الأمم المتحدة أو خارجها، أو حرمانها من القروض التي تقدّمها بعض المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ـ معاقبة الدول والشركات التي لا تلتزم بالعقوبات المفروضة على الدول المعاقبة؛ وقانون «داماتو» أشهر مثال، حيث ينص على معاقبة الشركات غير الأمريكية التي تستثمر في إيران وسوريا[56].

55– بازغ عبد الصمد، العقوبات الإقتصادية الدولية، موقع الحوار المتمدن، 1 نيسان 2013.
/http://www.ahewar.org

56– محمود محمد المصري، نظرة تحليلية : العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على الصين – روسيا – إيران – تركيا، موقع المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 14 آب 2018. /https://democraticac.de

سادساً: أهداف العقوبات الأميركية على دول محور المقاومة

تتباين أهداف العقوبات من دولة إلى أخرى. وفي كثير من الأحيان، تكون الأهداف المعلنة مغايرة للأهداف الحقيقية؛ وفي أحيان أخرى تتبدل أهداف العقوبات وتتحوّل بمرور الزمن إلى أهداف مختلفة أو إضافية، رغم زوال الأهداف المباشرة.

ومن خلال مراجعة العقوبات الأمريكية على دول محور المقاومة، أو التي فُرضت برغبة أمريكية من خلال مجلس الأمن الدولي بعدما ضعف نفوذ الدول الأخرى، وخصوصًا الدول دائمة العضوية، فإننا يمكن أن نحدّد أهداف العقوبات الأمريكية بشكليها الأحادي والدولي بالنقاط الآتية:

أولاً: منع دول المحور، وبجميع الوسائل، بما فيها شنّ الحروب العسكرية، من امتلاك القدرات العسكرية التي يمكن أن تحمي بها مصالحها، بما فيها القدرات الدفاعية، للمحافظة على تفرّد الولايات المتحدة كقوّة عسكرية أولى في العالم[57].

ثانياً: حماية «إسرائيل» من أيّ خطر عسكري يهدّدها، سواء من خلال أسلحة الدمار الشامل أو حتى الأسلحة التقليدية. لذلك كانت العقوبات على العراق (سابقاً) و إيران وسوريا واليمن وغزة وحزب الله حالياً؛ بل أقدمت أميركا على خطوات أشبه ما تكون بعمليات القرصنة، مثل متابعة شحنات الأسلحة عبر البحار ومصادرتها، والضغط على الدول المصدّرة للأسلحة لمنعها من إبرام صفقات مع الدول المعاقبة.

ثالثاً: استنزاف ونهب الخيرات الاقتصادية للدول المعاقبة. وقد نُفّذ هذا الهدف بوسائل مختلفة، منها مصادرة أموال الدول والشركات والمؤسسات المعاقبة، ابتزاز الدول المعاقبة للحصول على ثرواتها بأرخص الأثمان، ومن خلال قرارات مرّرتها الولايات المتحدة في مجلس الأمن.

رابعاً: إبقاء الدول الحليفة لواشنطن تحت قبضتها وجرّها باستمرار إلى تأييد مواقفها، سواء فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية أو حتى الحروب العسكرية، رغم الضرر الكبير الذي يصيب هذه الدول جرّاء تأييدها لواشنطن.

57– ما هدف العقوبات الأمريكية ضد حزب الله اللبناني؟ موقع بي. بي. سي. العربي،12 تموز 2019 https://www.bbc.com/arabic

خامساً: السيطرة على منابع النفط في العالم، واستخدامه كوسيلة ابتزاز ضد الدول المنافسة لها على صعيد الاقتصاد العالمي[58].

وبناءً على ذلك، تركت العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على دول محور المقاومة تأثيرات خطيرة وانعكاسات سلبية مدمّرة، مباشرة وغير مباشرة، على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فقد أفقرت العقوبات غالبية السكان، وسبّبت تضخماً جامحاً، وتراجعت إلى الوراء الأنظمة الزراعية والصناعية والتربوية والصحية»[59].

وأشارت دراسة لمجموعة من الباحثين الأميركيين إلى أن «الدمار الذي تسبّبه أسلحة الدمار الشامل يتضاءل بالمقارنة مع الدمار والخراب الذي تسبّبه العقوبات الاقتصادية. وفي هذا الإطار، اعترف وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بتأثيرات العقوبات وانحرافها عن أهدافها، بقوله: «إن ثمّة استخداماً منحرفاً للعقوبات جرى تطبيقه خلال المراحل السابقة، كان يعكس دائماً صورة الولايات المتحدة ويضعها في إطار الغطرسة والعجرفة التي لا تخدم مصالح البلاد».

لم يقتصر تأثير العقوبات على الدول فقط، بل إن تداعياتها شملت الشركات الأمريكية التي خسرت فرصاً كثيرة في الاستثمار والإنتاج في قطاعات النفط، في دول المحور وغيرها، بسبب سياسة العقوبات، وهو ما دفع بـ 480 شركة أمريكية، بما فيها كبريات شركات النفط مثل «موبيل» و«كونوكو» و«إكسون» و«آركو» وشركات الخدمات النفطية، مثل «درسنر» و«بيكر» «هيوز»، إلى التنديد بسياسة العقوبات الاقتصادية.

وتقول هذه الشركات إن العقوبات من جانب واحد كبّدت قطاع التصدير فيها خسائر سنوية تزيد عن 21 مليار دولار سنوياً، فضلاً عن حرمان الاقتصاد الأمريكي من أكثر من 200 ألف فرصة عمل تعود بالأجور العالية؛ أي أن الخسائر الأمريكية تجاوزت 252 مليار

58– ماهي العقوبات التي فرضها ترامب على إيران، موقع إذاعة مونت كارلو الدولية، 14 كانون الثاني 2020. https://www.mc-doualiya.com/

59– رائد صالحة، أهداف العقوبات الأمريكية ضد إيران تتجاوز وقف الانتشار النووي إلى الإطاحة بالجمهورية الإسلامية، موقع جريدة «القدس العربي» الإلكتروني، 4 أيار 2019. https://www.alquds.co.uk/

دولار خلال الإثني عشر عامًا الماضية.

ولعلّ أخطر تأثير للعقوبات الدولية هو تدمير القيم الإنسانية والحضارة التي تم التعارف عليها عبر التاريخ الإنساني الطويل، من خلال التغاضي عن عمليات القتل الجماعي للشعوب[60].

سابعاً: خيارات محور المقاومة لمواجهة العقوبات الأميركية:

مع بدء ظهور تداعيات العقوبات غير المسبوقة عالمياً، وحتى تاريخياً، على دول محور المقاومة، والمتمثلة في تفاقم الأوضاع المعيشية وانهيار قيمة العملات الوطنية فيها مقابل العملات الأجنبية، والتي وُضعت لها خطة إسناد من قِبَل الأجهزة الاستخباراتية الأميركية والعالمية والإقليمية، يجد قادة المحور أنفسهم أمام مرحلة جديدة من المواجهة، تتطلب تبنّي أساليب وخطوات وإجراءات استراتيجية جديدة، عبر إيجاد منافذ للعمل من خلالها وخرق العقوبات واعتماد عدة خيارات لتحقيق هذه الغاية، والتي يمكن إيجازها بالآتي:

أ. التشبيك الاقتصادي

يُعدّ التشبيك الاقتصادي الخدماتي أحد الحلول التي تتيح لهذا المحور مقاومة العقوبات، لا سيّما على مستوى الدول المتقاربة جغرافياً (إيران،العراق، سوريا، ولبنان)، إذ إن تطبيق هذا الأمر يعطي قوّة إضافية داعمة لها، تعمل على تكريس استقلاليتها وتدعيم جبهتها الداخلية، وكذلك على رفع الوعي الجماعي لمواطنيها من خلال تداخل بعضها ببعض ورؤية مصالحها المشتركة[61]؛ بما يسقط الكثير من الشعارات الطائفية والمذهبية والإقليمية الضيّقة التي تتسلح بها الولايات المتحدة والأنظمة الرجعية العربية، فضلاً عن الكلفة الإنفاقية المنخفضة لمشاريع التشبيك الخدماتية ما بين هذه الدول مجتمعة، مقارنة بمشاريع منفردة لكلّ دولة على حدة.

وفي هذا السياق، يُعدّ الربط الجغرافي بين دول المحور (إيران،العراق، سوريا، ولبنان)

60– واشنطن تايمز: العقوبات الأمريكية على إيران لها هدف طويل الأجل، موقع الخليج أونلاين، نقلاً عن جريدة واشنطن تايمز، ترجمة منال حميد، 20 أيلول 2018. https://alkhaleejonline.net/

61– حسين منصور،التشبيك الخدماتي في «محور المقاومة»: التشبيك الصحّي مثلاً، جريدة الأخبار اللبنانية، 7 شباط 2019.

إحدى الخطوات التي قد تخفّف من الحصار المفروض عليها، وذلك عبر فتح الحدود والمعابر وتأمينها عسكرياً وأمنياً، وهو ما بدأ بتنفيذه قادة المحور، حيث أكدت قناة «فوكس نيوز» الأمريكية أن «صورًا من الأقمار الصناعية تشير إلى أن «طهران تبني معبرًا على الحدود السورية – العراقية، الأمر الذي يفتح طريقًا آمنًا من إيران وصولاً إلى لبنان».

وليس بعيداًعن هذا الأمر، كان رؤساء أركان العراق وسوريا وإيران، قد اجتمعوا في آذار 2019، في دمشق، لتنسيق ملف الحدود بين العراق وسوريا، وإعادة فتح المعابر بين البلدين «القائم والوليد»، وتوقيع اتفاق لإعادة تثبيت الدعائم، إلى جانب مناقشة ملف النقل البريّ بين إيران وسوريا عبر العراق[62]، خصوصاً وأنه في العام 2018 كانت اتفقت كلٌ من طهران ودمشق على مشروع مد سكة حديدية تربط بين البلدين ويشارك العراق فيها، وتمتد من مدينة شلمجة جنوب إيران إلى ميناء البصرة العراقي، ومن ثمّ إلى الأراضي السورية؛ كما يسعى المسؤولون الإيرانيون إلى تفعيل التعاون مع دمشق في مجال إنشاء ميناء بحري في الحميدية بطرطوس السورية، وعمل المرافئ والسفن والتسهيلات لزيادة حركة النقل والتبادل التجاري، وذلك من أجل التغلب على الحصار الذي تخضع له البلدان».

وقالت صحيفة «التايمز» البريطانية، في تقرير نشرته في آذار 2019: «إن إيران تستعد للسيطرة الكاملة على ميناء سوريا التجاري الرئيسي، بُغية تأمين طريق تجاري من طهران إلى البحر المتوسط»؛ واعتبر التقرير أن الميناء سيمثّل الرابط المتوسطي على طريق تجاري بين إيران، عبر العراق[63].

ويُعدّ الممرّ البريّ وفقاً للتقرير، «الجائزة الكبرى» لإيران، كما وصفته وكالة «أسوشيتد برس» الأمريكية، إذ يضمن لإيران طريق إمداد لنقل الأسلحة الإيرانية إلى حليفها حزب الله، كما سيسهّل حركة الميليشيات التي تدعمها، إضافة إلى فوائده الاقتصادية والسياسية».

ب. التوجّه نحو الشرق

يشكّل تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الشرقية، كالصين وروسيا وحتى كوريا

62– المرجع ذاته.

63– تمام أبو خير،إيران تعزّز «هلالها»،بمزيد من المعابر بين سوريا والعراق لمواجهة الحصار، موقع نون بوست، 29 أيار 2019. https://www.noonpost.com/

الشمالية، خياراً متاحاً أمام دول المحور، ومعها اليمن، للالتفاف على العقوبات؛ وهو ما أشار إليه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، خلال إطلالة تلفزيونية، حيث يمكن أن تكون الصين أهمّ بديل تجاري واستثماري لدول المحور، وبما يسدّ فراغ الاستثمارات الغربية التي غالباً ما تنصاع للضغوط الأميركية.

ج ـ الاقتصاد المقاوم

إن فكرة اقتصاد المقاومة قديمة، وهي ليست وليدة السنوات القليلة الماضية، وهي تعود إلى مؤسّس الجمهورية الإسلامية، الإمام الخميني، الذي كان أول من أطلقها، ودعا حينها الشعب الإيراني، في الأسابيع الأولى من انتصار الثورة في العام 1979، كي يعتمد على ما تجود به أرض إيران، وعلى سواعد أبناء إيران، دون الحاجة لمد اليد إلى الخارج، خصوصاً دول الاستكبار العالمي.

ومع تشديد العقوبات الأميركية على إيران، أطلق المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، نظرية الاقتصاد المقاوم في أحد خطاباته في العام 2010، حيث دعا الشعب الإيراني لتعزيز الاعتماد على الاقتصاد المحلي، وضرورة تقديم نموذج اقتصادي اسلامي قادر على مواجهة الأعداء الذين يشنّون حرباً اقتصادية على الشعب الإيراني[64].

إن سياسة الإقتصاد المقاوم، هي عبارة عن مشروع علمي، ينطلق من أسس واقعية، تدعمه الحاجة الملحة له. وهي تعتمد على تدابير طويلة الأمد لاقتصاد محورٍ المقاومة، وتهدف لمنع تدهور الاقتصاد في مواجهة الصدمات المختلفة. فهي ليست سياسة مرحليّة، بل هي عبارة عن سياسات طويلة الأمد، تتمتع بمرونة تجعلها قادرة على التكيّف مع الظروف والأحوال المختلفة والمتغيرة، في حين أن نتائجها ستنعكس على الواقع الحالي.

إن الحاجة للإقتصاد المقاوم انطلقت في الواقع من سببين أساسيين: الأول: هو أن اقتصاد الدول المرتبط بالإقتصاد العالمي، يجعلها تتأثر بما يحصل في العالم على الصعيد الإقتصادي، لا سيّما الأزمات؛ وهو ما قد ينعكس سلباً على مصلحة الدول. أما الثاني، فهو أن الدول الكبرى تسعى لترسيخ واقع الهيمنة من خلال جعل السياسات الإقتصادية

64– علي طارق الزبيدي وآخرون، التقرير السياسي: التنمية في ايران: بين المقاومة والممانعة، مجلة مدارات إيرانية، العدد 5، المجلّد 2، برلين، أيلول 2019، ص 33.

سياسات إبتزازية، تستخدمها لتطويع الدول وحركات المقاومة والتحرر، لدفعها إلى الرضوخ لمشاريع الهيمنة الأميركية؛ وهذا يحتّم على دول المحور العمل لتقوية أسس الإقتصاد الخاص بكلّ دولة، وجعله قادراً على مقاومة التحديات[65].

ترتكز سياسة الإقتصاد المقاوم على عدة خصائص يمكن تعدادها على الشكل الآتي:

1 ـ تحقيق العدالة الإجتماعية عبر تحريك العجلة الإقتصادية: إن إعتماد البلد على اقتصاده يُسهم في تحريك عجلة الإقتصاد، ويعمل على زيادة الإنتاج الوطني، وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة، مما يجعل الطبقات الفقيرة والمحرومة تستفيد من هذا التقدم، خصوصاً أن هذا التوجه سيجعل مسألة الإلتفات الى الطاقات الداخلية أكبر؛ وبالتالي سيتم الإعتماد على الموارد الداخليّة (العلميّة، الإنسانيّة، والطبيعيّة).

2 ـ القدرة على مواجهة الأزمات: تُعدّ الأزمات الإقتصادية من أكثر الأمور التي تهدّد اقتصاد الدول. فالدول الكبرى تستخدم السياسات الإقتصادية للضغط على دول أخرى لأسباب سياسية؛ وهو الأمر الذي يجعل من مسألة اللجوء للإقتصاد المقاوم سياسةً تحمي من الأزمات من جهة، ومن الحظر والعقوبات من جهةٍ أخرى.

3 ـ جعل الشعب محور الحركة الإقتصادية: إن سياسة الإقتصاد المقاوم تُسهم في إيكال النشاط الإقتصادي للناس، حيث يوجد الكثير من العناصر المستعدّة للعمل، والتي تمتلك المهارات والإبداعات، إلى جانب العلم والمعرفة.[66]

4 ـ تحقيق الإكتفاء الذاتي: إن الإلتفات الى الإقتصاد المقاوم يجعل بالنتيجة مسألة تحقيق الإكتفاء الذاتي أمراً ضرورياً. وبالتالي يجب الإلتفات إلى المجالات التي تتطلّب اكتفاءاً ذاتيّاً وتأمين المواد الإستراتيجيّة والأساسيّة، التي قد تهم أي شعب، وهي المواد الغذائية، والأدوية في الدرجة الأولى، ممّا ينفي إمكانية تعرضها للإبتزاز في حاجاتها الأساسية.

5 ـ تقليل الاعتماد على الطاقات القابلة للزوال: فالاعتماد على النفط يجعل اقتصاد العديد من الدول عُرضة للأزمات والإنهيار في حال انخفاض القيمة السوقية لهذه الطاقات، كما هو حاصل اليوم بعد انخفاض أسعار النفط بسبب أزمة «فيروس كورونا»

65– المرجع ذاته.

66– أحمد موسى، نظرية «اقتصاد المقاومة» ومرتكزاتها عند مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية، موقع جريدة «هسبريس» المغربية الإلكترونية، 22 كانون الثاني 2015. https://www.hespress.com

في العالم أجمع، والتي أدّت إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي وصول أسعاره إلى مستويات متدنية غير مسبوقة منذ عقود طويلة (30 دولاراً للبرميل الواحد).

6ـ إصلاح النموذج الإستهلاكي: تُعدّ مسألة ثقافة الإستهلاك من أهم الأسس التي تدفع العجلة الإقتصادية، نحو الأمام أو الخلف. فالمجتمع الإستهلاكي هو ذلك المجتمع الذي يجعل سياسته استهلاكية أكثر من كونها إنتاجية، ممّا يعرضه لخطر الوقوع في التبعية؛ الأمر الذي يفرض، بالضرورة، إقتصاداً قائماً على العقل والتدبير، ومنع الهدر والإسراف[67].

7 ـ الأمن الإقتصادي ومكافحة الفساد: إن من أهم أسس وركائز الإقتصاد المقاوم، هي مسألة ترسيخ الأمن الإقتصادي عبر مكافحة الفساد، وذلك يحصل عبر منع المستغلّين والمتحايلين على القانون.

8 ـ العلم أساس التطوّر: يعتمد الإقتصاد المقاوم على العلم بشكل كبير. بل إن التطوّر العلمي هو من أهمّ البنى التحتيّة للإقتصاد في أيّ بلد، حيث أن تطوّير المستوى العلمي للموارد البشرية في البلاد يساهم في بناء أرضيّة قوية لأيّ إقتصاد، ممّا يجعل دورة اتصال العلم بالثروة، وخاصة في الأقسام ذات المميّزات العالية، تنطلق وتستمرّ[68].

من جهة ثانية، تقوم الاستراتيجية العملية للاقتصاد المقاوم على ركيزتين أساسيّتين تميّزان هذا الاقتصاد عن غيره :

– الركيزة الأولى تتعلق بتحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي المبني على قاعدة متينة تُحرِّر البلد من التبعية للخارج.[69]

– أما الركيزة الثانية، فهي منع الآخرين من استخدام الوسائل الاقتصادية كسلاح سياسي للتأثير على موقف أو سياسة دولة ما .[70]

إن هذه الخيارات الثلاثة المذكورة تشكّل خارطة طريق لدور محور المقاومة للخروج

67– الإمام الخامنئي يهنّئ بالعام الإيراني الجديد ويسمّيه بعام «الاقتصاد المقاوم، مبادرة وعمل»، موقع روح الله الموسوي الخميني العربي، 20 آذار 2016. http://ar.imam-khomeini.ir/

68– هل تُجدي فلسفة «الاقتصاد المقاوم» التي يدعو إليها خامنئي لإنقاذ إيران من العقوبات؟ موقع نون بوست، 21 آذار 2017. https://www.noonpost.com/

69– الرئيس روحاني يؤكد استمرار توجهات الحكومة بشأن الاقتصاد المقاوم، وكالة مهر للأنباء بالعربية، 5 نيسان 2017. https://ar.mehrnews.com/

70– المرجع ذاته.

من التبعية، ومن نفق الأزمات الاجتماعية الناجمة عن العقوبات التي تُثقل كاهلها، بسبب الحرب الاقتصادية التي تشنّها الولايات المتحدة ضد دول المحور، من أجل إسقاطها وسلبها مقوّمات القوة والقدرة لديها.

الخاتمة

لقد أثبتت التجارب أن العقوبات الاقتصادية، الانفرادية أو الأممية، مجحفة وقهرية وغير قانونية، وتتسبّب في آثار سلبية وعواقب خطيرة لا حصر لها؛ وهي تزيد من معاناة الدول والشعوب والأفراد، و لم تحقّق أهدافها المعلنة، وأن استعمالها كان لغايات استعمارية وقهرية لفرض النفوذ وسلب الخيرات. كما أن محاولات فرض القوانين المحلية على دول أخرى تتناقض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وينص على تسوية النزاعات بالحوار والطرق السلمية، وأن استمرار خضوع الأمم المتحدة لإرادة الولايات المتحدة وتبريرها لسياساتها سيزيد من تفاقم الأوضاع الدولية وإشعال المزيد من الحروب في العالم.

ان إفراط الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في استخدام العقوبات الاقتصادية كسلاح لفرض أجندة واشنطن في السياسة الخارجية على محور المقاومة، يضع دول ذلك المحور أمام مسؤولية البحث عن وسيلةٍ للتملّص من القوة المالية الأمريكية، بالرغم من أنّ الانشقاق عن أكثر من سبعة عقودٍ من هيمنة الدولار يبدو صعباً للغاية.

فالنظام المالي الأمريكي يشكّل الجهاز العصبي المركزي لمعظم المعاملات المالية؛ والطريقة الوحيدة لصون القرار السياسي الوطني والسيادي تتمثل في امتلاك زمام الاقتصاد والتحرّر من التبعيّة، وإيجاد بدائل اقتصادية، والتشبيك بين دول المحور المتجاورة جغرافياً، وبناء اقتصاد مقاوِم، قوامه تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الناتج المحلي، خاصة الزراعي والصناعي، وإطلاق العنان للإبداع، والابتكار، والصرف علىَ البحث العلمي، والتمكين للعقول المفكّرة واسترجاعها من الغرب، لتُسهم في بناء النهضة الوطنية. كما يجب أن نحقّق الأمن الغذائي والسلع الإنتاجية وتأمين مواردها في الاقتصاد المقاوِم، مع الاعتماد على الطاقات والموارد الداخلية والانطلاق من الذات لمقاومة الآخر.

روسيا في محور المقاومة:
إمكانيات التحول التاريخي

هادي قبيسي*

هل يمكن أن تنتقل روسيا إلى محور المقاومة؟ السؤال بحدّ ذاته يبدو خيالياً وبعيداً عن الواقعية السياسية، إلاّ أن الظروف قد تتغير، وتصبح الفرضيات البعيدة المنال واقعاً ممكناً. السياسات الروسية في المنافسة الجارية مع الولايات المتحدة تبدو أنها ثابتة ومتجذرة، إلاّ أن سلوكياتها مع أوروبا وحركتها في غرب آسيا تبدو أكثر مرونة بكثير. ففي أوروبا تدمج روسيا بوتين بين السعي التوسعي وبين اللعب على التناقضات الأوروبية الأمريكية واستقطاب ألمانيا نحو تعاون اقتصادي أوسع. في غرب آسيا المنطقة الشديدة الحساسية دولياً، والمليئة بالصراعات الإقليمية الموشكة على الإنفجار،تتبع روسيا سياسة مد اليد للجميع ومحاولة إرضاء كلّ الأفرقاء، ومن بينهم بالتأكيد «إسرائيل» التي يعتبرها الرئيس الروسي دولةً ناطقة باللغة الروسية.

أكثر التعبيرات وضوحاً في تحليل السياسة الروسية في منطقتنا هي لـ«يوجين رومر»، مسؤول مشروع الدراسات الروسية المتخصصة في وقفية كارنغي للدراسات، والذي عمل كضابط إستخبارات مختص في الملف الروسي والأوراسي في مجلس الإستخبارات الوطنية الأمريكية من عام 2010 وحتى عام 2014. وهو نشر دراسة في أكتوبر 2019 تحت عنوان لافت (روسيا في الشرق الأوسط : تعمل في كل المهن، غير متسلطة على أيٍ منها)، محدّداً فيها مدى النفوذ الروسي الحالي بقوله : «لا يبدو أن روسيا لا غنى عنها بالنسبة لدول الشرق الأوسط. صحيح أنها في حالات متعددة، فرضت تدخلها

* باحث لبناني.

وحضورها، وأصبحت طرفًا تعتبر موافقته ضرورية، حتى لو كانت موسكو بالكاد في وضع يمكنها من تقديمالحلول المناسبة للمشاكل الأساسية. قد ترغب دول الشرق الأوسط في التحدث إلى روسيا، لكن تلك الدول لم تقع في وهم أن موسكو يمكن أن تحقّق احتياجاتها ومتطلباتها التي تتطلع إليها»[1].

وفي تحليل دقيق لنقاط قوة وضعف روسيا، في نفوذها وتدخلها في المنطقة، اعتبر رومر أن نقطة القوة التي تعتمد عليها روسيا للنفوذ هي في الوقت عينه نقطة قصورها وضعفها؛ فبرأيه أن : «القدرة على التواصل مع جميع الأطراف تشكّل رأس المال الذي يبدو أن القادة الروس يقدّرونه أكثر من غيره، ويحاولون استثماره بالحد الأقصى. لكن عدم استعداد الكرملين لإنفاق أيّ جزء من رأس المال هذا شكّل تقييداً للدبلوماسية الروسية في الشرق الأوسط»[2]. إذاً، روسيا في موقع حذر تتوخى فيه الوسطية للحفاظ على مصالحها وحضورها، مع دور محدود في حلّ الخلافات، ودور أكبر نسبياً في ضبطها.

إن انضمام روسيا إلى محور المقاومة نقصد به تحديداً أن يكون في زوال «إسرائيل» من الوجود مصلحة ذات وزن استراتيجي للدولة الروسية؛ وهذا انتقال أو تحوّل تاريخي هائل. الفرضية التي نشتغل عليها هنا تناقش بالتحديد ما إذا كان لروسيا مصلحة في استعادة اليهود الروس الذين استوطنوا في فلسطين بعد انهيار الإتحاد السوفييتي. وإذا تبيّن أن هذه المصلحة تشكّل فعلاً بالنسبة لروسيا قيمة استراتيجية، فحينها نطرح السؤال الثاني: لماذا وفي أيّ ظرف يمكن لليهود الروس العودة إلى بلدهم الأصلي؟ والسؤال الأخير: هل تتوازن بالنسبة للأمن القومي الروسي القيمة الإيجابية مع التداعيات والمخاطر الجانبية لتفكك «إسرائيل»؛ هذا التفكك الذي سنناقش كونه ظرفاً مؤاتياً لهجرة روسية كبرى تنطلق من فلسطين إلى روسيا. بعد درس هذه القضايا الثلاث، نستكمل السيناريو المفترض والمتعلق بتأثير انتقال روسيا إلى محور المقاومة على سياساتها الحالية في منطقة غرب آسيا، وتأثير ذلك على احتمالات زوال «إسرائيل».

1- Eugene Rumer, Russia in the Middle East: Jack of All Trades, Master of None, Carnegie Endowment, Oct. 2019, p 39.
2- Op. cit.

قيمة اليهود الروس بالنسبة لروسيا

مثّل وفود المهاجرين الروس بعد انهيار الإتحاد السوفييتي تحدياً للكيان الصهيوني لناحية امكانية الإستيعاب، يوازي المشكلة التي أوجدها نزيف الأدمغة اليهودية لدول الإتحاد السوفييتي السابق. ويقول ألكسندر كينان مدير الأبحاث البيولوجية في الجامعة العبرية في بداية التسعينيات من القرن الماضي :» لم نشهد في التاريخ مثل هذا التحشيد الفائض للقدرات العلمية في مكان واحد ومحدود المساحة»[3]، أكثر من نصف المهاجرين كانوا يحملون درجات علمية : خمسين ألف مهندس، ثلاثة عشر آلاف طبيب، عشرة آلاف عالم في مجال الأبحاث بدرجة دكتوراه[4]. ويشير الباحث الروسي موشكوفا إلى أن «60% من الجالية الروسية في «إسرائيل» هم من المتخصصين الحاملين للشهادات العليا، بينما يشكّل المتخصصون نسبة 28% من باقي اليهود الإسرائيليين. لذلك ارتفع عدد الباحثين في إسرائيل بنسبة 41%»[5].

وقد كتبت المؤرّخة البريطانية فيرا ريتش، عام 1995، حول عملية استيعابهم والتحديات المصاحبة لها : «أطلقت إسرائيل الشهر الماضي برنامجاً بقيمة 45 مليون شيكل لاستيعاب 300 عالم وافد في الجامعات والمواقع البحثية. ما سيجري على المئات الآخرين هو سؤال يؤرق العديد من الإسرائيليين. العلماء محلّ العناية هم الآن تحت رعاية موازنة حكومية لمدة ثلاث سنوات، تم إطلاقها عام 1991، لدعم رواتبهم على أمل أن يجد أغلبهم أماكن عمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة»[6]؛ وأشارت أيضاً إلى أن «عشرة آلاف عالم هاجروا من الإتحاد السوفييتي بعد انهياره، وبحسب وزارة العلوم الإسرائيلية، أكثر من نصف هؤلاء وجدوا عملاً في ميدان اختصاصهم أو في ميدان مرتبط باختصاصهم. أغلبهم يعملون في مجال الصناعات. فقط مائة من هؤلاء العلماء وجدوا عملاً في الجامعات، فيما تم تأمين مواقع عمل مدعومة من الحكومة لـ 900 منهم»[7].

3- Michael Specter, An Unusable Windfall : Israel's Soviet Scientist, NYT, Feb. 4, 1992.
4- Op.cit.
5- Moshkova,Russian-Israeli Relations: The Role of The Russian-Speaking Community of The State of Israel, Vestnik RUDN international relations, 2018, Vol. 18, No. 2,P 392.
6- Vera Rich, From Russia with nothing, Physics World, May 1995.
7- Op. cit.

وبحسب دراسة للباحث الروسي موشوكوفا «يعمل المتخصصون من اليهود الروس في المجالات الآتية : الصناعات التكنولوجية، التكنولوجيات التطبيقية، القطاع البنكي، الصناعات الدفاعية، الأعمال الحرة»[8]؛ وهذه هجرة مميّزة بالمقارنة مع سائر الهجرات، بحسب الباحثة في جامعة بن غوريون تامار هورويتز، حيث أن «معظم نماذج دمج المهاجرين تتعامل مع مهاجرين ينتقلون من بلدان غير متقدمة إلى بلدان متقدمة، على النقيض من ذلك، فإن حالة الهجرة الروسية هي إلى حدٍ ما هجرة للأدمغة من روسيا إلى إسرائيل»[9].

تُعدّ روسيا من أكثر المتضررين من هذه الهجرة. فقد خسرت هذا الكم الهائل من الخبرات والقدرات، وهي اليوم تعاني من فجوة تكنولوجية واضحة بالمقارنة مع المنافسين الكبار : الولايات المتحدة الأمريكية، دول الإتحاد الأوروبي، والصين. يعاني الإقتصاد الروسي من مشكلة الإعتماد على أسعار النفط والغاز، الإعتماد على التكنولوجيا المستوردة، ضعف البنية التحتية الصناعية التكنولوجية. ونظراً لنقاط الضعف تلك، تصدّر روسيا حالياً الأسلحة والغاز بالدرجة الأولى، ولا تملك إنتاجاً اقتصادياً خارج هذين النطاقين، بحيث يمكّنها من الدخول في ميدان المنافسة الإقتصادية والتكنولوجية، وتحجز لها من خلاله مكاناً في الأسواق العالمية، أو بما يسهم في تعميق نفوذها السياسي واستثمار حضورها العسكري من خلال حركة اقتصادية بعيدة المدى.

ويمكن القول بعد هذا الاستطلاع الوجيز إن روسيا تحتاج للكفاءات العلمية التي هاجرت إلى «إسرائيل» لتستعيد جزءاً من قدراتها في الإنتاج التكنولوجي والصناعات الثقيلة وتطوير ميدان البحث العلمي، الذي يُعدّ ركيزة المنافسة الإقتصادية ومفتاح الدخول في سباق التحديث وغزو الأسواق. وبناءً عليه، ننتقل إلى النقطة التالية في البحث، وهي تموضع اليهود الروس داخل المجتمع الصهيوني، ومدى اندماجهم والتصاقهم بتلك الأرض المغتصبة، وبالتالي مدى إمكانية اتخاذهم قرار الهجرة المعاكسة في ظروف مؤاتية، كأن يروا بديلاً أفضل، أو تصبح أرض فلسطين غير مؤاتية لاستمرار استيطانهم فيها.

8- Moshkova, Russian-Israeli Relations: The Role of The Russian-Speaking Community of The State of Israel, Vestnik RUDN international relations, 2018, Vol. 18, No. 2,P 392.
9- Tamar Horowitz, The Integration of Immigrants from the Former Soviet Union, Israel Affairs, Vol.11, No.1, January 2005.

وضعية اليهود الروس في المجتمع الإسرائيلي

تعتبر تامار هورويتز بأن المهاجرين الروس يمتازون بنقطة مهمة، وهي نسبتهم العامة من سكان الكيان الذي وفدوا إليه، حيث «يمثل المهاجرون أقليّة صغيرة في معظم بلدان الهجرة، في حين يشكل المهاجرون الروس في «إسرائيل» 20 في المائة من السكان»[10]. فما تأثير هذا الامتياز وهذه الخصوصية؟ هل أدّى إلى اندماج عميق؟ أم إلى تشكّل حالة منعزلة وعائمة فوق أرض فلسطين؟ سنعتمد في الإجابة على هذه الأسئلة مستندين إلى مجموعة دراسات سوسيولوجية استطلاعية أجراها باحثون في الكيان الصهيوني، حول الشريحة اليهودية الروسية هناك، وخصائصها وظروفها.

الباحثة الروسية اليهودية لاريسا ريمينيك مديرة قسم السوسيولوجيا في جامعة بار إيلان هي من أكثر الباحثين إنتاجاً واهتماماً بقضيّتنا، وسنشير إلى عدة اصدارات من أبحاثها كمصدر تحليلي. دراستها بعنوان (نحن لا نمتلك أبناءنا) تناقش قضايا اندماج الروس، وتقول فيها: «بالاعتماد على مقابلات شبه منظّمة مع 25 من كبار السن و23 من الأزواج الأصغر سناً، بيّنت النتائج أن أنماط الوالدين تتطوّر نحو تقبّل معايير البلد المضيف بالفعل لدى الجيل الأول؛ وهذا الانتقال يتعزّز بين أبناء الذين وفدوا في الطفولة إلى «إسرائيل»، وهؤلاء يحافظون على بعض المبادئ الثقافية التي تمّ تأسيسهم عليها في البلد الأم (على سبيل المثال، مشاركة الوالدين المكثّفة في حياة أبنائهم التعليمية). كان اعتماد أساليب الأبوّة والأمومة المحلية أكثر ملاءمة بين المهاجرين الناجحين اقتصاديًا الذين انضمّوا إلى «إسرائيل» وانخرطوا في الأعمال المحترفة بعيد وصولهم»[11]. وعلى صعيد تغيّر نمط العائلة في سبيل الانخراط في البيئة الجديدة مع مرور الأجيال، وجدت الباحثة في استطلاعها أنه «في أول احتكاك من قِبل الثقافة العائلية الحداثوية المتأخرة والمتّسمة بالأبوية، أصيب القادمون الجدد من المجتمعات غير الغربية بالصدمة وقرّروا الدفاع عن أبنائهم تجاه المخاطر الاجتماعية؛ ومع الوقت، الأغلبية قدّمت التنازلات بين الأخلاقيات الأبوية القديمة والحديثة، بعد أن فهموا بأن ذلك هو في مصلحة أبنائهم التربوية ونجاحهم

10- Op.cit.

11- Larissa Remennick, “We Do Not Own Our Children”: Transformation of Parental Attitudes and Practices in Two Generations of Russian Israelis, Journal of international Migration & Integration, Vol. 16, No. 2.

الحياتي»[12]. أما بخصوص «الأباء الأصغر سناً الذين قدموا إلى «إسرائيل» في طفولتهم، ولا يزالون تحت تأثير آبائهم بقوّة، اتّبع اغلبهم النموذج السلطوي، الذي يتجلّى في الضبط العالي والدعم الكبير. ولا أحد من المستطلَعين يمكن وصفه بالمتسامح المتساهل أو غير التدخلي واللامبالي»[13]. كما تشير الدراسة إلى أن «أغلب الآباء يتوقعون أن يندمج أبناؤهم في المجتمع الإسرائيلي والتعبير عن مواطنيتهم بالموازاة مع الشباب الإسرائيليين الآخرين، من خلال الخدمة العسكرية، التي يتبعها التدريب المحترف والاكتفاء المعاشي الذاتي. وفيما يتعلق بالاستمرارية الثقافية الروسية حاول الكثيرون إثبات ميراثهم اللغوي من خلال إرسال أبنائهم إلى رياض أطفال روسية وفصول تعليمية خارج المدارس، ويكتفي البعض الآخر بالتعليم المنزلي بالإستفادة من الدور التربوي للأجداد»[14]؛ وتستنتج الباحثة بأنه «ثمّة توجه واضح لدى المهاجرين السوفييت للمحافظة على ثقافتهم الخاصة والتناقض مع النظام الثقافي للمجتمع المضيف»[15]. بالخلاصة، هناك محاولة اندماج مع محافظة على ثقافة ذاتية خصوصاً لدى الطبقة العليا، فما هو الإتجاه الذي يرجح؟

دراسة أخرى للباحثة الروسية بعنوان (اليهود الروس والبساط الإجتماعي الإثني الإسرائيلي) رأت فيها أنه «على الرغم من إتقان لغات البلد المضيف والدمج العملي في المؤسسات المحلية، فإن الجيل الأول من الروس يتمسكون بعادات موطنهم الأصلي (اللغة، العادات المحلية، عادات الترفيه..)، ويحاولون نقلها إلى أولادهم. وحتى أكثرهم تعلّماً ونجاحاً، يختارون الشكل الثنائي للإدماج الاجتماعي بدلاً من تقبّل الاستيعاب الشامل؛ وغالباً ما يفسّر هؤلاء الثقافة الروسية (سواء في تعبيراتها العليا أو اليومية) على أنها متفوّقة على الثقافات المتداولة في البلد المضيف»[16]. كما أن «أعضاء الإنتلجنسيا الروسية اليهودية يرتبطون بعمق بتراثهم اللغوي والثقافي، لأنهم مستهلكون متحمّسون

12- Op.cit.
13- Op.cit.
14- Larissa Remennick, “We Do Not Own Our Children”: Transformation of Parental Attitudes and Practices in Two Generations of Russian Israelis, Journal of international Migration & Integration, Vol. 16, No. 2.
15- Op.cit.
16- Larissa Remennick, Russian-Speaking Israelis in the Ethno-Social Tapestry of Israel, In : Handbook of Israel : Major Debates – Eliezer Ben Rafael – 2016- De Gruyter Oldenbourg, P 205.

لها بما أنهم الصانعون الأساسيون للثقافة الروسية في القرن العشرين، ككتّاب وشعراء وممثّلين ومخرجين مسرحيين وسينمائيين»[17]، وبحسب الدراسة فإن «اليهود السوفييت الأكثر تعلماً كانوا يعرفون القليل عن «إسرائيل» وكانوا يتخيّلونها كدولة غربية عادية في الشرق الأوسط، لكنهم صُدِموا لاكتشافهم أنها دولة شامية، محدودة التفكير، وغير مثقفة»[18]. وحتى «بعد قضائهم أكثر من عشرين عاماً في إسرائيل، فإن المهاجرين الروس، خصوصاً الأكبر سناً، لا يستطيعون تسمية الرموز الثقافية العبرية المشهورة خلال سؤالهم عنها (ممثّلون، كتّاب، مذيعو التلفزيون..)، بينما هم يتابعون بشكل كامل الرموز الثقافية الروسية والأنماط الثقافية التي يشاهدونها عبر قنوات الكابيل أو يقرأون عنها عبر الإنترنت»[19]. وتعتبر لاريسا في دراستها أن «تصورات المهاجرين الروس تجاه الثقافة الإسرائيلية تعكس شعورهم بالخطر تجاه نظام الفرز الاجتماعي. ونظراً لاشتغالهم في وظائف خدماتية وأعمال يدوية وعيشهم في مناطق فقيرة، معظم الروس هم على اتصال بشكل أساسي بالطبقة العاملة الإسرائيلية من اليهود الشرقيين»[20]. كما تستنتج بأن «المهاجرين الروس ينظرون بفوقيّة تجاه الثقافة العامة للإسرائيليين، في حين يفتقدون الوصول إلى مصادر الثقافة النخبوية نظراً لضعف لغتهم العبرية وضعف قدرتهم الشرائية، فبنوا عالمهم الثقافي والإعلامي الخاص، بما في ذلك وسائل الإعلام ودور النشر، المكتبات، المسارح والنوادي، ولاحقاً بنوا الشبكة الروسية الواسعة على الإنترنت»[21]. نفهم أن المزاج العام يُظهر عدم الرضا رغم محاولة تقبّل الإندماج النسبي؛ ومن اللافت المحافظة على النظرة الفوقية تجاه «إسرائيل» بالمقارنة مع البلد الأصلي؛ وهذه نقطة مهمة في سياق بحثنا عن إمكانية العودة إليه.

في دراسة بعنوان (أنماط الحياة العابرة للقومية لدى اليهود الروس في إسرائيل)، تقول لاريسا ريمينك إن: «المتقاعدين يحتفظون بمنزلين، أحدهما في إسرائيل والآخر في روسيا

17- Op.cit.
18- Larissa Remennick, Russian-Speaking Israelis in the Ethno-Social Tapestry of Israel, In : Handbook of Israel : Major Debates – Eliezer Ben Rafael – 2016- De Gruyter Oldenbourg, P 205.
19- Op.cit.
20- Op.cit.
21- Op.cit.

أو أوكرانيا»[22]؛ وهذه ظاهرة لافتة كذلك وذات دلالات، فهي تشير إلى التعلق المستمر بالوطن الأصلي، وربما إلى القلق على بقاء «إسرائيل» في المستقبل.

وترسم الباحثة «المعالم الأساسية للحالة الاجتماعية للمهاجرين الروس : استنزاف العلاقات مع الوطن الأم مقابل زيادة الإندماج في البلد المضيف، وتيرة ثابتة أو تصاعدية للأنشطة العابرة بين الوطن الأم والبلد المضيف، والتي تؤدّي عادة إلى الهجرة المعاكسة، علاقات مستمرة لكنها منخفضة المستوى مع البلد الأم يصاحبها تشبيك عرقي مع دول الإتحاد السوفييتي السابق. وبالنتيجة، يمكن القول نسبياً بأن عدداً محدوداً من المهاجرين يستطيع الحفاظ على نمط الحياة المزدوج مع مرور السنين؛ وفي اللحظات المصيرية من حياتهم سيكون على أغلبهم الاختيار أين سيكون وطنهم»[23]. هنا وصلت لاريسا إلى استنتاج مهم جداً، وباعتبار موقعها الأكاديمي المهم كمديرة لقسم علم الإجتماع في جامعة بار إيلان، فإن كلامها ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد بقدر كبير.

باحثة أخرى هي ماريا يلينفسكايا، وهي مهاجرة روسية كذلك، تعمل في معهد إسرائيل للتكنولوجيا، التخنيون، في دائرة الإنسانيات والفنون، لها دراسة بعنوان (السرديات الشخصية لليهود السوفييت في إسرائيل)، توصلت خلالها إلى نتيجة مفادها أن «اليهود الروس يحتفظون بصورة مثالية عن مدن نشأتهم في روسيا؛ وقد نشأت صورة عن مدن دافئة وحاضنة في حياة ما قبل الهجرة إلى إسرائيل، مقابل مدن غريبة وغير مألوفة في مرحلة ما بعد الإتحاد السوفييتي»[24]. فـ«في إسرائيل، استرجعت المعارضة الوسطية الهامشية موقعها، والبلد بأكمله يُعتبر من قِبل المهاجرين الروس لا مركزي، ومعزول عن بقيّة العالم وخالي من الفرص الخاصة بالشباب؛ وهذه القناعات تعكسها منشورات وسائل الإعلام الناطقة باللغة الروسية»[25]. و«تعيش نسبة عالية من اليهود السوفييت بين أفراد الجماعات العرقية الأخرى، ولا سيّما اليهود المغاربة والإثيوبيون والعرب، بينما

22- Larissa Remennick, Transnational lifestyles among Russian Israelis: a follow-up study, Global Networks: A Journal of Transnational Affairs, Volume 13, Number 4, 1 October 2013.
23- Op. cit.
24- Maria N. Yelenevskaya & Larisa Fialkova, Between Dream Cities and Reality: Personal Narratives of Ex-Soviets in Israel, Applied Research in Quality of Life (2006) vol. 1.
25- Op.cit

تطمح العديد من الأسر لأن تعيش بين اليهود الأوروبيين من الطبقة الوسطى»[26]. كما «يميل الأطفال المهاجرون من أبناء اليهود السوفييت إلى التمسك ببعضهم البعض، فلا تزال الصداقات بين الذين وفدوا إلى إسرائيل في طفولتهم قائمة رغم تحدثهم اللغة العبرية»[27]. وعلى صعيد الشعور والذاكرة «لا يزال الشباب المهاجرون الذين يتذكرون مسقط رأسهم ينجذبون إليه، ولا يزالون يستخدمونه كأساس للمقارنة عند التفكير في الحياة الحضرية الإسرائيلية. وحتى أولئك الذين هاجروا كرضّع لا ينسجمون مع المدن الإسرائيلية التي نشأوا فيها ولا ينسبون إليها القيم الرمزية»[28]. و«على الرغم من الفجوات بين الأجيال والصراعات التي تفاقمت بسبب الصعوبات التي تواجه عمليات الاندماج والشباب المهاجرين، يعيد المهاجرون الشباب إنتاج القيم الثقافية التي ورثوها عن أهلهم وموقفهم تجاه الحياة المدينية»[29]. هذه مؤشرات مهمة كذلك، دفعتنا خلال إجراء البحث إلى السير قدماً في دراسة هذه الإحتمالية، فمن الطبيعي أن ترجح العودة إلى وطن تعيش تجاهه حالة نوستالجيا، إذا كانت الظروف الحياتية مؤاتية.

الباحثة ريفكا إيزيكوفيتس، المتخصصة في إنتروبولوجيا التعليم في جامعة حيفا، من عائلة روسية أيضاً، درست حالة النساء الروسيات؛ حيث أكدت خلاصة دراستها على أن «العلاقات بين الأجيال تميل إلى التأثر سلباً بتجربة الهجرة، مع تحصيل الشباب للمزيد من القوة نظراً للفجوة بين الأجيال لناحية اكتساب الثقافة الجديدة. وفي الدراسة الحالية، وجدنا أن السلطة الأبوية لم تتأثر، إن لم تزدد قوّة؛ وهذا يعود، بحسب المستطلَعين، إلى تقديرهم لامتلاك الأبوين للغة والثقافة من بلد المنشأ، وينظرون إليهم على أنهم متفوّقون وأكثر قيمة»[30]. ورغم كلّ الإهتزاز الذي أصاب العائلة الروسية اليهودية نتيجة نشوء جيل داخل الكيان الصهيوني متعرضاً لمسار الدمج الإجتماعي، فإن الرابط مع روسيا لا

26- Op.cit.

27- Maria N. Yelenevskaya & Larisa Fialkova, Between Dream Cities and Reality: Personal Narratives of Ex-Soviets in Israel, Applied Research in Quality of Life (2006) vol. 1.

28- Op.cit.

29- Op.cit.

30- Rivka A. Eisikovits, Second generation identities: The case of transnational young females of Russian descent in Israel, Ethnicities, 2014, Vol. 14(3).

يزال راسخاً لا يتأثر.

الباحثة الروسية ناتاليا خفوروستيانوف، من جامعة بن غوريون، قسم دراسات الإتصال، أجرت دراسة بعنوان (التطوع والاندماج الاجتماعي لدى اليهود الروس في إسرائيل) خرجت بنتيجة أن « أغلب المتطوعين قد اختاروا قضايا تستهدف مواطنيهم المهاجرين كذلك، إسكانهم ورفاهيتهم، وكانوا متحفّزين ومدفوعين بأمل بناء شبكة دعم عرقية مشتركة وتخطّي التهميش الذي يتعرضون له في المجتمع الإسرائيلي[31]. فثمّة من ينظر إلى البيئة الإجتماعية في «إسرائيل» بالغربة نتيجة التهميش، بينما يشدّه الحنين إلى روسيا، وهنا تزداد رجاحة الفرضية، خصوصاً مع ما نلاحظه من تركيز في الدراسات التي يجريها الباحثون من أصل روسي حول هذه النقطة بالتحديد، وقيام بعضهم بطرح سؤال العودة الذي نطرحه.

الباحثة آنا براشيزكي، من جامعة الجليل الغربي، قسم السوسيولوجيا والإنتربولوجيا، تقول في دراسة لها بعنوان (مندمجون ومختلفون) : «أظهرت الدراسات أنه على الرغم من النجاح الفعّال لعمليات الدمج في الطبقات الوسطى المحلية من حيث الحركية التعليمية والمهنية، فقد حافظ المهاجرون الروس الذين وفدوا إلى إسرائيل في طفولتهم على هوية اجتماعية منفصلة وعلى هوية ثقافية تشكّل مساراً ثالثاً بين السرديات الإسرائيلية والروسية. وبالعكس من آبائهم المحتفظين بصمتهم، فإن المهاجرين الشباب ينظّمون معارضة ضد ما يراه بعضهم مواطنية من الدرجة الثانية في الدولة اليهودية»[32]. وهذا ما يفتح الباب أمام السؤال التالي : هل يمكن أن يُتاح لهم في روسيا حياة مواطنية من الدرجة الأولى؟

ونشرت تامار هورويتز دراسة عام 2005 بعنوان (دمج المهاجرين من الإتحاد السوفييتي السابق)، اعتبرت فيها أن «المجتمع الإسرائيلي أصبح أقل جماعية وأكثر فردية من العقود السابقة، أقل صهيونية، أقل مثالية وأكثر واقعية»[33]، مشيرة إلى «ثلاثة عوامل تؤثّر على

31- Natalia Khvorostianov, 'By Helping Others, We Helped Ourselves:' Volunteering and Social Integration of Ex-Soviet Immigrants in Israel, Voluntas – 9 june 2016.
32- Anna Prashizky, Generation 1.5 of Russian Israelis: integrated but distinct, Journal of Modern Jewish Studies,Volume 18, 2019 - Issue 3.
33- Tamar Horowitz, The Integration of Immigrants from the Former Soviet Union, Israel

إدماج المهاجرين الروس في المجتمع الإسرائيلي: سياسات الدولة، مناخ الرأي العام، وقدرة المهاجرين على تنظيم أنفسهم. ويكشف تحليل التفاعل بين العوامل الثلاثة أن العوامل المختلفة تدفع في اتجاهات مختلفة. السياسات الرسمية تشجّع على الاستيعاب؛ أما مناخ الرأي، خاصة في بعض قطاعات المجتمع الإسرائيلي، فإنه أوجد الشعور بين العديد من المهاجرين أنهم غير مرحّب بهم من قِبل المجتمع الإسرائيلي؛ وقدرة المجتمع على تنظيم نفسه يدفع، في بعض الأحيان، نحو الانفصال عن المجتمع»[34]؛ وتخلص الباحثة إلى أن «هناك أربع سرديات رئيسية لتكامل المهاجرين الروس: سردية الاستيعاب، سردية الانفصال، سردية المواطنية المزدوجة، وسردية الهوية الهجينة؛ أيٌّ من هذه السرديات لم تستطع السيطرة على الأخريات، ويمكنها التعايش معاً بشكل متزامن»[35]. إذاً، هناك قابلية غير حاسمة؛ سرديات متوازية ومتنافرة ومتزامنة، تحتاج ربما إلى عنصر ومتغيّر خارجي يحسم الصراع فيما بينها.

ويبدو الباحث الروسي موشكوفا أكثر حماسة واندفاعاً. وهذا ما يشير إلى وجود أصوات روسية تتبنى فرضيتنا؛ إلاّ أن فقداننا للغة الروسية قصر الاستفادة على هذه الدراسة الوحيدة المنشورة بالإنجليزية؛ وهذا باب مفتوح للباحثين الذين يمتلكون اللغة والإمكانية. يرى موشكوفا أن «اليهود الروس جماعة منغلقة ومعزولة داخل المجتمع الإسرائيلي، فلديهم مجتمعهم الخاص، مع خصوصياتهم الثقافية والسلوكية المختلفة كلياً عن المحيط اليهودي»[36]. كما يلفت إلى نقطة مهمة بقوله إن «هناك ظاهرة بين اليهود الروس، وهي سكنهم في أحياء خاصة بهم»[37]؛ كما «يتحدث اليهود الروس اللغة الروسية داخل بيوتهم؛ وهم لا يتزوجون من غير الروس إلاّ نسبة قليلة جداً، ولا يبنون صداقات خارج البيئة الروسية إلاّ نادراً»[38]. وقد «سمحت الدولة في إسرائيل باستخدام اللغة

Affairs, Vol.11, No.1, January 2005.
34- Op. cit.
35- Op.cit.
36- Moshkova,Russian-Israeli Relations: The Role of The Russian-Speaking Community of The State of Israel, Vestnik RUDN international relations, 2018, Vol. 18, No. 2,P 388.
37- Op.cit.
38- Moshkova,Russian-Israeli Relations: The Role of The Russian-Speaking Community of The State of Israel, Vestnik RUDN international relations, 2018, Vol. 18, No. 2,P 389.

الروسية في مؤسسات الدولة، والإعلام؛ كما أنها معتمدة كلغة ثالثة في المدارس»[39]. ويحلّل الباحث المسار التاريخي للهجرات الروسية، معتبراً أن « دفعة السبعينات جاءت إلى إسرائيل كلجوء سياسي إلى مأوىً آمن. أما دفعة التسعينات، فقد كانت بعيدة عن الهوية اليهودية، وهاجرت نتيجة الأزمة الإقتصادية التي ضربت دول الإتحاد السوفييتي السابق»[40]. فليس هناك عداوة مع روسيا آنذاك في الوعي الجماعي اليهودي الروسي؛ كان انتقالاً غير مؤدلج إلى حد كبير. وخلال البحث لاحظت كثافة في الرسائل الإعلامية الصهيونية التي تحاول إيجاد مسافة سلبية بين (ديكتاتورية بوتين) ويهود روسيا القاطنين والمهاجرين إلى «إسرائيل».

زاوية مهمة لا بدّ لنا من الإشارة إليها فيما يخص التموضع الروسي بين يهود «إسرائيل»، وهي موقف الإثنيات الأخرى منهم؛ وسنكتفي بالإشارة إلى موقف الحاخام الأكبر، حيث يورد عكيفا إلدار في مقالة له إلى أن «اسحق يوسف، كبير حاخامات السفارديم في إسرائيل حوّل مجتمعًا بأكمله من المواطنين الإسرائيليين إلى أعداء للشعب اليهودي. وقال الحاخام البارز عن المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق: «لقد تمّ إحضارهم إلى هنا لتقديم ثقل موازن للأرثوذكس المتطرفين، ثم يصوّتون للأحزاب التي تحرّض على الأرثوذكسية والتدين»[41]؛ وهنا تبرز ظاهرة العلمانية الحادّة لدى اليهود الروس، التي تخفّف من ارتباطهم الأيديولوجي بأرض فلسطين، وتحيله إلى المبرّرات المادية البحتة.

وبالمقابل، فإن ممثّل الشريحة الروسية «رئيس حزب (إسرائيل بيتنا) أفيغدور ليبرمان يقوم بإثارة الكراهية ضد المسؤولين العرب المنتخبين، الذين يمثّلون 20٪من مواطني البلاد»[42]. وفي نفس المقال يشير «إلدار» إلى الحالة العامة للكيان، حيث يشهد تفككاً سياسياً حاداً، أدّى إلى عجز تام عن تشكيل الحكومة، معتبراً أن «الساحة السياسية في

39- Op.cit.
40- Moshkova,Russian-Israeli Relations: The Role of The Russian-Speaking Community of The State of Israel, Vestnik RUDN international relations, 2018, Vol. 18, No. 2,P 392.
41- Akiva Eldar, Russian Jews not Jewish enough for Israel's chief rabbi, Al-Monitor, January 14, 2020.
42- op.cit..

«إسرائيل» قد تحوّلت في الأشهر الأخيرة إلى مسلخ لأبقار الديمقراطية الأكثر قداسة؛ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مشغول بتفكيك أسس النظام القانوني والإعلام[43]. ولا بدّ من الإشارة إلى أن موقف ليبرمان بالتحديد، المتمنّع عن الانحياز إلى أحد الطرفين في النزاع بين اليسار واليمين، هو جزء أساسي من الأزمة؛ ولا شك أن الدور السياسي لليهود الروس يستحق مبحثاً خاصاً، لناحية علاقته وتأثيره بصلتهم بالأراضي الفلسطينية، خصوصاً مع توزّع أصواتهم على الأحزاب الروسية والغربية في الإنتخابات، إلاّ أن البحث هنا قاصر عن الإشارة الوافية لهذه القضية؛ كما أنها في كل الأحوال لن يكون لها التأثير الكبير، في حال حصول التحوّلات التي نفترضها في ما تبقى من البحث.

هل العودة إلى روسيا ممكنة ؟

بناءً على التموضع الروسي اليهودي القلق في الكيان الصهيوني، والذي بيّنته دراسات كثيرة لم نُشر إلاّ إلى نزر يسير منها هنا نظراً لضيق المجال، وبناءً على الحاجة الروسية الكبرى إلى قدرات اليهود الروس العلمية والتكنولوجية الضخمة، هل يصبح السؤال عن العودة المحتملة مشروعاً؟ وفي أيّ ظروف؟ يقول موشكوفا المتحمس إن «هناك توقعات تتعلق بعودة المواطنين الروس من إسرائيل بهدف تطوير الصناعات التكنولوجية المتقدمة في روسيا»[44]؛ ويرى أن «الجالية الروسية تتضمن بشكل أساسي أفراداً ذوي مستوى تعليمي عالي، ما يجعل من المحتمل أن يكون أبناء هذه الجالية لديهم نظرة مقبولة تجاه العودة إلى البلد الأم»[45]. من ناحية أخرى، تشير الباحثة في جامعة بن غوريون، داني كرانز، قسم السوسيولوجيا والإنتربولوجيا، في دراسة لها بعنوان (فلننس إسرائيل، المستقبل في برلين) إلى أن ثمّة وجهة قد تكون مفضّلة للروس اليهودي هي ألمانيا حيث «هاجر اليهود الروس إلى ألمانيا بأعداد أكبر من الذين هاجروا إلى إسرائيل لفترة من الزمن؛ والآن يهاجر اليهود الإسرائيليون إلى ألمانيا كذلك»[46]. أما الباحث اليهودي الأمريكي من جامعة كولومبيا،

43- op.cit.
44- T.D. Moshkova, Russian-Israeli Relations: The Role of The Russian-Speaking Community of The State of Israel, Vestnik RUDN international relations, 2018, Vol. 18, No. 2, p 387.
45- Op.cit.
46- Dani Kranz, Forget Israel—The Future is in Berlin! Local Jews, Russian Immigrants, and

قسم السوسيولوجيا، والمتخصص في قضايا الهجرة، يينون كوهين، فيرى في دراسة بعنوان (دمج اليهود الروس في المانيا وإسرائيل) أن «الثبات الكبير في سوق العمل الألماني بالمقارنة مع السوق الإسرائيلي، مُضافاً إلى سخاء العطايا والفوائد التي تقدّمها ألمانيا للمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق بالمقارنة مع التقديمات الإسرائيلية، يفسّر الفوارق في أداء سوق العمل بين البلدين[47]. فماذا عن التقديمات الروسية؟ هل هناك فرصة فعلية؟ وهذا ما يستحق البحث عنه، خصوصاً لمن يمتلك اللغة والمعرفة بالظروف الداخلية الروسية.

تجربة أخرى تستحق الاهتمام، وهي قيام الاتحاد السوفييتي بمحاولة لإيجاد دولة يهودية ضمن كيان الاتحاد، والتي أشارت إليها الصحافية الأمريكية تيري غروس في مقال مطوّل: «كانت بيروديزان، مدينة في الشرق الروسي الأقصى، ولا تزال حرفياً إحدى الدولتين اليهوديتين في العالم، والثانية طبعاً هي إسرائيل. لكن بيروديزان كانت قد تشكلت قبلها؛ لقد كانت جزءاً من التجربة السوفييتية. الإتحاد السوفييتي كان يتصوّر نفسه في البداية كامبراطورية معادية للإمبريالية، تمتلك فيها كل قومية الحق في تقرير المصير ونوع من الاستقلال الذاتي. واليهود الذين كانوا قبل الثورة البلشفية يعيشون في تسوية بائسة ويمتلكون حقوقاً مدنية محدودة جداً، كان يُفترض أن يتم تحريرهم ليكونوا مثل باقي القوميات، ويحصلوا على حكم ذاتي خاص بهم في بيروديزان[48]. فهل يمكن أن يكون لليهود الروس دولة داخل الفدرالية الروسية في المستقبل؟ وما هي أصول ومنابت مشروع بيروديزان؟ وهل يمكن أن يتكرر في مكان آخر داخل روسيا الإتحادية؟

هذه إشارات خافتة من اليهود الروس والإتحاد السوفييتي السابق، فماذا عن الموقف الروسي الحالي؟ هل هناك حماسة لاستعادة اليهود؟ فلاديمير بوتين أبدى توجهاً إيجابياً في تصريح له عام 2016، حيث «قال لوفد من المؤتمر اليهودي الأوروبي (EJC) خلال

Israeli Jews in Berlin and across Germany, Shofar: An Interdisciplinary Journal of Jewish Studies, Volume 34, Number 4, Summer 2016.

47- Yinon Cohen, Next Year in Jerusalem or in Cologne? Labour Market Integration of Jewish Immigrants from the Former Soviet Union in Israel and Germany in the 1990s, European Sociological Review, Volume 23, Issue 2, April 2007.

48- Terry gross, ‹Sad And Absurd›: The U.S.S.R.›s Disastrous Effort To Create A Jewish Homeland. NPR, September 7, 2016.

اجتماع في موسكو: «يمكنهم القدوم إلينا؛ لقد غادروا الاتحاد السوفيتي، دعهم يعودون. لقد رأيت تقارير تفيد بأن اليهود في أوروبا يخشون ارتداء القلنسوة اليهودية في الأماكن العام، إنهم يحاولون إخفاء أصلهم العرقي»[49]. ما الذي يمنع حماسة بوتين تجاه يهود أوروبا من التوجه إلى يهود إسرائيل؟ لا شك أن الظرف الجيوبوليتيكي مختلف؛ وهذا ما سنناقشه في نهاية البحث.

الكيان الصهيوني من جهته متنبّه لهذه المخاطر حيث «ضغط المسؤولون الإسرائيليون على المنظمات اليهودية الأمريكية للتوقف عن مساعدة اليهود الروس الذين أرادوا الهجرة والإستيطان في الولايات المتحدة، وفي البداية قاوم اليهود الأمريكيون الجهود الإسرائيلية»[50]؛ كما «قامت إسرائيل (في السبعينات والثمانينات) بحرمان بعض المهاجرين من الحق في الانتقال إلى بلدان أخرى قدّمت لهم تسهيلات واستقبلتهم كلاجئين[51]. فالعودة المحتملة ليست أمراً عفوياً، ولا تحصل إلاّ في ظروف قاهرة.

ويشير تقرير لمعهد السياسات العامة للشعب اليهودي إلى حركة الهجرة المعاكسة؛ فـ«مجموع السكان من الإسرائيليين الذين هاجروا من إسرائيل– في إشارة إلى الأنواع الثلاثة الأولى سبق ذكره – يمكن تقديره بحوالي خمسمائة أو ستمائة ألف، بينما كل عام مستمر يضيف أعداداً جديدة، وعودة الآلاف إلى إسرائيل»[52]. و«يقدّر إجمالي عدد الإسرائيليين في الخارج مبدئيًا بحد أقصى 15٪ من مجموع السكان اليهود الذين يعيشون في إسرائيل»[53]. ويلفت التقرير إلى أن «تطوّر العولمة وإنشاء أسواق جديدة للاقتصاد الإسرائيلي يولّد عملاً جديداً وفرصاً للإسرائيليين في هذه الأماكن»[54]. وهذا ما يشير إلى وجود مناخ متحرّر نسبياً يتيح للمستوطنين عموماً تبديل خياراتهم في السكن والعمل؛ وهذه نقطة إضافية لمبحثنا.

49- Putin to European Jews: Return to Russia, jns.org, January 20, 2016.
50- Fred A. Lazin,"Freedom of Choice": Israeli Efforts to Prevent Soviet Jewish Émigrés to Resettle in the United States, Review of Policy Research,Volume 23, Issue 2, 26 April 2006.
51- Op.cit
52- MIGRATION FROM ISRAEL ,The jewish people policy institute, http://jppi.org.il/uploads/Migration_from_Israel.pdf.
53- Op.cit.
54- Op.cit.

هل تنتقل روسيا إلى محور المقاومة؟

السؤال الذي أصبح هنا مُتاحاً للطرح : في حال تدهور الظروف الأمنية الإسرائيلية هل سيكون اليهود الروس أول المغادرين؟ وهل تعتبر روسيا حالياً عودة اليهود الخبراء والعلماء إليها أمراً ممكناً؟ وكيف تتأثر علاقتها بإسرائيل في حال تحوّلت استعادة اليهود إلى هدف للسياسة الروسية؟ وهذا كلّه مرهون نسبياً بسؤال كبير: هل تعتبر روسيا أن الحرب الكبرى على إسرائيل واقعة لا محالة؟ أم أن هذا احتمال ضئيل في تحليلات خبرائها؟ ومن ناحية أخرى، فلنعكس السؤال : هل يتأثر وجود إسرائيل وإمكانية بقائها بالتحول في السياسة الروسية نحو استقدام اليهود وتقديم ضمانات وفرص خاصة لهم، سواء عبر الدولة أو القطاع الخاص؟

لا بدّ من الإشارة إلى أن حركة «إسرائيل» وتموضعها الاستراتيجي يصبان في المصلحة الأمريكية والغربية في النهاية. وصحيح أن «إسرائيل» تحاول مداراة روسيا في حضورها الجديد والطارئ في غرب آسيا، وتحسين العلاقات معها، إلاّ أنها لا تستطيع تغيير تموضعها ولو جزئياً لصالح روسيا. ومن ناحية أخرى، فإن إضعاف الولايات المتحدة بشكل كبير، ومنعها من الالتفاف لمواجهة روسيا والصين، لا بدّ وأن يمرّ بإخراجها من غرب آسيا وإلغاء نفوذها هناك بالكامل، وبالتالي إلغاء هذا الكيان الإستيطاني المصطنع.

ولنعد للإجابة على السؤال : كيف يتأثر وجود «إسرائيل» في حال تغيّر التموضع الروسي في غرب آسيا؟ إن مجرّد تموضع روسيا في موقع معادٍ لإسرائيل بصفتها كياناً سيطر على ثروة علمية روسية، سيؤدّي إلى اختلال استراتيجي هائل في موازين القوى، ذلك أن هذا التموضع سيعني مجموعة خطوات استراتيجية، أهمها : 1) إغلاق السماء السورية أمام الاستهداف الجوي الإسرائيلي، سواء حصل من داخل سوريا أو خارجها؛ 2) تنسيق حضور القوات الإيرانية الصاروخية الإستراتيجية في الأراضي السورية؛ 3) التعاون على محاصرة الحضور الأمريكي في سوريا وخصوصاً في التنف؛ 4) توفير حماية جويّة للمعابر البريّة بين سوريا والعراق؛ 5) تغيير مستوى الأسلحة التي تزوّد بها روسيا محور المقاومة؛ 6) تنسيق معلوماتي واستخباري وتعاون مع يهود روس داخل الجيش الإسرائيلي؛ 7) تنسيق مشروع إعلامي وثقافي لاستقطاب اليهود الروس؛ 8) تقديم ضمانات حماية لليهود الروس باعتبارهم مواطنين تابعين للاتحاد الروسي.

إن الاختلال الإستراتيجي في موازين القوى سيشكّل مقدّمة لتفكّك «إسرائيل» من الداخل، وهي تعاني الآن من أزمة دولة نتيجة فقدانها لقيادات كاريزمية قادرة على تقديم منجزات حاسمة على صعيد الأمن القومي.

إن هكذا تحوّل تاريخي في الموقف أو الدور الروسي، في وقت تنسحب فيه الولايات المتحدة تدريجياً من غرب آسيا، ستكون له تداعيات كبرى على وجود «إسرائيل» من ناحية، ومن ناحية أخرى على العالم الإسلامي الذي سينتقل إلى مرحلة جديدة كلياً في مسار التحرر من الإستعمار الغربي. ولا شك أن ذلك سيطرح اسئلة فائقة الحساسية لدى الدولة الروسية؛ فهي بلا تردّد تخاف من عودة الإمبراطورية الإسلامية، التي تحتاز النفط والممرّات البحرية والأسواق، حيث ترى فيها منافساً لها. لكن هذه الإمبراطورية، إن كان احتمال قيامها واقعياً لعقود طويلة قادمة، ستكون أقل خطراً من النفوذ الأمريكي في غرب آسيا، التي تشكّل مدماك القوّة الأمريكية، وخصوصاً إن كسبت روسيا الثروة البشرية العلمية اليهودية التي ستؤهّلها لنقلة نوعية على الصعيد الإقتصادي؛ كما أن تنامي حركة التحرر الإسلامي المتميزة باعتدالها الفكري ستتيح لروسيا كبح التيارات الإسلامية المتطرفة في أراضيها والدول المجاورة بفعالية أكبر بكثير؛ وستكون تلك النقلة التحررية في واقع الأمر تكريساً حاسماً لنظام دولي متعدّد الأقطاب، تتوازن فيه روسيا والصين والولايات المتحدة وأوروبا بشكلٍ متكافئٍ تدريجياً.

مراجع البحث:

Eugene Rumer, Russia in the Middle East: Jack of All Trades, Master of None, Carnegie Endowment, Oct. 2019, p 39.
Michael Specter, An Unusable Windfall : Israel's Soviet Scientist, NYT, Feb. 4, 1992.
Vera Rich, From Russia with nothing, Physics World, May 1995.
T.D. Moshkova, Russian-Israeli Relations: The Role of The Russian-Speaking Community of The State of Israel, Vestnik RUDN international relations, 2018, Vol. 18, No. 2.
Tamar Horowitz, The Integration of Immigrants from the Former Soviet Union, Israel Affairs, Vol.11, No.1, January 2005.
Larissa Remennick, "We Do Not Own Our Children": Transformation of Parental Attitudes and Practices in Two Generations of Russian Israelis, Journal of international Migration & Integration, Vol. 16, No. 2.
Larissa Remennick, Russian-Speaking Israelis in the Ethno-Social Tapestry of Israel, In : Handbook of Israel : Major Debates – Eliezer Ben Rafael – 2016- De Gruyter Oldenbourg.
Larissa Remennick, Transnational lifestyles among Russian Israelis: a follow-up study, Global Networks: A Journal of Transnational Affairs, Volume 13, Number 4, 1 October 2013.
Maria N. Yelenevskaya & Larisa Fialkova, Between Dream Cities and Reality: Personal Narratives of Ex-Soviets in Israel, Applied Research in Quality of Life (2006) vol. 1.
Rivka A. Eisikovits, Second generation identities: The case of transnational young females of Russian descent in Israel, Ethnicities, 2014, Vol. 14(3).
Natalia Khvorostianov, 'By Helping Others, We Helped Ourselves:' Volunteering and Social Integration of Ex-Soviet Immigrants in Israel, Voluntas – 9 june 2016.
Anna Prashizky, Generation 1.5 of Russian Israelis: integrated but distinct, Journal of Modern Jewish Studies,Volume 18, 2019 - Issue 3.
Tamar Horowitz, The Integration of Immigrants from the Former Soviet Union, Israel Affairs, Vol.11, No.1, January 2005.
Akiva Eldar, Russian Jews not Jewish enough for Israel›s chief rabbi, Al-Monitor, January 14, 2020.
Dani Kranz, Forget Israel—The Future is in Berlin! Local Jews, Russian Immigrants, and Israeli Jews in Berlin and across Germany, Shofar: An Interdisciplinary Journal of Jewish Studies, Volume 34, Number 4, Summer 2016.
Yinon Cohen, Next Year in Jerusalem or in Cologne? Labour Market Integration of Jewish Immigrants from the Former Soviet Union in Israel and Germany in the 1990s, European Sociological Review, Volume 23, Issue 2, April 2007.
Terry gross, ‹Sad And Absurd›: The U.S.S.R.›s Disastrous Effort To Create A Jewish Homeland. NPR, September 7, 2016.
Putin to European Jews: Return to Russia, jns.org, January 20, 2016.
Fred A. Lazin,"Freedom of Choice": Israeli Efforts to Prevent Soviet Jewish Émigrés to Resettle in the United States, Review of Policy Research, Volume 23, Issue 2, 26 April 2006.
MIGRATION FROM ISRAEL ,The jewish people policy institute, http://jppi.org.il/uploads/Migration_from_Israel.pdf.

التطبيع الثقافي
واستراتيجية الحرب الصهيونية على الوعي

د. علي الحاج حسن*

مدخل

الوعي واحدٌ من الأبعاد الذهنية والمعرفية عند الإنسان، وهو يشكّل الخلفية لكافة سلوكياته وتصرّفاته. فنحن لن نجد إنساناً يمارس نشاطه وأعماله من دون أن تنطبع صورة في ذهنه تشكّل الدافع وترسم الأهداف والخيارات. من هنا/ فإن عملية صناعة الوعي وتغيير الوعي تأتي ضمن سياق التحكم بأفعال الإنسان. وكما يمكن صناعة الوعي بالتربية والتعليم وأنماط الحياة... يمكن أيضاً القضاء على الوعي الموجود لزرع آخر يؤدّي أهدافاً عند صاحبها. إن الحرب على الوعي عبارة عن استراتيجية يعتمدها الخصوم عادة، وقد تنشأ بين أصحاب الاتجاهات المتناسقة لتحقيق اهداف معينة. وبشكل أدق، فإن المقصود من الحرب على الوعي، مجمل العمليات والأدوات، التي تسعى بواسطتها الجهات المشاركة في إطار منظومة معيّنة إلى التأثير على وعي جمهور مستهدف معيّن أو منع التأثير عليه. وهدف الحرب على الوعي هو جعل الجماهير المستهدفة تتبنّى مفهوم الواقع المطلوب لمن يمارس هذا المجهود، بحيث يصبح بإمكانه أن يحقّق أكبر غايات استراتيجية مهمة بالنسبة له. وقد تكون الحرب على الوعي سلبية، أي منع تطوّر حالات وعي غير مرغوب فيها، أو إيجابية، بمعنى محاولة إنشاء وعي مرغوب فيه.[1]

---

* باحث لبناني.

1- حرب إسرائيل على الوعي: تماسك الداخل وتحريض على الخارج، موقع عرب 48، تاريخ النشر: 2019/05/8.

وقد يكون المراد الظاهر من الحرب على الوعي توجيه رسائل للخصم، إلاّ أنها تمتلك خفايا لا يُفصِح عنها تؤدّي الى تحقيق الأهداف حيث لا حرب من دون أهداف. في هذا الإطار، يقول غابي سيبوني[2]، في دراسة له حول الحرب النفسية والتأثير على وعي الخصم في الحروب المعاصرة،: «إنّ إسرائيل تريد من معركة الوعي توجيه الخطاب المباشر للجماهير في الدول والكيانات المعادية،بما في ذلك استهدافها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، إلى جانب الأنشطة العسكرية التقليدية».[3]

وفي الحقيقة، يُشار الى الحرب على الوعي كونها حرباً من الجيل الرابع، والتي يُراد منها صناعة الوعي من جديد والسيطرة على العقول وتغيير الأولويات؛ وهي تختلف عن الاجيال الثلاثة الأخرى، إذ إن الجيل الأول هو حرب بين جيشين عسكريين ومواجهة صاروخ ضد صاروخ، والجيل الثاني هو حرب العصابات، والجيل الثالث هو حرب وقائية وسريعة وخاطفة؛ ثم هذه الحرب التي تتعدد أدواتها وأهدافها وأولوياتها... [4].

يشير الخبراء العسكريون إلى مجموعة متنوعة من العمليات العلنية والسرّية التي يقوم بها الجيش الصهيوني تحت عنوان «الحرب على الوعي»، وذلك للتحريض وإثارة النعرات، في أثناء مخاطبة الجماهير المستهدفة في المنطقة والعالم، لتبرير أي خطوات عسكرية قد ينفّذها العدو الصهيوني ضدّها في المستقبل. وهم يُثنون على «الدور الكبير الذي يقوم به المتحدّثون باسم الجيش الإسرائيلي، عبر أنشطتهم على شبكات التواصل الاجتماعي الناطقة باللغة العربية، للوصول إلى مختلف الفئات المستهدفة في الدول المعادية»؛ ويؤكدون أنّ الحرب على الوعي ليست جديدة، بل هي جزء من حروب العصور القديمة. فضرب الوعي والروح المعنوية إنّما هو مقدّمة استباقية للضربة القتالية العسكرية ضدّ الخصم، ما يعني أنّ المعركة الميدانية يجب أن تتداخل وتتكامل مع عمليات الحرب النفسية الرامية إلى

2- خبير عسكري في معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، والقائد السابق في لواء غولاني.
3- مقال: الحرب الإسرائيلية على الوعي العربي وتداعياتها ، إحسان مرتضى ، مجلة الجيش، العدد 401، تشرين الثاني 2018.
4- مقال: حروب الجيل الرابع، معركة السيطرة على العقول والخداع النفسي.. ، شيماء شعبان، موقع بوّابة الأهرام: 11-3-2019.

التأثير على عقل العدو وعزيمته.

وممّا لا شك فيه أنّ التطوّر التكنولوجي الحاصل في العالم الافتراضي ووسائل التواصل الاجتماعي بشكلٍ خاص، قد أوجد ساحة أخرى للحرب، إلى جانب ساحة المواجهة العسكرية الكلاسيكية. فالدول والجيوش وجدت نفسها أمام ضرورة استغلال فضاء السايبر وشبكات التواصل الاجتماعي لتحقيق الإنجازات المعنوية والسياسية؛ وهذا يتطلب من الجيوش الحديثة السعي لتحقيق أهدافها عبر التأثير على معنويات العدو المستهدف وإرادته، بما في ذلك صنّاع القرار والقادة والمقاتلون، وكذلك الرأي العام المحلي والدولي.[5]

نتضمن الحرب على الوعي ادوات وأساليب عديدة، بعضها معروفة وتقليدية، مثل أدوات الحرب النفسية (كالتضليل والإشاعات،...) والتأثير بواسطة وسائل إعلام واسعة الانتشار، وبعضها حديثة كالعالم الافتراضي والشبكات الاجتماعية...

يتطلب هذا النوع من الحروب معرفة عميقة للوعي الأساسي للجماهير المستهدفة، مثل ثقافتهما ومعتقداتهما وقيمهما، ومعرفة الأساليب التي يمكن أن تؤثّر عليها. وتتطلب ممارسة الحرب على الوعي نظرة متعددة المجالات، وخبرة مهنية من مجالات مكمّلة، مثل: علم الاجتماع، علم النفس، ألانثروبولوجيا، الاقتصاد، التسويق والدعاية، إلى جانب مهارات متنوعة، وخاصة معرفة الشبكات الاجتماعية، عالم المعلومات، الاستخبارات والإعلام.

وتبيّن دراسة[6] صدرت في الكيان الصهيوني أن «الاستخبارات تلعب دوراً مركزياً في الحرب على الوعي. وعلى الاستخبارات أن تفهم وتستعرض الوعي الأساسي والوعي

5- مقال: الحرب الإسرائيلية على الوعي العربي وتداعياتها، إحسان مرتضى، مجلة الجيش، العدد 401، تشرين الثاني 2018.

6- الدراسة صدرت في كتاب عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب و"معهد أبحاث منهج الاستخبارات" في "مركز تراث الاستخبارات". أعدّ هذه الدراسات باحثون في مجالات متعددة، أمنية وعسكرية وإلكترونية. والكتاب من تحرير، دافيد سيمان طوف ويوسي كوبرفاسير، وهما ضابطان سابقان في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية. نقلاً عن: حرب إسرائيل على الوعي: تماسك الداخل وتحريض على الخارج.

الآني لوضع جماهير الهدف المختلفة وطرق تبلورها، من أجل أن تتمكن من التأثير على جهود الوعي لجهات تقود الحرب. ويحتاج ذلك إلى استخبارات متنوّعة، وبينها استخبارات سياسية وعسكرية واجتماعية وثقافية».

من جهة أخرى، أزاح الصحافي الصهيوني يوسي ميلمان الستارَ عن وزارة الشؤون الاستراتبجية في الدولة العبرية، في مقال مهم نشرته صحيفة «ميدل إيست أي» البريطانية. وبيّن أن من أدق وأصعب المجالات الموكلة للوزارة المذكورة هي صناعة الرأي العام، لدعم الرواية الصهيونية ومواجهة منظمات «بي. دي. إس» وشنّ حرب فكرية شاملة لطردها من الفضاء الافتراضي، الذي يبدأ من عالم الإنترنت إلى عالم العلاقات العامة[7].

يتبيّن ممّا تقدم أن العدو الصهيوني يعمل، وبشكل جاد، على ممارسة حرب الوعي. أما الأهداف التي يتوخاها من حرب الوعي، فإنّ ما يقدّمه كيان العدوّ فكرياً وفق استراتيجية الحرب الناعمة يرمي إلى تشويه الشخصية الفلسطينية وإنكار حقوقها التاريخية وطمس تاريخها، في محاولة لفكّ عزلة الكيان؛ بل لفصل التضامن الإنساني مع المقاومة وعزل المقاومة عن بيئتها، بأدوات حديثة وأقنعة ترفيهية مغرية، تجرف داخلها شبكة معقدة وواسعة. لنأخذ نموذجاً واحداً فقط، مثل شبكة نتفليكس Netflix الأميركية التسجيل، والصهيونية السيطرة، حيث يظهر فيها الدور الخفي للهاسبرا، لأنها ليست خدمة عادية؛ وهي فعلياً الآن تعمل كخدمة بث إعلامية متكاملة، وتقدّم مئات العناوين التلفزيونية التي تُعرض على شاشتك عبر تحميل التطبيق الخاص بها. تجد نفسك أمام العديد من البرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية، فضلاً عن البرامج التي تنتجها «نتفليكس» نفسها، ومنها مسلسل فوضى «الإسرائيلي» الذي يُحقّر الفلسطيني كشخصية فاشلة وعاجزة وهزلية؛ وهذا شكلٌ حديثٌ من إعادة السيطرة على العقول، من خلال برامج وتطبيقات هاتفية، ولكنها تبثّ أيضاً على أجهزة التلفاز الذكية[8] .

7– مقال: اختراق الوعي الوطني وفرض التطبيع والهزيمة والاستسلام: عن الهاسبرا والثقافة المعاقة، مروان عبد العال، صحيفة الأخبار، 29 كانون الثاني 2020.
8– المرجع السابق.

التطبيع الثقافي والحرب على الوعي

يعتمد التطبيع الثقافي على مجموعة من الاستراتيجيات التي تُسهم في بلورة ما يريده العدو، وجميعها تندرج ضمن محاولات الحرب على الوعي. ومن أبرز هذه الاستراتيجيات:

1– الاهتمام بعيّنة من الكتّاب والصحفيين والأكاديميين، وفتح المنابر لهم، وتوفير فرص تدفعهم إلى مناصب سياسية واجتماعية متقدمة، حتى وإن كانت مؤهّلاتهم الحقيقية متواضعة وضعيفة، أو من خلال جمعيات أهلية عربية تدعم مشروع التسوية، وتدفع باتجاه التطبيع، كجمعية «بذور السلام» غير الحكومية التي تأسّست عام 1993م، إثر اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني؛ وذلك لأن الأكاديميين يتركون آثاراً واضحة على الاتجاهات الشعبية، ويساهمون في تكوين الرأي العام؛ وهذا يعني بشكل أو بآخر حرباً على الوعي.

2 – إيجاد أنصار للتطبيع، مع دعمهم وإبرازهم من خلال المنظمات المموّلة أمريكياً وأوروبياً تحت لافتات متعددة ومتنوعة، مثل منظمات الدفاع عن حقوق المرأة ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان داخل المجتمع العربي، ليقوموا بالأدوار التالية:

أ – الطعن في الإسلام وادّعاء عدم صلاحية الشريعة للتطبيق، وضرورة علمنة المجتمعات العربية والإسلامية وتبديل أحكام الشريعة، ومحاصرة دعاة الإسلام واتهامهم بالتطرف والإرهاب والظلامية...إلخ.

ب – القول إن النص القرآني يجوز التعامل معه كنص تاريخي، أو الهجوم على كلّ تفسير صحيح للإسلام، وبشكل خاص الآيات القرآنية التي تتعلق بالجهاد.

3– الترويج لما يسمّى بثقافة السلام، الذي وجد طريقه إلى العديد من الكتابات والأفكار التي طُرِحت في العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية والعربية العامة، وكذلك الندوات والحوارات عبر القنوات الفضائية، والتي تدعو إلى نسيان التاريخ – تاريخ الصراع العربي الصهيوني – وإلغاء ذاكرة الأمّة.

4 – تشويه صورة الجهاد والمجاهدين المقاومين للاحتلال في نفوس الشعوب المسلمة،

والسعي لإيقاف الدعم عنهم ونعتهم بالإرهاب.

5 – استخدام طوائف من عرب أراضي ثمانية وأربعين، الذين هم داخل الخط الأخضر، للترويج للتطبيع، كما هي خطة (عزمي بشارة) التي عرضها على الكنيست الصهيوني، والتي قدّمها كمشروع لدولة المواطنين، والتي يدعو فيها إلى المساواة بين الفلسطينيين والصهاينة؛ وهو لا يعني سوى إضفاء شرعية نهائية على اغتصاب فلسطين بشرط الاعتراف بحقوق الفلسطيني في المواطنة[9] .

مظاهر تبديل الوعي في مسار التطبيع

يتبيّن من تاريخ الصراع بين العالم العربي والكيان الصهيوني، وكذلك محاولات الدول الغربية، وعلى رأسها أميركا، من أجل التقريب والتطبيع بينهما، أن الخطوات العملية للحرب على الوعي بهدف التطبيع قد بدأت منذ زمن طويل، وتحت مسمّيات عديدة قد يعتبرها البعض مقبولة وموضوعية؛ إلاّ أن ما يجري هو في الواقع يمهّد الطريق لقبول الآخر الصهيوني واعتباره طبيعياً في قلب العالم الإسلامي. وسنحاول تالياً الإشارة إلى بعض المظاهر التي تندرج في إطار هذا الهدف:

ترجمة الكتب: تُعتبر ترجمة الكتب العبرية إلى العربية، وبالأخص الكتب التي دوّنها قادة الكيان الصهيوني، واحدة من أبرز معالم التطبيع الثقافي، على رغم كلّ المبرّرات الثقافية التي قدّمها الأشخاص او المؤسسات الفاعلة على المستوى الثقافي والفكري. وقد برزت إشكاليات وجدليات عديدة منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد مع العدو الصهيوني تتعرض لإشكالية الترجمة من وإلى العبرية؛ وهي إشكالية تمس المشهد الثقافي العربي برمّته. وقد انجرّ مثقّفون وكتّاب وأدباء عرب من أقطار عربية متعددة إلى السجال الدائر حول هذه القضية، التي تخفي في طيّاتها العديد من المعاني.

وفي كلّ مرّة كانت تعود فيها قضية الترجمة من وإلى العبرية إلى السطح، كان يثور السجال مجدّداً حول ما إذا كانت تطبيعاً أم معرفة ضرورية «للآخر»! وقد ذهب البعض

9– التطبيع.. أيصبح العدو اللدود صديقاً حميماً!، إعداد: عادل الراجحي، موقع مكتبة نور، ص12.

إلى اتهام العرب بالجهل لأنهم يرفضون معرفة «إسرائيل»، في الوقت الذي يقوم فيه «الإسرائيليون» بترجمة الأدب العربي المعاصر منهجياً من عقود،... ناهيك عن الترجمات السياسية والفكرية.

ولكن لماذا يتجاهل «مُحبّو المعرفة»، ممّن يروّجون لترجمة الأدب «الإسرائيلي»، أن مثل تلك الترجمات هي بالأساس مشروع مؤسّسي منظّم للدولة الصهيونية نفسها؟ وقد أسّست لهذا الغرض عام 1962 «معهد ترجمة الأدب العبري»، الذي يقول في موقعه على الإنترنت إنه يقدّم «الدعم المالي لدور النشر التي تتولّى ترجمة الأعمال الأدبية الإسرائيلية الحديثة بصورة مستقلة»، و»للمجلات التي تخصّص أعداداً خاصة للأدب العبري الحديث، وللناشرين الذين ينشرون مقتطفات منه»... بالاتفاق مع المعهد طبعاً.

إذاً، ثمّة أموال تضخ، وجهود تُبذل، واتصالات تجري، وخطط توضع، من أجل إقناع العالم بأن هنالك دولة طبيعية أسمها «إسرائيل» تُنتج أدباً وفكراً وحضارة؛ وهو مشروع تطبيع ثقافي على مستوىً عالمي، تحرّكه عقدة نقص متجذرة في حداثة سن تلك الدولة المفتعلة، التي تعرف في قرارة نفسها أنها كذبة بلا تاريخ ولا حضارة... فهي التي تتلوّى لكي نعترف بها ثقافياً، وليس العكس. أما إقناع المواطن العربي بأن ثمّة دولة طبيعية اسمها «إسرائيل» تنتج ثقافةً وأدباً لا بدّ من التواصل معهما وتقديرهما، فلا يمكن إلاّ أن يكون مشروعاً تطبيعياً من الدرجة الأولى، أو مشروعاً لإدخال الكاتب «الإسرائيلي» في النسيج الثقافي... والروائي والشعري، العربي.

لعلّ من الصعب الإحاطة بكافة الكتب المترجمة عن العبرية، إلاّ أن الاطلالة على بعض هذه الأعمال تقدّم فكرة واضحة حول مستويات التطبيع ومراحله. فكيف يمكن أن نفهم محاولة البعض ترجمة مذكّرات قادة الكيان الصهيوني، وهي في الواقع تجارب شخصية لأشخاص عاشوا نهاية حالة الإجرام بحقّ العرب والمسلمين، أم أن الهدف هو محاولة بثّ الرواية الصهيونية لإقناع الآخر بها ولو عبر التكرار؟! أما أبرز هذه الكتب المترجمة فهي:

* نشرت الدار المعروفة باسم (مدارك)، والتي يملكها الإعلامي السعودي تركي الدخيل، الترجمة العربية لكتاب: «المملكة العربية السعودية والمشهد الاستراتيجي

الجديد» للمؤلّف الإسرائيلي جاشوا تيتلبام. قدّم للكتاب الأستاذ الجامعي الأميركي من أصل لبناني فؤاد عجمي، المعروف بقربه من المحافظين في الولايات المتحدة، وترجمه الدكتور حمد العيسى.

وهذا الكتاب ليس الأول من نوعه، حتى في الساحة الثقافية السعودية، حيث لا يُعدّ وجود كتب لمؤلّفين إسرائيليين جديداً. ففي أبريل من العام 2010، ظهرت في معرض الرياض الدولي للكتاب رواية سوّقتها دار نشر عربية هي (الجمل)، تحمل اسم «أسطورة عن الحب والظلام»، للمؤلف الإسرائيلي عاموس عوز. ولقيت الرواية إقبالاً ملحوظاً.

وتكاد لا تخلو مكتبة عربية معروفة من كتب لمؤلّفين إسرائيليين. وتهتم مراكز دراسات وأبحاث ووسائل إعلام بترجمة يومية للصحف الإسرائيلية؛ وهناك مراكز تتابع كلّ ما تنشره مراكز الأبحاث والدراسات الإسرائيلية، وتقدّم بعضه للعالم العربي.

* أبرز الكتب التي تسوّق في الدول العربية هي كتب لزعماء الحرب الإسرائيليين الذين أصبحوا قادة الدولة العبرية، من قبيل كتاب «سلام بيغن: قصّة الأرغون»، لمؤلّفه رئيس الوزراء الأسبق مناحم بيغن، وهو من ترجمة صلاح طوقان، والناشر دار الشجرة للنشر والتوزيع؛ وكتاب «الإرهاب» لبيغن نفسه، وهو من ترجمة وتحقيق معين محمود، والناشر دار المسيرة للصحافة والطباعة؛ وكلا الكتابين يسوّقهما موقع مكتبة النيل والفرات.

* كذلك صدر لرئيس الدولة العبرية شيمعون بيريس بالعربية كتابان، هما: «معركة السلام، يوميات شيمون بيريز»، ترجمة عمّار فاضل ومالك فاضل، وكتاب «الشرق الأوسط الجديد»، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، والكتابان نشرتهما «الأهلية للنشر والتوزيع» .

* أما كتاب وزير الدفاع الصهيوني الأسبق موشي دايان: «قصّة حياتي: قيام دولة إسرائيل وحروبها ضد العرب»، فترجمه طارق نصر الدين، ونشرته مكتبة النافذة؛ وكذلك كتاب «مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم» لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ترجمة محمد عودة وكلثوم السعدي، ونشر «الأهلية».

* كتاب آخر هو «مذكّرات إسحق شامير»، الصادر ضمن سلسلة شخصيات إسرائيلية،

عن دار الكتاب العربي، في العام 1995، وكتاب «مذكرات إسحق رابين»، عن دار الجليل للطباعة والنشر 1993. وكذلك عدد من مؤلّفات وزير الخارجية الأسبق ييجال آلون.

* صدر كتاب «اختراع أرض إسرائيل»، من تأليف شلومو ساند، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، والكتاب من منشورات (مدار) والمكتبة الأهلية في عمّان؛ كما صدرت الكتب التالية: «فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل – الآيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم» لنوريت بيلد – الحنان، و»نظام ليس واحداً»، لأرئيلا ازولاي وعدي أوفير، و«في مصيدة الخط الأخضر»، ليهودا شنهاف، و«أسرى في لبنان»، لمؤلّفه عوفر شيلح ويوءاف ليمور، وكتاب «سلام متخيّل – عن الخطاب والحدود، السياسة والعنف»، لمؤلّفه ليف غرينبرغ، و«قراءة إيران في إسرائيل – الذات والآخر، الدين والحداثة»، لمؤلّفه حجاي رام[10].

2 – النشاطات الفنية: تكاد النشاطات المتعارف عليها بالفنية تُعدّ من أوسع نوافذ التطبيع الثقافي وكيّ الوعي مع العدو الصهيوني، والأكثر انتشاراً، حيث إن الإلمام بكافة هذه النشاطات قد يكون متعذراً. ومع ذلك، نشير إلى بعض النماذج. نُشِر في كانون الأول عام 2016 شريط فيديو فاجأ الكثيرين، ظهر بحرينيون يرقصون شابكي الأيدي مع حاخامات حضروا حفلًا أقيم في العاصمة «المنامة». ففي هذا الحفل الذي اعتُبر «دينيًا»، شاركت شخصيات بحرينية الاحتفال والرقص مع يهود من حركة (حباد) الدينية المتطرفة.

لم يكن الرقص على إيقاع أغنية «عام يسرائيل حاي» في الحفل السابق هو مظهر البهجة الأول الذي يجمع بين بحرينيين وصهاينة على أنغام الموسيقى والكلمات التي تمجّد «إسرائيل»، إذ آثرت الفرقة الموسيقية الملكية البحرينية هذه المرّة الذهاب إلى «لوس أنجلس» والعزف في المؤتمر السنوي لمعهد «شمعون فيزنتال». لقد عزفت بمهارة نشيد «هاتكفاه» القومي الصهيوني؛ وقد اعتبرت بعض الكتابات الصهيونية ان تعمّد ولي العهد البحريني اصطحاب الأوركسترا الوطنية وإنشاد «هاتكفاه» «تجاوزًا لكلّ الخطوط

10– ترجمة الكتاب الإسرائيلي.. تطبيع ثقافي أم ضرورة معرفية؟، ميرزا الخويلدي، 2014/5/17.

الحمراء بالنسبة للمسلمين في جميع أرجاء العالم».[11]

وقد برز اسم المخرج اللبناني زياد دويري، الذي صوّر في العام 2010 أجزاء من فيلمه «الصدمة» في الكيان الصهيوني. والفيلم في الواقع هو محاولة لتبييض صورة العدو، وتبرير عنصريته تجاه الفلسطينيين؛ لا بل تبرز محاولة تبييض صورة العدو عندما ركّز على تكريم سلطات الاحتلال لأمين جعفري، زوج منفّذة العملية، وتمنحه جائزةً تقديراً لعطاءاته في المؤسّسة «الإسرائيلية» التي اندمج فيها[12].

وقد لا يكون غير بعيد عن النشاطات التطبيعية الدور التي تطلّع به الإذاعات الإسرائيلية الناطقة بالعربية. لجأ الاحتلال في زمنٍ مضى إلى توظيف وسائط إعلامية عن بُعد لمخاطبة العالم العربي، فاقتطعت «صوت إسرائيل» بالعربية حصّة من الاستماع، ثم اضمحلّت مع صعود الفضائيات الإخبارية العربية، التي حاول الاحتلال محاكاتها بقنوات مرئية دون جدوى.

عمدت تلك الإذاعة إلى بث برامج إخبارية متعددة ومحشوّة بمضامين اجتماعية وصحية، مع استمالة المستمعين إلى أثير «راديو العدو» بأغاني مشاهير الطرب العربي.

كما بثّت المحطة حصصاً لتعليم العبرية؛ ثم طوّرت دعاية الاحتلال الثقافية وسائطَ تعليمها عبر الإنترنت ثم مواقع التواصل الاجتماعي. حقّقت الشبكات اقتراباً تواصلياً يستدرج الجمهور إلى معايشة تتيحها التفاعلية المتبادلة ضمن مجتمع متحلِّق افتراضياً حول اهتمام مشترك، خلافاً لأحاديّة الاتجاه في معادلة البثّ والتلقي في زمن الإذاعة.[13]

3 – وسائل التواصل الاجتماعي: لا يدّخر الكيان الصهيوني جهداً في محاولاته المستمرة والمستميتة لجذب الشباب العربى، وتبديل الحقائق وتزييف التاريخ. بدأ الكيان الصهيوني العمل لاستغلال الفضاء الإلكتروني بكافة أشكاله، وعلى رأسه مواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة «فيس بوك» و»تويتر»،... لتصبح «السوشيال ميديا» ملعباً جديداً

11– البحرين الأكثر سرعة في الماراثون الخليجي للتطبيع مع إسرائيل، موقع ساسة بوست،2017/9/28.
12– صحيفة النهار، 2017/9/12.
13– رهان التطبيع ...أنسنة الاحتلال في وعي العرب، حسام شاكر، موقع الجزيرة نت، 2018/1/21.

للكيان لاستقطاب الشباب العربي، والضغط على القضية الفلسطينية، وترسيخ أكاذيب الصهاينة في كافة المسائل الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، في خطوات يمكن تسميتها بـ«التطبيع الإلكتروني»، الذي بدأ بالفعل في جنى ثماره والإيقاع بالكثير من الشباب العربي، وسط غياب كامل للردّ العربي أو المواجهة الفكرية.

وقد برزت إلى الواجهة ثلاث صفحات للعدو الصهيوني، ذات شعبية كبرى، وهي: «أفيخاي أدرعي»، و«إسرائيل تتكلم بالعربية»، و«إسرائيل فى مصر»، والتي يتابعها قرابة مليون ونصف عربي؛ وهم يتميّزون بتفاعل كبير داخل هذه الصفحات، وبصورة خاصة مع صفحة المتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي «أفيخاي أدرعي»؛ لكن المشاركة بكافة أشكالها تعطي انتشاراً أكبر لمنابر الكيان الصهيوني، وهو فى حدّ ذاته هدف من أهداف إنشاء تلك الصفحات، الأمر الذي يسمح من وقتٍ لآخر بظهور تعليقات غريبة، مثل: «عاشت إسرائيل»، و«باسم أهالي بغداد نعتذر نيابة عن العرب عمّا يقوم به الأشرار».

«إسرائيل تتكلم بالعربية» هي صفحة أخرى موثّقة من إدارة «فيس بوك»، أنشأتها وزارة الخارجية الإسرائيلية كمصدر للمعلومات عن الكيان باللغة العربية. واللافت فى الأمر وجود حالة من الحوار بين القائمين على إدارة الصفحة والمتابعين العرب؛ فكثيراً ما نجد إدارة الصفحة تردّ على تساؤلات البعض، وتعلّق على بعض القضايا. وعلى عكس معظم التعليقات في باقي الصفحات، تظهر الكثير من التعليقات المؤيدة والمناصرة للعدو الصهيوني، ودعاة التطبيع، الذين عبّروا عن رغبتهم الشديدة في تعايش العرب و«الإسرائيليين» في سلام! كذلك، يتخطّى عدد متابعي الصفحة الرسمية لسفارة العدو الإسرائيلي في مصر الأربع والأربعون ألف شخص، ومهمتها الرئيسية نشر القضايا المثيرة في مصر، على غرار زيارة البابا تواضروس للقدس للصلاة على مطرانها الراحل إبراهام الأورشيلمى.[14]

إنّ طبيعة مواقع التواصل الاجتماعي المتفلتة من التزامات وسائل الإعلام التقليدية، جعلتها منصّة ملائمة لمضامين متعددة، من بينها مضامين تطبيعية صادمة، هي غالباً نتاج

14- ريهام عبدالله، التطبيع الإلكتروني" أحدث وسائل "تل أبيب" لاستقطاب وسقوط الشباب العربي في الفخ، موقع مجلة اليوم السابع، 2015/12/15.

حسابات موجَّهة ومزيّفة وجيوش إلكترونية. ويزيد جاذبية ترويج مضامين كهذه ما تحرزه المضامين الصادمة من اهتمام واسع وتداول عريض يُغريان بالإقدام على رؤيتها.

وفي مسعاها لتكييف الوعي وإخضاعه، تعمد الدعاية الإسرائيلية إلى زرع بذور الشك في قناعات سائدة عبر العالم العربي، من خلال تضمين عناصر وإشارات قد لا تكون ملحوظة، وتستهدف تقويض تصوّرات مستقرة في الوعي الجمعي العربي.[15]

4 – تغيير المناهج الدراسية: يبدو تغيير المناهج التعليمية من أخطر مظاهر التطبيع وأشدّها تأثيراً على مستوى إفراغ الحقوق الذاتية والواقعية من محتواها، والتأسيس لقبول الكيان الصهيوني، حيث ستترك المناهج تأثيرها على الأجيال الناشئة كونها ستتربّى بطريقة لا يظهر من خلالها العداء بين العرب والمسلمين من جهة والكيان الصهيوني من جهة ثانية. وبعبارة أخرى، يهدف تغيير المناهج إلى تغييب العناوين والأفكار التي تحكي عن الحق الذاتي، وتروّج للمحتل الصهيوني أو أنها تخفّف من وطأة احتلاله واغتصابه، وبالتالي فرضه كأمر واقع.

على المستوى الفلسطيني، علت أصوات فلسطينيّة، من الداخل والخارج، ضدّ وكالة «الأونروا» بعدما همّت بتغيير المناهج الدراسيّة للطلاّب في مدارسها. وتحدثت صحيفة «الأخبار» عن بعض مظاهر تغيير المناهج هذه، إذ إنها تتضمّن المناهج التي كان يُعمل عليها. كان من المفترض أن تتغير كلمة «فلسطين» في واحد من كتب المرحلة الابتدائيّة لتصبح «يقطين»! أمّا الخريطة الفلسطينيّة، فكانت ستتبخّر تماماً. والأم التي كانت تتعاون مع ابنتها في «تطريز خريطة فلسطين» ستصبح، بعد التعديل، تتعاون مع ابنتها في «تطريز ثوب فلسطيني». أيضاً، كانت ستتبخّر تماماً كلمة «احتلال» من إحدى الصفحات؛ وكذلك التمرين المتعلّق بـ«يوم الأسير الفلسطيني». وفي مكان آخر، في أحد دروس اللغة العربيّة، سيحلّ «الأمير» مكان «الأسير». وستُستبدَل جملة «القدس عاصمة فلسطين» بجملة «القدس مدينة الديانات السماويّة». السجن سوف يُصبح «بلديّة»... واللائحة طويلة؛ لكنّ الفصل الأخير من هذه المسرحيّة التافهة سيُحيل رسم جدار الفصل العنصري

15– رهان التطبيع ...أنسنة الاحتلال في وعي العرب، مرجع سبق ذكره.

إلى هيئة «شلّال».[16]

أيضاً، قدّمت المناهج الجديدة في مصر «إسرائيل» باعتبارها بلداً صديقاً وليست عدواً، ولم تتطرق لحروب مصر وشهدائها على أيدي الصهاينة. كما حذفت أهم بنود «معاهدة السلام» المرتبطة بالقضية الفلسطينية، مثل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ودور مصر المحوري في مساندته[17].

وفي موضوع تغيير المناهج، يقول د. زكي البحيري : « لقد كرّست المناهج المدرسية الجديدة [في مصر] لإقناع تلاميذ مدارسنا بقبول اتفاقية كامب ديفيد و »معاهدة السلام» مع الكيان الصهيوني»[18]. وما حصل في مصر جرى مثله في الكويت ، حيث اعترفت لجنة حكومية كويتية، بتاريخ 14 آذار 1995، بأنها شطبت بعض الآيات القرآنية التي تحذّر من التعاطي مع اليهود والكيان الصهيوني ، من المناهج التعليمية، مبرّرة ذلك بالحاجة إلى « حذف الحشو الزائد» في المناهج[19].

وفي لبنان، جرت العديد من المحاولات التي قامت بها وزراة التربية[20] لتغيير بعض المناهج الدراسية بهدف التخفيف عن التلامذة. ومع ذلك، برز نشاط لافت في التغيير لمؤسسة «أديان» التي سيطرت على ورش العمل الجارية لمناقشة تعديل المناهج، وبثّت فيها ما تعتبره قيم «السلام» و«قبول الآخر»، وضغطت لإزالة كلّ ما تعتبره حضّاً على العنف من كتب التعليم الأساسي وما قبل الجامعي.

لكن اللافت في محاولات التغيير هذه أن المقصّ في مادة التاريخ كان أمضى وأكثر إثارة

16- محرقة لوعي اللاجئ الفلسطيني- إسرائيليّون في الأونروا!، محمد نزّال، موقع صحيفة الأخبار، 2017/5/31

17- مقال: هل سهّل طه حسين اختراق الصهيونية لمصر؟، وجدي الكومي، موقع المدن،2017/12/10 .

18- غزو بلا سلاح؛التطبيع المستحيل، سمير أحمد، دار الكنوز الأدبية، بيروت ، ط2001 ،1، ص57.

19- المرجع السابق.

20- اتخذ وزير التربية السابق الياس بو صعب قراراً في أيلول عام 2016، قضى بحذف عدد من الدروس والمحاور في التعليم المتوسط والثانوي للعام الدراسي 2017/2016. طال هذا القرار محاور ودروساً مهمّة للغاية، في اللغة وآدابها والكيمياء والفيزياء وعلوم الحياة والرياضيات والتربية والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والاقتصاد والفلسفة... وكانت حجّته التخفيف عن التلامذة وترشيق الامتحانات الرسمية.

للسجال، إذ جرى حذف 3 حصص (دروس) للسنة التاسعة تتعلق بـ: نشأة الصهيونية، فلسطين في ظل الانتداب البريطاني، الحروب العربية ـ الإسرائيلية، نكبة سنة 1948، حملة 1956 (العدوان الثلاثي)، حرب حزيران (سنة 1967) . وهكذا جرى حذف «القضية الفلسطينية» من درس التاريخ، و لم تعد مذكورة إلاّ عَرَضاً في حصّة واحدة، تحت عنوان «الأردن والقضية الفلسطينية حتى 1967».[21]

أخيراً، يبدو أن الحرب على الوعي هي استراتيجية صهيونية يحقّق الكيان الغاصب لفلسطين من خلالها ما يمكن أن يعجز عنه بالحروب على أشكالها، إذ إن هناك فرقاً بين أن تُجبر شخصاً على قبول ما تريد أو تجعله يقبل من تلقاء نفسه عن قناعة ورضى. أما المواجهة فتكون بمقدار المسؤولية التي تتوقف على مدى الوعي والمعرفة لدينا كمستهدفين، في كل البلاد العربية والإسلامية.

21– فاتن الحاج، جريدة الأخبار، الإثنين 29 أيار 2017، شطب «القضية الفلسطينية» من المناهج التعليمية: تطبيع مستتر مع إسرائيل. على الرغم من أن وزارة التربية أكّدت في رسالة إلى الأساتذة الثانويين أن "لا علاقة لأديان بتغيير المناهج".

ندوات المركز الدورية

الندوة السياسية الدورية

حلقة النقاش المغلقة

حول جريمة اغتيال القائد الشهيد الحاج قاسم سليماني ارتدادات واحتمالات

عُقدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 2020/1/9، حلقة نقاش مغلقة حول جريمة الاغتيال الأميركية للواء قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في حرس الثورة الإسلامية، قرب مطار بغداد الدولي، في 2020/1/2، ونائب قائد الحشد الشعبي في العراق، أبو مهدي المهندس، الذي كان في استقباله، مع مجموعة من مرافقيهما.

وقد شارك في حلقة النقاش كلٌّ من:

- المستشار في سفارة الجمهورية الإسلامية في بيروت، السيد حبيب الله علي زاده.
- الأستاذ محمد خواجة، نائب في البرلمان اللبناني.
- الأستاذ إحسان عطايا، ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.
- الأستاذ مروان عبد العال، مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان.
- الدكتور عماد رزق، رئيس الاستشارية للدراسات والتواصل الاستراتيجي.
- الأستاذ سركيس أبو زيد، كاتب وباحث.
- الأستاذ أبو ميثم الجواهري، محلّل عراقي.
- الأستاذ إبراهيم المدهون، باحث بحريني.
- الأستاذ رفعت بدوي، مستشار الرئيس سليم الحص.
- الدكتور عباس إسماعيل، باحث في الشؤون الإسرائيلية.

ـ الدكتور عبد الملك سكرية، عضو حملة مقاومة التطبيع مع «إسرائيل» في لبنان.

ـ الدكتور حسام مطر، باحث.

ـ الدكتورة صفية أنطون سعادة.

ـ الأستاذ علي المحطوري، باحث يمني.

ـ الأستاذ محمد شرّي، إعلامي.

ـ الأستاذ عمّار نعمة، صحافي.

وقد بدأ الدكتور يوسف نصرالله المداخلات بعدة تساؤلات حول أبعاد وخلفيات الجريمة الأميركية، وأهمها:

*** السؤال الأول: هل ما حصل أخيراً في بغداد وما سبقه من اعتداءات أميركية يؤشر إلى سياسة عملانية جديدة، تجسّد حالة الارتقاء التي لطالما دعا إليها حلفاء واشنطن (الرياض – تل أبيب) في إحداث تغيير في موازين القوى ، على نحوٍ يُعيد الاختلال في هذه الموازين لمصلحتهم؟**

*** السؤال الثاني: ما هي آفاق التصعيد الراهن؟**

*** السؤال الثالث: هل ابتلع الأميركي الضربة الإيرانية على ما بدا إلى الآن، أم أنه يُضمر الردّ عليها؟ وبالتالي ما هو مآل التطورات في ظل الرد والرد الإيراني المقابل، سيّما أن الجانبين لا يرغبان في الذهاب إلى حرب شاملة.**

*** السؤال الرابع: هل يخرج الأميركي من منطقة غرب آسيا، وبأيّ ثمن؟**

*** السؤال الخامس: إذا لم يكن ترامب يريد الذهاب إلى حرب، فما الذي دفعه إلى ارتكاب هذه الجريمة؟**

تؤشر كل التطورات إلى أن الأميركي، بعد استنفاذ سياسة الضغوط القصوى التي كان يتبنّاها في مواجهة محور المقاومة، قد دشّن مرحلة جديدة عنوانها «الحرب على النفوذ الإقليمي الإيراني»؛ وهذا النمط من الحرب يقتضي تفكيك بُنية سياسية عسكرية تمتد من طهران إلى قطاع غزة، مروراً بالعواصم الأربعة التي قيل إن إيران تسيطر على القرار فيها، وهي: بغداد، دمشق، بيروت وصنعاء؛ وهذا الأمر يتحقق من خلال تقطيع أوصال

هذه البنية، كمقدّمة أولى تمهّد لاستفراد كلّ ساحة على حدة، على أن يُصار بموازاة ذلك لإشغال كلّ ساحة من هذه الساحات بمشاكلها الحياتية والمعيشية والصحية والسياسية والأمنية.

في الساحة الفلسطينية، من الواضح أنه كان يوجد عنوان هو: «إخراج النفوذ الإيراني من قطاع غزة»؛ وتمّت ترجمة هذا العنوان عبر مسارين:

المسار الأول، عبر مغازلة «حماس» في محاولة لتحييدها والسعي إلى إبرام «تفاهمات هادئة»، بما يُفضي إلى نوع من الهدنة الطويلة الأمد في قطاع غزة. وفي المقابل، يقدّم الإسرائيلي رزمة من الإصلاحات. أما المسار الثاني، فقد تمثّل في اغتيال الشهيد بهاء أبو العطا.

في لبنان، كان هناك مساران أيضاً: المسار الأول هو محاولة الاعتداء بالطائرات الإسرائيلية المسيّرة على الضاحية، وقد فشل هذا المسار. والمسار الثاني هو الانهيار المالي والاقتصادي لإشغال حزب الله بنفسه ووضعه في موضع دفاعي، وصولاً إلى إغراقه في وحول الساحة اللبنانية بعد أن تنفجر كلّ الأزمات المطلبية في وجهه.

وفي الساحة العراقية، كان واضحاً اتباع سياسة إثارة الفرقة بين الشعبين الإيراني والعراقي، من خلال حملة تحريض واسعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ومن خلال إعادة استحضار ما خلّفته الحرب الإيرانية – العراقية من مآسٍ على الشعبين.

والسياسة الثانية تمثلت في مسارعة الأميركي إلى ركوب موجة الاعتراض الشعبي المطلبي المحق، لتوجيه بوصلة الغضب تجاه إيران والحشد الشعبي، ولنزع المشروعية الوطنية والشعبية عن الحشد من خلال تصويره كأداة للسيطرة الإيرانية في العراق، والدفع باتجاه فصل الحشد عن الجمهور.

والسياسة الثالثة هي إسقاط حكومة عادل عبد المهدي، من زاوية تدفيعها ثمن رفضها أن يكون العراق جزءاً من منظومة الضغط على إيران وعلى محور المقاومة.

والأهم من ذلك تمّ استهداف معسكر كتائب حزب الله على الحدود في محاولة لفرض قواعد جديدة عنوانها فصل الجغرافيا السورية عن الجغرافيا العراقية، من جهة؛ ومن جهة

أخرى استهداف الشهيد أبو مهدي المهندس للتخلص من صلة الوصل الأقوى بين العراق وإيران.

إن سياسة العزل الأميركية هذه فشلت في ساحات، وتعثّرت في ساحات أخرى. وهذا الفشل والتعثّر جعلا الأميركي مدفوعاً بعجلة الوقت (لديه انتخابات واستحقاقات)، فلجأ إلى البحث عن نقطة ارتكاز المقاومة؛ وكان الشهيد القائد قاسم سليماني هو نقطة الارتكاز لهذا المحور بوصفه صلة الوصل بين المركز (طهران) وبين كل فواعل المقاومة المختلفة في لبنان وسوريا والعراق واليمن وفلسطين.

د. صفية أنطون سعادة: كل المعارك التي تحصل من أيام أوباما حتى الآن هي من أجل سيطرة «إسرائيل» على المنطقة. واغتيال قاسم سليماني جاء لأنه كان يعمل على توحيد جبهات المقاومة، لأن أكبر خطر على إسرائيل والولايات المتحدة ووجودها في المنطقة هو توحيد الجبهات. ونحن كمثقفين ملتزمين، علينا إيجاد الحلول وخطط للمواجهة.

النائب محمد خواجة: هذه الإدارة قد تكون الإدارة الأكثر ارتباكاً في تاريخ الإدارات الأميركية، والسبب الأساس هو شخصية الرجل الأول فيها، وهي شخصية إشكالية. كل منطلقات ترامب، خاصة هذه المرحلة، متعلقة بصندوق الاقتراع، حيث لديه انتخابات بعد عشرة أشهر، وهو يطمح لولاية ثانية.

يشكّل اللوبي الصهيوني واللوبي الإنجيلي كتلة ناخبة كبيرة في الولايات المتحدة؛ والذهاب باتجاه التفاوض مع إيران لا يُرضي اللوبي الصهيوني. لذلك قام ترامب بتنفيذ اغتيال الشهيد سليماني إرضاءً للوبي الصهيوني. لكن النتائج لم تأت كما خطّط لها الأميركي؛ فالمشهد الذي تلا عملية الاغتيال كان كبيراً جداً، حيث اشتدّت لحمة الشعبين الإيراني والعراقي الذي كان يعمل الأميركي على التفرقة بينهما.

أيضاً، عملية الاغتيال وحّدت المشهد الإيراني، حيث لم تعد تستطع التمييز بين تصريح السيد القائد وتصريح الوزير ظريف.

لذلك يجب على محور المقاومة أن يستفيد من هذه اللحظة ويستثمر فيها ويتماسك أكثر، ويكوّن رؤية حقيقية حول الجانب الصراعي والجوانب غير الصراعية، كالجانب

الاجتماعي الذي لا يهتم فيه محور المقاومة كما يجب.

العراق دولة أساسية في محور المقاومة، وهي صلة الوصل بين إيران وأطراف محور المقاومة؛ لذلك كان الأميركي يعمل على إحلال الفوضى فيه. وعندما لم ينجح الأمر قام بتنفيذ جريمة الاغتيال. وأهمية العراق أيضاً أنه الدولة الوحيدة في المشرق العربي التي تجمع (الرجال والثروة).

إبراهيم المدهون: اليوم محور المقاومة ازداد قوّة بهذه الدماء الزاكية التي سقطت على أرض العراق، وأصبح لدى إيران المبرّر الذي استطاعت من خلاله ضرب الولايات المتحدة الأميركية.

إن قوة إيران أصبحت واقعاً راسخاً، حيث لم يجرؤ أحد منذ الحرب العالمية الثانية على ضرب الولايات المتحدة، وأثبتت إيران اليوم أنها قوية وقادرة وجريئة.

أما الأنظمة الخليجية فليست لها قاعدة شعبية، ومن قام بتعيين هذه الأنظمة الملكية أو الأميركية هو الاستعمار البريطاني الذي أعطى وعد بلفور لمن لا يستحق؛ ولولا هذه الأنظمة لما سُلبت فلسطين.

فمثلاً، الإمارات اليوم تخشى من أي ضربة عليها، لأن أي صاروخ يهدّد اقتصادها برمّته.

وأنا أراهن على عدم قيام أميركا بأي ردّ فعل، فقد رأينا الغضب العارم في كل محور المقاومة على مستوى الشعوب، من الخليج إلى العراق إلى إيران إلى اليمن وفلسطين، وحتى دول المغرب العربي، حيث هناك رضى عن الضربة الإيرانية ضد الولايات المتحدة. ولذلك أقول: نحن أقوى من أيّ وقت مضى، رغم أن الدماء التي سقطت عزيزة علينا، ولكنها زادتنا قوّة وعنفوان.

واليوم، الأميركي يستجدي الحوار مع إيران، وهذا يؤشر على عدم قيام الأميركي بردّة فعل على الضربة الإيرانية الأخيرة.

المحلّل العراقي (أبو ميثم): لا أعتقد أن قرار اغتيال الشهيد قاسم سليماني كان قراراً أميركياً؛ وذلك يبدو واضحاً من امتناع ترامب عن التصريح في اليوم الأول للحادثة،

وظهوره المرتبك في اليوم الثاني وتركيزه على أنه لا توجد ضحايا بشرية، متناسياً الصواريخ الباليستية التي قصفت مقراً عسكرياً مهماً جداً.

لقد دخل العراق منذ أربعة أشهر في أزمة المظاهرات المطلبية. بدأت هذه المظاهرات من خلال مظاهرة لأصحاب الشهادات العليا يطالبون فيها بتوظيفهم؛ وكان وزير التعليم العالي بصدد معالجة الموضوع، إلاّ أنه تفاجأ بأن فرقة من الفرق العسكرية تعاملت مع المتظاهرين بشكل غريب، وواجهتهم بالماء الملوّث. هنا، علمنا أن هناك شيئاً ما يجري؛ وبعد ذلك بدأت الدعوات المطلبية، وهي مطالب محقّة. ثم تحولت هذه المظاهرات إلى مظاهرات ضد إيران والمرجعية الدينية؛ وهم حاولوا إثارة الخلافات بين مرجعية النجف ومرجعية قم. وحاولت المرجعية احتضان هؤلاء في سبيل توجيههم في اتجاه يختلف عن اتجاه ما يسمّى «الجوكر»؛ والجوكر هو عبارة عن مجاميع منظّمة ومدرّبة في أميركا. وتمّ حرق القنصلية الإيرانية في النجف أكثر من ثلاث مرّات، والشرطة لم تفعل شيئاً؛ كما تعرّض مرقد الشهيد السيد محمد باقر الحكيم للحرق. كل هذه الأمور جعلتنا نشعر أن الورقة الإيرانية في العراق احترقت.

بعد ذلك دعا الحشد الشعبي إلى مظاهرة، وكانت حاشدة جداً، حيث امتلأت ساحة التحرير، لكن المرجعية لم تكن تريد وجود شارعين متعارضين خوفاً من الحرب الأهلية، وطلبت من الحشد الشعبي الانسحاب.

ومن ثمّ جاء اغتيال الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس ليقلب موازين الأحداث. والتيار الصدري الذي كان يميل قليلاً للأميركيين انسحب، وهو الآن مع طرد الأميركيين من العراق.

إن السلاح الذي يحاول ترامب اليوم أن يستخدمه هو السلاح الاقتصادي؛ لذلك علينا أن نركّز على هذا الموضوع.

رفعت بدوي: عملية اغتيال سليماني هي مرحلة مفصلية في المنطقة، أراد منها الأميركي أن ينقلنا من مرحلة إلى مرحلة أخرى. وهنا يجب علينا أن نتبصّر في هذه المرحلة تحديداً؛ فهل هي مرحلة الإغراءات الأميركية في المنطقة، حيث تلمّسنا وجود طلب أميركي

بالواسطة لحوار مع إيران، وهناك مغريات لحركة حماس لفصلها عن الجهاد، وهناك مغريات بالنسبة للبنان وتقديم المساعدة له إذا انفصل عن محور المقاومة.

كما لاحظنا أن الشعارات التي ارتفعت في العراق هي نفسها التي ارتفعت في لبنان، مثل حكومة التكنوقراط؛ ونحن اليوم بأشد الحاجة لحكومة تتكوّن من سياسيين لأننا في مرحلة حساسة. كما يجب علينا أن لا نغيّب العامل الإسرائيلي في كل ما يجري وهو الأهم.

من يقرأ بين السطور في خطاب ترامب بالأمس يلاحظ وكأنه يشيد بالدور الإيراني في محاربة الإرهاب (داعش)!

إن عنواننا الكبير اليوم، من اليمن إلى سوريا إلى العراق إلى لبنان إلى غزة، هو العمل على توحيد محور المقاومة. ولا ننسى أن سماحة الأمين العام والقائد الأعلى قد حدّدا الهدف، وهو إخراج أميركا من المنطقة، أي من الخليج أيضاً وليس فقط العراق. وهذا يعني أن هذا المسار سيكون طويلاً ولا ينتهي بضربة أو ضربتين أو ثلاثة. وعلينا أن نرصد دائماً العدو الإسرائيلي الذي يتربّص بنا.

هناك تنبيه للمنطقة جاء من قِبل الرئيس الروسي بوتين، وهو أن نبقى خارج معادلة الحرب بين أميركا وإيران. فهل سنرضى بتحييد جزء أساسي من محور المقاومة؟

وأخيراً، أنا لا أعتقد أن اغتيال اللواء سليماني سيؤدّي إلى حوار بين إيران وأميركا.

د. حسام مطر: ما يقدّمه وجود ترامب في الرئاسة لإسرائيل غير مسبوق، وهو فرصة كبيرة جداً. ترامب لا يحب الصهاينة واليهود، وهو قومي أبيض متعصب ولديه نظرة دونية لليهود؛ لكن المشكلة هي الصفقة التي قام بها ترامب مع الإنجيليين في الولايات المتحدة حيث عيّن مجموعة كبيرة منهم في الإدارة. وبالتالي، فإن أفضل ما يمكن أن تتوقعه «إسرائيل» من أميركا هو ما يحصل اليوم. والإسرائيليون يحاولون استثمار ولاية ترامب حتى اليوم الأخير. وهذه المجموعة الإنجيلية التي تحيط بترامب هي من ضغطت عليه من أجل اغتيال الشهيد سليماني. وسيحاول الإسرائيليون إنجاح ترامب في الولاية الثانية، وسيدفعون أموالاً طائلة؛ وسيبذل اللوبي الإسرائيلي ما بوسعه في الولايات المتحدة لإنجاح

ترامب، وربما يصل الأمر بالإسرائيليين إلى القيام بخطوة إقليمية تعزّز من حظوظ فوز ترامب.

الضغوط التي يتعرض لها محور المقاومة من أميركا اليوم هي في الحد الأقصى. لذلك، في المرحلة الحالية يجب أن تتركز أهدافنا على حماية ساحاتنا والصمود.

ويوجد اليوم في المنطقة ثلاثة محاور، وليس اثنين فقط؛ فالصراع القطري – التركي مع السعودية والإمارات يطغى شيئاً فشيئاً على الصراع مع إيران ومحور المقاومة. وهذا الصراع جوهري وعميق وليس لديه حل قريب، ويتجه إلى مزيد من التصعيد نحن بحاجة لتمتين العلاقة مع القطري والتركي والانفتاح على الإسلام الآسيوي.

في واشنطن اليوم هناك أربعة أطراف، هناك ترامب، وحلقة الإيديولوجيين حوله، والمؤسسة الأميركية، والديمقراطيون. وهؤلاء تقريباً غير متفقين على شيء. وفي السياسة الخارجية ليس هناك شيء اسمه أميركا. وقرار اغتيال الشهيد قاسم سليماني ليس قرار المؤسسة الأميركية وليس قرار الديمقراطيين. وحسب التسريبات، الضبّاط في البنتاغون عبّروا عن صدمتهم عندما اتخذ ترامب هذا القرار.

أما فيما يتعلق بإخراج الوجود الأميركي من المنطقة فنحن نتحدث عن الخليج، المشرق العربي (سوريا والعراق) وعن أفغانستان. وأعتقد أنه في المدى المنظور من المتعذّر إخراج الولايات المتحدة من الخليج؛ لذلك الأولوية يجب أن تكون للمشرق العربي (سوريا والعراق)، والعراق على وجه التحديد، ثم أفغانستان. فالوجود الأميركي في الخليج هو بموافقة الدول الخليجية؛ أي أنه مشروع، بعكس وضعه سوريا والعراق وأفغانستان حيث يُعدّ احتلالاً.

أيضاً، لأميركا في الخليج الكثير لتكسبه والقليل لتخسره؛ والاستهداف العسكري للأميركيين في الخليج ضعيف. وما يمكن فعله هو جعل الوجود الأميركي في الخليج تحت الضغط، والتضييق على الأميركيين في مياه الخليج، وتهديد الخليجيين بتقييد الحركة الأميركية، والعمل مع كل دولة في الخليج حسب خصوصيتها.

في المشرق العربي، ما نستطيع القيام به هو نزع الشرعية أو المشروعية عن هذا الوجود،

وأن نؤكد في الخطاب الإعلامي على فكرة الاحتلال الأميركي في سوريا والعراق، ونُبرز للناس مساوئ هذا الوجود. وأيضاً، يجب تعزيز الحضور الروسي والصيني في العراق وسوريا، وإدخال منافس للولايات المتحدة وتعزيز التجارة الدولية.

إن جزءاً من وجود أميركا في العراق وسوريا يتمثل في وجود حلفاء محليين لها؛ ويعتقد هؤلاء أن أميركا تقوم بحمايتهم إما سياسياً وإما أمنياً، لذلك علينا القيام بمصالحة مع هؤلاء وأن ننفتح على السنّة والأكراد في العراق، ونعيد ترميم الموضوع الاجتماعي والسياسي مع هذه القوى وننسج معهم التفاهمات. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن استهداف بعض حلفاء أميركا في المنطقة يكشف الوجود الأميركي.

أخيراً، إن استهداف الوجود الأميركي خارج غرب آسيا قد يكون مؤثرا في تأجيج النقاش في أميركا للانسحاب من غرب آسيا، كاستهدافهم في أفريقيا مثلاً.

د. عبد الملك سكريّة: لا شك أن المنطقة بعد حدث اغتيال الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس هي غير ما قبله. كما أن المنطقة، ومعها العالم، بعد الرد الإيراني الجديد هي غير ما قبل الرد الإيراني.

الحرب قائمة، حالياً، ولكن ضمن تكتيك مدروس من قِبل محور المقاومة من أجل أن لا نصل إلى حرب شاملة. ففي السنوات الأخيرة ازدادت قوة محور المقاومة بشكل ملحوظ، والأميركي يرى ذلك، والعدو الإسرائيلي أيضاً؛ ويشهد الأميركي أيضاً فشل مشروعه في سوريا والعراق رغم محاولة تأليب الرأي العام على محور المقاومة.

إن ما حصل في العراق في الشهرين الماضيين هو موجة عابرة، وسرعان ما ستعود الأمور إلى ما كانت عليه، وستبقى مكانة إيران كما هي في العراق. كما أن شعبنا اليمني ما زال صامداً في وجه هذه الحرب الكبرى عليه.

ومن المهم أن نُضيء على الأزمة التي يمر بها الكيان الصهيوني؛ فهو اليوم أضعف من أي وقت مضى حيث يعاني من أزمة سياسية كبرى، و لم يستطع تشكيل حكومة إلى الآن؛ وهذا يعني أن القيادة الجامعة في الكيان الصهيوني لم تعد موجودة، وأصبح هناك قوى متساوية فيما بينها.

وعندما افتُتح معبر البوكمال الذي هو صلة الوصل بين إيران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين، دبّ الذعر في الكيان الصهيوني. كما أن حكومة عادل عبد المهدي (العراقية) اتخذت إجراءات شجاعة، منها افتتاح المعبر وخيار التوجه نحو الصين، وهذا ينقل العراق من موقع إلى موقع ويؤثّر على المنطقة كلها.

كما يعاني الكيان من أزمات اجتماعية، كارتفاع نسبة الجريمة والتمييز العنصري، وهناك مؤشرات على تصاعد الهجرة المعاكسة.

إذاً، من مصلحة الكيان الصهيوني توريط الولايات المتحدة في حرب ضد محور المقاومة وضد إيران بالدرجة الأولى، وقد استطاع الصهاينة توريط أميركا في عملية اغتيال القائدين الشهيدين من أجل تفجير الحرب.

وأعلن قادة محور المقاومة أن الرد على هذا الاغتيال هو إخراج أميركا من المنطقة، ما يعني أن الأمور في المستقبل ذاهبة إلى تصعيد كبير ويجب أن نكون مستعدين له.

إن نقطة الضعف عند الأميركي هي في الخليج، لأن الدول الخليجية هشّة. وأعتقد أننا في محور المقاومة لدينا من يرصد ويراقب ويزوّدنا بالمعلومات في دول الخليج.

المحلل اليمني علي المحطوري: الثورة الشعبية التي حصلت في اليمن أخرجت الأميركيين من صنعاء؛ واليوم تشن أميركا علينا الحرب من الرياض وأبو ظبي.

الشهيد قاسم سليماني ومن معه أدّوا رسالتهم، والتي تتمثل بشقّ الطريق نحو فلسطين والقدس. ومهمة محور المقاومة هي العبور. ويعلم الله كم ستستغرق هذه المهمة من زمن؛ لكن شهادة قاسم سليماني قرّبت هذه المهمة، لأن الاحتشاد الجماهيري الذي حصل هو نقطة تحوّل في الثورة الإسلامية في إيران، وهناك ثورة سليمانية خمينية من جديد. كما أدّى استشهاده إلى إعادة إحياء مفهوم الأمة، وأن محور المقاومة هو درع حصين لهذه الأمة.

إحسان عطايا: إن مخطّط استهداف القائدين الكبيرين لم ينفّذ فجأة، بل جرى الإعداد له مسبقاً بالتنسيق بين نتنياهو وترامب. ومهاجمة السفارة الأميركية في العراق ساعدت في تسريع عملية اغتيال القائدين سليماني والمهندس.

إن السبب الأساسي للحرب على إيران هو أنها العمود الفقري لمحور المقاومة.

أما في موضوع حماس والجهاد، فإن العدو الإسرائيلي يحاول أن يبث الفرقة بين كل فصائل الشعب الفلسطيني. ولكن حماس تحمل عنوانين، عنوان السلطة وعنوان المقاومة، وعنوان المقاومة فيها هو العنصر الضامن كي لا تذهب حماس بعيداً في السقوط في منزلق العدو الصهيوني؛ ونحن حريصون كحركة جهاد في غزة وفلسطين أن نبقى ضمانة لاستمرار المقاومة في غزة بشكل حيوي ومستمر.

الأميركي غير مستعد وغير جاهز لحرب شاملة، وهو ربما يحارب الآخرين بالوكالة وبالمرتزقة. لذلك التصعيد الموجود في المنطقة حالياً محكوم بهذا السقف. ونقاط ضعف الأميركي، كما العدو الصهيوني، هي الجبهة الداخلية والاستنزاف الداخلي.

أما حول الرسالة التي كشف عنها الأميركي بإعلانه الانسحاب من العراق، ثم تراجع قائلاً إنها خطأ، فنحن نرى أن هذه الرسالة متعمدة، إما لأن القيادة العسكرية الأميركية في العراق شعرت بخطر شديد على وجودها في العراق والمنطقة وتريد أن تُحرج ترامب أمام العالم، أو أن الأميركيين أرادوا إعادة تموضعهم في العراق لذلك بثّوا هذه الرسالة من أجل عدم تعرّضهم للضربات.

وبرأيي، يجب أن يكون هناك اجتماع لمحور المقاومة على أعلى المستويات، ويكون عنوانه الأساسي «المعركة القادمة هي مواجهة العدو الأميركي والصهيوني».

د. عماد رزق: الطاقم الديبلوماسي في سوريا ولبنان لم يكن على علم بزيارة بوتين إلى سوريا. لكن هذه الزيارة كانت مقرّرة من شهرين ضمن زيارة بوتين لأردوغان على أساس افتتاح السيل التركي الذي يشكّل جزءاً من خرق للتوازن في المتوسط. واستُبِق هذا الموضوع بقطع الطريق الليبية – التركية على الخط الإسرائيلي المصري المشترك الذي كان يتجه من قبرص إلى اليونان. من أجل ذلك كان هناك تحضير لقمّة في برلين قبل عيد الميلاد، ثم تمّ إلغاء المؤتمر، وسيلتقي الرئيس بوتين الأسبوع القادم أنجيلا ميركيل وبعدها سيتم تحديد تاريخ للمؤتمر.

لا توجد حرب اليوم، ولكننا ذاهبون باتجاه استنزاف قد يمتد إلى عشرات السنوات.

والرئيس بوتين أعلن للأميركي من خلال زيارة دمشق عن افتتاح غرفة عمليات في دمشق، ووظيفتها ليست دمشق بل كل المنطقة، ولبنان جزء من هذه المنطقة.

ومن أهداف زيارة بوتين توجيه رسالة للحلفاء بأن روسيا معهم وأنها لا تفاوض على إيران. مع توجيه رسالة للأميركي بأن المنطقة لم تعد له وحده.

وسيلتقي بوتين، بعدما التقى أردوغان وأنجيلا ميركيل، رئيس وزراء العدو نتنياهو.

من الآن إلى نهاية كانون الثاني ستتبلور الصورة؛ ومن المرجح أن يحصل خلاف إسرائيلي – روسي، بسبب عدم الاتفاق على عدة مواضيع، منها الموضوع السوري ووجود مصالح لروسيا في العراق والأردن، وهذا ما لا يناسب الإسرائيلي.

وفي نيسان ستبدأ حرب الاستنزاف، ولوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير فيها.

د. عباس إسماعيل: الإسرائيلي يحاول أن يكون شريك الأميركي في المكاسب. ونتنياهو يؤيد الولايات المتحدة الأميركية، وهناك نأي إسرائيلي بالنفس عن مشاكل المنطقة، ونتنياهو مطمئن إلى أن السياسة الأميركية الحالية تحقق الأهداف التي لم يكن يحلم بها. وآخر ما كان يتمناه الإسرائيلي أن تقع المواجهة بين أميركا وإيران، وهو يرى أن هذه المواجهة بدأت.

على المدى المنظور، هناك إجماع في «إسرائيل» على أن اغتيال الشهيد سليماني مكسب لإسرائيل. أما على المدى البعيد، فهو ليس بالضرورة كذلك، لأنه إذا تم إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، فهذا الأمر يُعدّ كارثة استراتيجية بالنسبة لإسرائيل. لهذا يعيش الإسرائيلي في حالة ترقّب لهذا الموضوع.

محمد شري: الأميركي والإسرائيلي لديه إغراء لقتل قياداتنا أياً كان الثمن؛ وهذا الأمر التساهل به غير منطقي، وخصوصاً القيادات التي لها رمزية سياسية كبيرة. لهذا يجب على الاحتياطات الأمنية أن تكون دائمة، وغير ظرفية أو وقتية.

وإذا كان عدوّنا يعلم أننا لا نريد الحرب أكثر مما لا يريدها فهذه مشكلة. ونحن نظهر على أننا الأكثر حرصاً على عدم الوقوع في الحرب، هذا ما يجعل العدو يتجرّأ علينا. وبرأيي لا يجب تأجيل الرد، بل يجب أن يكون الرد فورياً بحيث يُفاجئ العدو.

«قراءة في تطورات الساحة الفلسطينية»

الدكتور محمد الهندي

عُقدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، في 26/2/2020، الندوة السياسية الدورية بعنوان (قراءة في تطورات الساحة الفلسطينية)، والذي حاضر فيها الدكتور محمد الهندي، عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وقد تقدّم الحضور رئيس المركز البروفسور يوسف نصرالله، إلى جانب كلٍ من:

- المستشار السياسي السيد علي أصغري، ممثّل سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت السيد محمد جلال فيروز نيا.
- الدكتور هاشم مرزوك الشمري، المستشار الثقافي الإقليمي لسفارة جمهورية العراق.
- الأستاذ إحسان عطايا، ممثّل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.
- الدكتور عماد رزق، رئيس الاستشارية للدراسات والتواصل الاستراتيجي.
- الدكتور عبد الملك سكرية، عضو حملة مقاومة التطبيع مع «إسرائيل» في لبنان.
- أبو وسام محفوظ، مسؤول العلاقات العامة في حركة الجهاد الإسلامي.
- الأستاذ سيف الدين موعد، المدير التنفيذي في تلفزيون (فلسطين اليوم).
- الحاج محمد رشيد، المسؤول الإعلامي في حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.
- الأستاذ محمد عثمان، مسؤول لجنة القدس للأسرى.
- الدكتور حيدر دقماق، باحث سياسي وإعلامي.
- الدكتور سلام الأعور، باحث سياسي وإعلامي.

– الدكتور مصطفى اللدّاوي، باحث فلسطيني.
ـ الأستاذة رولا حطيط، باحثة وإعلامية.
ـ الدكتور محمود العلي، باحث فلسطيني – مجموعة (عائدون).
– الأستاذ علي يونس، مؤسسة القدس الدولية.
ـ الأستاذ هيثم أبو الغزلان، باحث فلسطيني.
ـ الأستاذ علي يحيى، باحث.

بداية، استهلّ الدكتور الهندي محاضرته بتوجيه التحية إلى الشعب اللبناني وإلى إدارة مركز باحث للدراسات.

وتالياً نص المحاضرة التي ألقاها الدكتور الهندي:

إن موضوع (صفقة القرن) لا يخص فلسطين وحدها، بل يخص كلّ دول وشعوب المنطقة؛ وهو يمتد إلى تاريخ وثقافة هذه الشعوب. ولا بدّ من التأكيد أولاً على أن (صفقة القرن) هي تتويج لسلسلة من التراجعات لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد تمثّل التراجع الأول الكبير في القبول بالبرنامج المرحلي عام 1974. هذا البرنامج الذي قبلت به المنظمة اختزل فلسطين، من فلسطين التي نعرفها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو أيضاً أسقط موضوع الكفاح المسلّح والحرب الشعبية، وبدأ باختلاق مبرّرات من أجل أن يغطّي هذا التراجع؛ وهذه المبرّرات الساذجة هي إقامة سلطة تكون نقطة انطلاق من أجل تحرير فلسطين. لكن كانت هذه مجرّد تغطية أو تضليل من أجل الانحراف عن ثورة التحرير الشعبية، وعن البندقية الفلسطينية.

وبعد 20 عاماً وصل هذا الانحراف إلى «أوسلو». ففي «أوسلو» أصبح قطاع غزة والضفة الغربية أراض مُتنازع عليها. والكفاح المسلّح الذي أدرنا ظهرنا له في التراجع الأول أصبح إرهاباً. وصاحبت هذا التراجع الكبير جملة من الأكاذيب والأضاليل، فبدأنا نسمع أن المقاومة لم تحقّق شيئاً، وأن السبيل الوحيد لتحقيق أماني الشعب الفلسطيني هي المفاوضات.

إذاً، أغلقت «أوسلو» الأبواب وفتحت باباً واحداً هو باب الشراكة مع العدو الصهيوني. و«أوسلو» فرّط بموازين القوى، وراهن فقط على ما يُسمّى الشرعية الدولية والرأي العام

الدولي والإسرائيلي، وعلى النظام العربي أيضاً، وأدار ظهره لقوة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني وللوحدة الداخلية.

بعد 25 عاماً من المفاوضات أوصلتنا أوسلو إلى (صفقة القرن). وإذا كانت «أوسلو» هي تثبيت لإسرائيل الأولى التي قامت على فلسطين المحتلة عام 1948، فإن (صفقة القرن) الآن هي تثبيت لإسرائيل الثانية في الضفة الغربية. والمعركة القادمة هي المعركة على الضفة الغربية.

وبالأمس أعلن نتنياهو عن إقامة 3 آلاف وحدة استيطانية جديدة، ممّا سيؤدّي إلى تقسيم الضفة إلى قسمين وعزل القدس عن بيت لحم. إذاً، هذا هو جوهر (صفقة القرن): تثبيت «إسرائيل الثانية» – دولة المستوطنات.

في المقابل، أصبح خيار العودة إلى الكفاح المسلّح بالنسبة للسلطة ضرباً من الجنون؛ والمراهنة تظل فقط على ما يسمّى الشرعية الدولية. ولكن الشرعية الدولية اليوم لا تعني سوى القوة الأميركية.

وأيضاً، هناك مراهنة على الشرعية العربية. ومن الواضح استمرار للتنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال؛ وهناك إدارة ظهر للمصالحة الفلسطينية وتمسّك بما يسمّى الرأي العام الدولي والإسرائيلي. وبالأمس كان هناك تكريم لـ«محمد المدني»، وهو رئيس لجنة التواصل مع العدو الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه هناك إهمال لموضوع الشهداء في غزة.

كل هذه الممارسات تُثبت أن السلطة لا تزال شريكة مع «إسرائيل» في خيار المفاوضات.

واليوم، العرب يقولون «نُطبّع ولا خيار غير التطبيع»، وهم يهرولون نحو «إسرائيل» من دون إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

إذاً، صراخ السلطة ورفضها لصفقة القرن هو للتغطية على استمرارها في المفاوضات. وعلينا أن لا نستبعد خيار الترحيل إذا حانت الفرصة لإسرائيل.

وإذا تحوّلت منظمة التحرير الفلسطينية عن دورها الكفاحي، عندها تصبح نوعاً من الديكور تُستدعى عند الحاجة لتبرير الصفقات والتنازلات.

لكن غزة اليوم راكمت قوة معقولة، وهي تستطيع أن تقاوم وتصمد، وتستطيع أن تمنع «إسرائيل» من تحقيق أي إنجاز حقيقي على الأرض؛ وتستطيع أحياناً أن تنتصر

وتحقّق إنجازات في المواجهات العسكرية. إذاً، يمكننا أن نعتبر غزة قلعة لمشروع الوطن الفلسطيني. وباختصار هي لقمة في حلق «إسرائيل» لا تستسيغ ابتلاعها سياسياً، وهي فشلت في ابتلاعها في كل المراحل.

إن «إسرائيل» فشلت في ردع غزة وسحب سلاحها. لذلك تعيش غزة اليوم لعبة الحصار حيناً والتهدئة حيناً آخر. وأعتقد أن (صفقة القرن) لن تحلّ مسألة غزة. وبالنسبة للمعركة الأخيرة، إذا أردنا أن نضع عنواناً لها فهو انتصار الكرامة الفلسطينية. فالعالم كلّه شاهد الجندي الإسرائيلي، صاحب الصورة الجيّدة عن «أخلاقه» و«مهنيته»، وهو يسحل جثّة الشهيد كأنه المسيح يُصلب مرّة أخرى.

وهذه الجولة كشفت أن الحاضنة الشعبية الإسرائيلية لا تحتمل أن تدفع ثمن حتى انتصار عسكري إسرائيلي. أما الحاضنة الشعبية الفلسطينية، فهي تحتمل أن تدفع ثمن الخسارة العسكرية في ظلّ حسابات العدو الانتخابية؛ لكن بعد الانتخابات هناك حسابات أخرى مختلفة وتهديدات جديّة عند البدء بتنفيذ ما يُسمى (صفقة القرن).

المشروع الصهيوني – الغربي في فلسطين هدفه ليس فقط إقامة (دولة إسرائيل) على كامل الأرض الفلسطينية، بل الهيمنة ومنع أي نهضة حقيقية أو استقلال حقيقي في المنطقة. إذاً، الصراع هو صراع وجود وليس صراع حدود.

إن الكفاح والنضال هو الأصل في مسيرة الشعب الفلسطيني على مدى القرن الفائت. وإذا تراجع دور الشعب لصالح السلطة، سيكون هناك فشل؛ وهذا الفشل سيُستَغلّ لنشر روح الإحباط واليأس. إذاً، المواجهة والمقاومة عنوانها الشعب وليس السلطة.

والمقاومة الفلسطينية مرتبطة بهوية ودين وثقافة وعقيدة الشعب الفلسطيني. وطالما هناك إصرار على المقاومة فالصراع لم ينتهِ والمشروع الصهيوني لن ينجح.

إن دورنا حالياً هو الحفاظ على المقاومة وحالة الاشتباك مع العدو في كلّ الأوضاع والأوقات، وتحويل المقاومة إلى حالة شعبية متصاعدة ومستمرة خاصة في الضفة الغربية.

وفي الختام، أجاب المحاضِر على أسئلة بعض المشاركين في الندوة، على الشكل الآتي:

1 – لماذا تُصرّون على عدم تسمية هذه السلطة بأنها سلطة خائنة للشعب؟

* لأننا غير معنيّين الآن بأن ندخل في هذا السجال الداخلي.

2 – لماذا لم تشكّل المقاومة في الضفة حتى الآن هذه الحالة الشعبية الحاضنة للمقاومة؟ وهل تعتقدون أن الكيان الصهيوني راضٍ عن (صفقة القرن) ومقتنع بها؟

* بكل وضوح، يد السلطة كما يد الاحتلال ثقيلة في الضفة الغربية. والمجتمع الفلسطيني هو مجتمع مغلق ومحاصر، وكل شيء مراقب. لكن أهلنا في الضفة، وبأسلحة بسيطة، يقومون بعمليات جريئة.

أما بالنسبة لصفقة القرن، فإن «إسرائيل» في غاية الرضى عن هذه الصفقة، وهي تطمع في المستقبل إلى تحقيق أشياء أكثر. وهناك إجماع داخل الأحزاب الرئيسية في «إسرائيل» على أن هذه الصفقة تلغي الكثير من المسائل، مثل حلّ الدولتين. إذاً، الصفقة في جوهرها تمثّل اليمين الصهيوني المتطرف الموجود في أميركا أكثر من الموجود في «إسرائيل».

3 – أعلن «غانتس» في خطاب انتخابي أنه لا عودة إلى حدود 67، وموضوع القدس الموحدة غير قابل للنقاش. أمام هذه التطورات في المشهد الفلسطيني، هل سنرى موقفاً متمايزاً لحركة الجهاد الإسلامي يُترجم من خلال إعلان رسمي ينسف مبدأ التفاوض، ويكرّس المقاومة نهجاً وحيداً للمواجهة واسترداد الحقوق؟

* هناك قضايا تُجمع عليها كل الأحزاب السياسية في «إسرائيل»، وهي أن القدس عاصمة موحدة أبدية لهذا الكيان، و«إسرائيل» دولة لليهود. ولا ينخدع أحد بقضية اليسار الإسرائيلي واليمين؛ فاليسار يختلف عن اليمين فقط في القضايا الاجتماعية والدينية، أما القضايا السياسية، فهناك إجماع عليها حيث تنحاز كل «إسرائيل» نحو اليمين.

نحن في هذه المرحلة نبحث عن وحدة الشعب الفلسطيني، ونريد أن تكون هذه الوحدة أو هذا التلاقي هو أساس حماية مشروع المقاومة والتمسك بالثوابت الفلسطينية الوطنية. لذلك، المسألة ليست مسألة إعلانات، بل علينا أن نحمي ثورتنا ومقاومتنا، وأن نبحث عن النقاط التي نلتقي عليها مع بقيّة الفصائل الفلسطينية.

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

الندوة السياسية الدورية

«تركيا في سوريا: إلى أين»

الدكتور محمد نور الدين

عُقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، في 27/2/2020، الندوة السياسية الدورية بعنوان (تركيا في سوريا: إلى أين)، الخبير والباحث في الشؤون التركية. وقد تقدّم الحضور رئيس المركز البروفسور يوسف نصرالله، إلى جانب كل من:

- الأستاذ محمد خواجة، النائب في البرلمان اللبناني.
- الدكتور محمد ملّي، عضو المجلس السياسي في حزب الله.
- الدكتور عماد رزق، رئيس الاستشارية للدراسات والتواصل الاستراتيجي.
- الدكتور عبد الملك سكرية، عضو حملة مقاومة التطبيع مع «إسرائيل» في لبنان.
- الأستاذ سركيس أبو زيد، كاتب وإعلامي.
- الأستاذ كمال ذبيان، كاتب وصحافي.
- الحاج محمد رشيد، المسؤول الإعلامي في حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.
- الأستاذ احمد علوان، رئيس حزب الوفاء اللبناني.
- الأستاذ منذر فواز، لجان العمل في المخيمات.
- الأستاذ علي نصّار، كاتب وباحث.
- الدكتور سلام الأعور، باحث.
- الأستاذة رولا حطيط، باحثة.
- الدكتور محمود العلي، مجموعة «عائدون».

– الأستاذ هيثم أبو الغزلان، باحث فلسطيني.
– الأستاذ علي يحيى، باحث.
– الإعلامية جمانة عيّاد.

نص المحاضرة:

إدلب هي المنطقة الأولى التي وقعت تحت نفوذ وسيطرة تركيا منذ بدء الأزمة في سوريا، فيما المناطق الأخرى، مثل مثلّث درع الفرات أو شمال شرق الفرات، لم تسقط إلاّ تباعاً بدءاً من خريف أو صيف 2016. وبالتالي هي المنطقة الأولى والأخيرة في سياق البعد الصدامي بين تركيا من جهة، وخصوم تركيا في الداخل السوري من جهة أخرى.

إن كلام أردوغان أنه مستعدٌ للموت من أجل إدلب يختزل أهمية إدلب بالنسبة لتركيا، والتي منذ بدء الأزمة في سوريا تضع نُصب أعينها إسقاط النظام، و لم تحد عن هذا الهدف قيد أنملة حتى هذه اللحظة. وعندما كان يقال إن هناك إمكانية للقاء الأسد مع أردوغان كان هذا يخفي بعض الخفّة بالتعاطي مع العلاقات التركية – السورية، في ضوء الخطاب الفكري والتاريخي لحزب العدالة والتنمية، بالرهان على ظروف مؤاتية لإسقاط النظام، سواء بالقوة العسكرية (التي فشلت حتى الآن)، أو عبر اللجنة الدستورية وإقامة نظام سياسي جديد في سوريا يطيح بالأسد في النهاية من خلال عملية انتخاب ديمقراطية، بحسب تصوّر القادة الأتراك.

إذاً، إدلب تريد لها تركيا أن تبقى شوكة في خاصرة النظام السوري، وبالتالي بؤرة توتر بحيث أن النظام يبقى مشغولاً بها وتستنزف قواه العسكرية بتركيزه على هذه المنطقة.

وإذا سقطت إدلب، فإنه من الوارد استمرار تدحرج الكرة إلى أماكن أخرى؛ وبالتالي تركيا تدافع عبر (درع إدلب) عن بقيّة المناطق التي احتلّتها في العمليات العسكرية السابقة.

يوجد في إدلب من 50 إلى 70 ألف مسلّح، والاحتفاظ بإدلب هو حماية لهؤلاء المسلّحين الإرهابيين الذين باتوا يشكّلون رديفاً للجيش التركي وذراعاً غير رسمية للقوة العسكرية التركية، وهي تُستخدم ضد الدولة السورية في إدلب ولحماية المناطق الأخرى

في شمال سوريا التي احتلتها القوات التركية.

إن الدفاع عن إدلب هو دفاع عن مفهوم (المناطق الآمنة) التي أتى بها أردوغان، والتي حقّقها مع عمليات درع الفرات و(غصن الزيتون) و(نبع السلام)؛ وبالتالي الدفاع عن إدلب هو الدفاع عن إقامة منطقة آمنة تنضم إلى المناطق الآمنة الثلاث، ليصبح في سوريا أربع مناطق آمنة. والمنطقة الآمنة هنا تعني سيطرة الجيش التركي مع وجود المسلّحين؛ وبالتالي أي تعرّض للمنطقة الآمنة هو تعرّض للجيش التركي وليس للمسلّحين. وبهذه الطريقة يجد أردوغان منفذاً من التزامه باتفاقية سوتشي التي تُلزمه بإقامة مناطق عازلة وسحب السلاح الثقيل وتُبعد المسلحين والمتطرفين إلى تركيا أو غيرها.

تجدر الإشارة إلى أنه عشيّة كل عملية عسكرية، إن كان في درع الفرات أو غصن الزيتون أو نبع السلام، والآن في إدلب، تتشابه كثيراً المقدّمات والتحشيدات العسكرية والحملات الإعلامية وخطابات أردوغان ووزير الدفاع، بحيث كان من المستغرب أن لا يكرّر أردوغان في إدلب ما قام به من قبل.

إن الحديث عن مشروع عثماني في المنطقة هو حديث كان ينفيه الأتراك. وأول من تحدث عن العثمانية الجديدة من حزب العدالة والتنمية هو عبدالله غول عام 1992، حيث قال «أرى أن هذه النقاشات حول المفاهيم، مثل الجمهورية الثانية أو العثمانية الجديدة، صحيّة جداً».

في عام 1996، كان أحمد داوود أوغلو أستاذ جامعة ولديه مركز أبحاث؛ وقال في مقال له في صحيفة شفق: «في أساس المشكلات الأهم في السياسة الخارجية التركية هو الفشل في الانسجام مع الإرث العثماني من أجل تشكيل أرضية سياسية خارجية ملائمة لرصد سياسات جديدة».

وفي عام 2003، وبعد وصوله إلى السلطة، قال عبدالله غول في حوار مع صحيفة تركية «إن خلق تركيا داخل الأناضول وحبسها هناك غير وارد؛ حدود تركيا الكاملة ليست الحدود الرسمية. تأثير تركيا ومصالحها يتخطى حدودها». وعندما سُئل: هل هذه عثمانية جديدة؟ قال: «كيفما تصفها صِفها، فالبلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى

مناطق تعنينا عن كثب، وتركيا لا يمكن أن تُحبس داخل الأناضول».

في 8 شباط عام 2007، كان عبدالله غول لا يزال وزير خارجية، وقال: «إننا في العام 1926 عندما أعطينا الموصل إنما لعراق موحّد أعطيناه، ونريد اليوم أن نرى أمامنا عراقاً موحّداً».

وفي 24 تشرين الثاني عام 2009، أصبح أحمد داوود أوغلو وزيراً للخارجية، وقال: «نحن لنا إرث باقٍ من العهد العثماني؛ يقولون عثمانية جديدة، نعم نحن عثمانيون جُدد. نحن يتحتّم علينا الاهتمام بدول منطقتنا كما الاهتمام بدول شمال أفريقيا».

في العام 2010، وكان داوود أوغلو وزيراً للخارجية، قال: «كما هي إنكلترا زعيمة لكومنولث إنكليزي من مستعمراتها السابقة، لماذا لا تقيم تركيا من جديد زعامة في الأراضي العثمانية السابقة في البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى».

في 8 آب عام 2011، قال أردوغان، وكان رئيساً للحكومة: «سوريا ليست مسألة خارجية بل نراها شأناً داخلياً تركياً».

في 15 تموز عام 2012، قال أردوغان: «يسألوننا عن أسباب انشغالنا بسوريا؛ الجواب بسيط للغاية، لأننا بلد تأسس على بقية الدولة العثمانية العليّة. نحن أحفاد السلاجقة، نحن أحفاد العثمانيين، نحن على امتداد التاريخ أحفاد أجدادنا الذين ناضلوا».

وفي 9 تشرين الأول عام 2012، قال أردوغان: «الشعب السوري أمانة في أعناقنا».

بعد عملية (درع الفرات) التي بدأت في 24 آب 2016، و24 آب هو تاريخ موقعة مرج دابق بين السلطان سليم الأول وبين قانصو الغوري زعيم المماليك، حيث دخل العثمانيون خلالها إلى المشرق العربي وشمال أفريقيا ومصر. إذ بعد عملية درع الفرات بحوالي شهر بدأ يظهر مصطلح جديد خارج العثمانية الجديدة هو مصطلح الميثاق الملّي؛ والميثاق الملّي أقرّه البرلمان التركي في 28 كانون الثاني عام 1920، ويضم تركيا الحالية وكلّ شمال سوريا من الإسكندرون وإدلب وحلب وصولاً إلى نهر الفرات ودير الزور ثم إلى العراق والموصل وكردستان. ومن بين الموقّعين على هذا الميثاق مصطفى كمال والبرلمان العثماني الباقي من أيام الدولة العثمانية.

وهذا الانتقال من الحديث عن العثمانية الجديدة إلى الحديث عن الميثاق الملّي سببه انهزام المشروع التركي في مصر وتونس وسوريا، وبالتالي أصبح هناك انكسار مهم للمشروع العثماني في المنطقة.

في 19 تشرين الأول عام 2016، قال أردوغان: «إذ نعيش الأحداث في سوريا والعراق، فإن الجيل الجديد يجب أن يعرف جيّداً شيئاً؛ عجباً ما هو الميثاق الملّي، يجب أن نعرف هذا جيداً. إذا درسنا الميثاق الملّي وإذا فهمنا الميثاق الملّي فإننا نفهم جيّداً مسؤوليتنا في سوريا والعراق، وإذا كنّا نقول علينا مسؤولية في الموصل، فمن أجل ذلك علينا أن نكون على الطاولة وفي الميدان، ولهذا هناك سبب. للأسف لم نستطع أن نحمي ميثاقنا الملّي على حدودنا الغربية أو الجنوبية. هم أرادوا أن يحبسونا داخل قشرة، وهذا المفهوم نحن نرفضه. هم يريدون منذ عام 1923 أن يحبسونا في هذا المفهوم من أجل أن يجعلونا ننسى ماضينا السلجوقي والعثماني».

وفي مناسبة أخرى قال أردوغان: «لم نستطع أن نحمي ميثاقنا الملّي. إذا تأملنا جيداً في التطورات في سوريا والعراق هناك شيء أريد أن أقوله، نحن يتحتم علينا أن نكون من جديد أصحاب الميثاق الملّي».

في 11 كانون الثاني عام 2018 قال أردوغان: «إن شمال سوريا كان ضمن حدود الميثاق الملّي، ولن نسمح بقيام كيان إرهابي هناك».

في 7 كانون الثاني عام 2019، قال وزير الداخلية سليمان صويلو: «62% من اللاجئين السوريين في تركيا جاؤوا من حدود أراضي الميثاق الملّي».

في 16 أيلول عام 2018، قبل يوم من اتفاق سوتشي، قال أردوغان: «نحن لا نعترف بالنظام السوري ولا نعترف بالدولة السورية. إذا كانت بعض القوى تقول إنها في سوريا بناءً على دعوة النظام، فنحن هناك بناءً لدعوة الشعب السوري. في إدلب لا يحمل الناس الأعلام الروسية ولا الأميركية، بل الأعلام التركية».

قال الناطق باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين، في 25 كانون الأول عام 2019: «إن الذي يعرف تاريخ تركيا الحديث جيداً يدرك بوضوح وبدقة أن أمن تركيا يبدأ من خلف

حدود الميثاق الملّي. ونحن يتحتم علينا أن نرسم خطاً أكثر اتساعاً لحزامنا الأمني؛ لذلك نحن نهتم بليبيا».

في رأس السنة الجديدة، قال إبراهيم كالين: «في عصر العولمة يبدأ الأمن القومي التركي من وراء حدود الميثاق الملّي. قد تبدو ليبيا بعيدة؛ والقول إن أي شأن في ليبيا يعكس نظرة ضيّقة للغير».

في شباط 2020، يسأل زعيم الحزب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو، أردوغان، بعد سقوط 16 قتيلاً في إدلب «أي شأن لنا هناك»، فيردّ عليه أردوغان رابطاً الوجود التركي في سوريا بحدود الميثاق الملّي ويقول: «هل يعرف كيليتشدار أوغلو أن توقيع مصطفى كمال موجود على الميثاق الملّي».

في 15 شباط، قال أردوغان: «إنّنا مستعدون للموت على هذا الطريق في إدلب، وسوف يتحوّل النظام بضربة واحدة إلى جثّة».

وإذا نظرنا إلى الموقف الأميركي ممّا يجري في سوريا نجد أنه يسحب يده ممّا يقوم به التركي، وأميركا فضّلت الأكراد على الأتراك. وتركيا تتهم أميركا أنها وراء محاولة الانقلاب العسكري عام 2016.

ومن حوالى شهر أصدرت مؤسسة (راند) الأميركية تقريراً قالت فيه إن وصول مرشّح المعارضة للرئاسة عام 2023 هو لمصلحة العلاقات التركية – الأميركية. كلّ هذه المؤشرات تدل على أن أميركا لن تقف إلى جانب أردوغان في أيّ معركة ضد سوريا.

أما بالنسبة لروسيا، فأردوغان لديه مصالح مع الروس كبيرة جداً؛ فهم يرتبطون عبر النفط والغاز، حيث 37% من واردات تركيا للغاز هي من روسيا، و33% من وارداتها للنفط من روسيا أيضاً.

ويوفّر المفاعل النووي الروسي 8% من حاجة تركيا للكهرباء. وهناك تقريباً 7.5 مليون سائح روسي في تركيا يدفعون على الأقل 7 مليارات دولار. والأتراك لديهم استثمارات في روسيا لا تقل عن 60 مليار دولار.

وباختصار، رغم هذه الاشتباكات الموضعية في إدلب (مهما بلغت حدّتها) سيتم

التوصل إلى تفاهمات جديدة.

ورداً على مداخلات من بعض المشاركين في الندوة، جاءت إجابات المحاضِر على الشكل الآتي:

1 – الدكتور سلام الأعور: ورد في مقابلة نشرتها صحيفة (الأخبار) مع ألكسندر دوغين أن بوتين لا يمكن أن يرضخ للتهديد، وأن الاشتباك الحاصل في إدلب، وبالتالي في كل المناطق السورية غير المحرّرة لغاية الآن، هو مقدّمة لتحرير هذه الأراضي، وأنه في النهاية مهما صعّد أردوغان سيأخذ بعين الاعتبار المصالح الضخمة له مع روسيا، وأن عودة سورية دولة آمنة هي الحل. ماذا يعني كلّ هذا؟

– أعتقد أن الكلام عن سوريا موحّدة بالنسبة لتركيا ليس في محلّه، لأن الحديث عن استرجاع أراضي الميثاق الملّي يقتضي تقسيم سوريا وليست توحيدها.

وأعتقد أن التهويل بالخطر الكردي على تركيا والأمن القومي التركي هو ذريعة لدخول تركيا إلى سوريا؛ وبالتالي سوريا موحدة تشكّل هزيمة لأردوغان. ومن الممكن أن تشهد العلاقات التركية – الأميركية بعض التصحيح إذا كانت هناك جدّية لدى الأتراك والأميركيين لتقسيم سوريا.

2 – الدكتور محمود العلي: هل ستعطي تركيا سكان مناطق الميثاق الملّي جنسيات تركية؟ لماذا لا يقاوم العراقيون الاحتلال التركي؟

– ستكون هناك عملية تغيير ديموغرافي، اجتماعي، ديني وتعليمي وإنشاء فروع لجامعات تركية في أعزاز وجرابلس. إذاً، هناك تغيير على جميع الأصعدة التربوية والدينية واللغوية في المناطق التي تسيطر عليها تركيا. أيضاً تقوم تركيا بطرد الأكراد وإبقاء العرب الموالين لتركيا.

العراق لا يقاوم الاحتلال التركي لأن العراقيين منقسمون؛ فالمناطق السنّية مختلفة، والشيعة غير موحدين، والأكراد لا يتفقون مع غيرهم. إذاً، ليست هناك سلطة مركزية موحدة في العراق، وهذا ما يستفيد منه التركي.

3 – الأستاذ علي أحمد: منذ فترة كان التفاهم الروسي – السوري – الإيراني في أحسن

حالاته، علماً أن التقلبات التركية كانت واضحة للروسي وللإيراني ومكشوفة. إلى أين تتّجه العلاقة الروسية – التركية؟ وإلى أيّ مدىً ستبقى روسيا تتحمل مشاغبات وكذب أردوغان؟

– هناك شبكة مصالح اقتصادية بين تركيا وروسيا نُسجت منذ العام 2016؛ وبالتالي الطرفان مستفيدان من هذه المصالح. والأهم من ذلك أن الروس أعطوا أردوغان مطلبه التاريخي، وهو مناطق الميثاق الملّي. وبتقديري هذا أكبر خطأ ارتُكب بضوء أخضر روسي وغضّ نظر إيراني، وسوريا كانت مُكرهة. إذاً، العلاقات التركية – الروسية لن تصل إلى مرحلة الصدام، والخلاف حول إدلب لن يُفسد هذه العلاقات.

4 – الدكتور عبد الملك سكريّة: هناك حديث سمعته من إخواننا الفلسطينيين أن أردوغان لديه نظرية تقول إنه لا يوجد شيء اسمه دولة فلسطينية، وبالتالي الشعب الفلسطيني خرج موقتاً عن إطار السلطنة العثمانية، ومن الممكن اليوم أن يُعيد نفوذ تركيا إلى فلسطين. ما هي معلوماتكم عن هذا الموضوع؟

– يجب أن لا ننسى أن تركيا موجودة في المربّع الغربي، وهو المربع الأطلسي والأوروبي والأميركي. وتركيا لا يمكنها أن تخرج من هذا المربع حتى لو أرادت. 49% من واردات تركيا هي من الاتحاد الأوروبي، و35% من صادرات تركيا تذهب للاتحاد الأوروبي، و80% من الاستثمارات في تركيا هي استثمارات غربية أوروبية، و90% من تجارة أوروبا الخارجية هي بالدولار أو باليورو. إذاً، اقتصادياً هي على تشبيك قوي مع الاتحاد الأوروبي والغرب.

جزء كبير من مشاكل تركيا هي قضايا لها طابع غربي حضاري، مثل المسألة الأرمنية، الصراع مع قبرص، الصراع مع اليونان، والمسألة الكردية. وبتقديري عضوية تركيا في الحلف الأطلسي والانتماء للمنظومة الغربية يساعدها على تخفيف الضغوط الإقليمية حولها من الدول التي تنتمي للغرب، مثل أرمينيا واليونان، ويساعد تركيا أيضاً على مواجهة خطر التقسيم. وتركيا موحّدة هي حاجة أطلسية وغربية، وهذا ما يجعل الحركة الكردية في تركيا غير ناجحة في أيّ مطلب.

أيضاً، المنظومة العسكرية التركية هي منظومة غربية؛ ولهذا السبب الخرق الذي حصل

عبر منظومة «إس 400» كان مزعجاً جداً للولايات المتحدة الأميركية.

حزب العدالة والتنمية في تركيا قام بما لم يتجرأ عليه من سبقه في الحكم، حيث قام بدعوة شمعون بيريز في تشرين الثاني عام 2007 لإلقاء كلمة أمام البرلمان التركي. إذاً، القضية الفلسطينية بالنسبة لتركيا هي مجرّد مدخل إلى الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي.

وفي 28 حزيران عام 2016 تمّ توقيع اتفاق التطبيع التركي – الإسرائيلي، ولم يرد في هذا الاتفاق بند لرفع الحصار عن قطاع غزة. ويبلغ الميزان التجاري بين تركيا و«إسرائيل» 6 مليار دولار، و70% من الإسرائيليين يسافرون إلى الغرب عبر شركة طيران تركية.

5 – الدكتور أحمد ملّي: كم تبلغ مساحة السيطرة التركية في شمال سوريا؟ وما هي حدود الدور الإيراني في هذه المواجهة؟

– لا أعلم تحديداً كم تبلغ مساحة السيطرة التركية، لكنهم يسيطرون على 300 أو 400 قرية تقريباً. وسوريا أدخلت الروس في 30 أيلول 2015 لأن الأتراك كانوا على أبواب القرداحة واللاذقية. وبالتالي الدولة السورية هي الحلقة الأضعف والأقوى في الوقت نفسه؛ الأقوى لأنها تعطي الشرعية لوجود القوات الأجنبية في سوريا وهذا ما يجعل موقف التركي ضعيفاً؛ وهي الحلقة الأضعف لأن الجيش السوري لا يستطيع القيام بشيء وحده دون غطاء جوّي روسي، ودون وجود الإيرانيين والروس وحزب الله على الأرض.

أما بالنسبة لإيران، فإن موقفها من سوريا يشبه الموقف الروسي، لكنه متقدّم أكثر بالنسبة للدفاع عن الدولة والنظام السوري. لكن في الوقت نفسه إيران لديها علاقات طبيعية مع تركيا، ولن تتخلّى عنها. كذلك إيران لا يمكنها أن تلعب دور روسيا في سوريا لأنها شيعية، وبالتالي سيكون عليها اعتراض عربي كبير؛ لذلك روسيا هي الحلّ الجذري والأساسي. وبالتالي إيران ستراعي الموقف الروسي وتلتزم به بشكل أو بآخر.

6 – الدكتور حسّان إبراهيم: إذا سقط أردوغان في الانتخابات المقبلة، فهل تحمل المعارضة فكر أردوغان بخصوص التوسع؟

– الجميع في تركيا يتبنّى الطرح القومي الديني، ولكن ليس على طريقة أردوغان

بالتوسع خارج تركيا واحتلال الأراضي، بل كموقف مبدئي حيث يدافعون عن المذهبية التركية وعن النزعة القومية التركية. لكن ليس هناك شك أنه إذا جاءت المعارضة إلى السلطة في تركيا، حتماً السياسة التركية نحو سوريا لن تبقى كما هي. وأعتقد أن الدعم الروسي – الإيراني لأردوغان عشيّة الانقلاب كان خاطئاً. وربما لو أطيح بأردوغان في تلك الفترة، كانت سوريا وإيران سترتاحون من سلطة ألحقت أكبر الأضرار بسوريا وإيران وكل المنطقة.

مراجعة كتاب:

الحرب السورية
القوى - الاستراتيجيات - الخطط -
المفاهيم العسكرية الجديدة

إعداد: حسن صعب

* تأليف: سمير الحسن.
* نشر: بيسان للنشر والتوزيع.
* الطبعة الأولى: تموز (يوليو) 2017.

يقرأ مؤلف هذا الكتاب في الحرب السورية ويقف على تفاصيلها، منذ شرارتها الأولى، ويعرّف بالقوى والجماعات التي تقاتل على الأرض؛ كما يشرح تركيب وتشكيلات الجيش العربي السوري، ويروي دور حزب الله والمقاومة الإسلامية وحلفائها، ويدرس الدور الروسي، مع استعراضه للأسلحة التي اختُبرت في الحرب؛ كما يعالج تطوّر دور وتشكيلات فصائل «القاعدة» و«داعش» وأخواتها، ويشرح تكتيكاتها العسكرية.

والأهم أن المؤلف يجيب على السؤال المحوري: لماذا سوريا؟ والميزة الاستثنائية للكتاب أنه كُتب بيد من حمل السلاح وقاد فصائل واشتبك مع «جيوش» ومع ميليشيات، حسب ما أورد الباحث والمحلّل السياسي مخائيل عوض في تقديمه الموجز للكتاب.

أما العميد المتقاعد الياس فرحات، فيشير في تقديمه الموسّع للكتاب، بدوره، إلى أن سمير الحسن لم يأت من الأكاديميا إلى عالم الكتابة العسكرية، بل جاء من الخبرات والتجارب القتالية في الإغارات وحروب الشوارع والحروب غير النظامية على أنواعها.

وهو عرض في كتابه لما يبدو أنها نظرة عسكرية تنطلق من الخبرات والمطالعات وبعض الأساسيات الأكاديمية.

يقول مؤلف الكتاب في المقدمة إن الحرب السورية كانت جزءا من مخطّط (الفوضى الخلاّقة) الذي تبنّته الإدارة الأميركية في عهد جورج بوش الابن، وأعلنت عنه كوندوليزا رايس بعيد الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز 2006؛ هذه الفوضى التي حاولت الولايات المتحدة تعميمها بهدف تقسيم دول المنطقة، منذ انطلاق ما سمّي (الربيع العربي) في تونس في أواخر العام 2010، وبما ينسجم مع المشروع الذي وضعه المستشرق الصهيوني برنارد لويس في نهاية العام 1982.

في الفصل الأول، وكتمهيد للفصول الآتية، يتحدث المؤلف عن تسلسل الأحداث والتطورات التي أدّت فيما بعد إلى الحرب التي استمرت طيلة أعوام ستة، وتدخلت فيها جماعات وجيوش من دول قريبة وبعيدة، بدءاً من حادث درعا (15 آذار 2011) الذي اعتقد كثيرون أنه حادث عابر، وأن السلطات الأمنية ستتمكن من إنهائه، لكن، بعد أيام قليلة، نُصب كمين مسلّح للجيش السوري قضى فيه أكثر من ثلاثين جندياً، والذي قامت به جماعة تابعة للإخوان المسلمين، حيث أدركت السلطات السورية أن للأمور خفايا لا يمكن الركون إليها.

وبعد تصاعد التظاهرات المعارضة والمؤيدة للنظام، وكذلك أعمال العنف والإرهاب ضد المواطنين وقوات الأمن، وظهور جماعات مسلحة في عدة مدن ومناطق، وأغلبها بأسماء إسلامية، حصل تراجع للنظام في بداية العام 2015 تحت ضغط منظّم من المسلحين، أو حتى بنوع من الانهيار عندما خسر النظام إدلب، وتراجع نحو جسر الشغور، وباتت فصائل المعارضة المدعومة إقليمياً على مشارف اللاذقية، وعقر دار الرئاسة في القرداحة.

في تلك المرحلة، وبعد ما لمس حلفاء النظام الإيرانيون خطورة الموقف، اضطروا للتدخل، ولو بشكل غير مباشر، برفد النظام بقوى عسكرية مسلحة «حزب الله وخبراء من فيلق القدس ومتطوعون من الأفغان والباكستانيين والعراقيين واليمنيين»، كما بتشكيلات من متطوعي «الدفاع الوطني» السوري، مع تدخل مباشر من الطيران الروسي في المعارك، ممّا أعاد التوازن إلى المعركة؛ وعاد الجيش السوري (وحلفاؤه) إلى التقدم على

مختلف الجبهات، وخاصة مع استعادة حلب الشرقية في النصف الثاني من العام 2016.

في الفصل الثاني (لماذا سوريا؟)، يقدّم المؤلف لمحة تاريخية عن سوريا، حيث يمتزج عبق التاريخ مع أريج الجغرافيا في منطقة اختارها الله لتكون مهبطاً لرسالاته السماوية، كونها ملتقى القارات الثلاث (آسيا، أوروبا، أفريقيا)، ومنها انتشرت الرسالات إلى سائر بقاع الأرض.

وبعدما يتوقف عند إسهام السوريين في تاريخ الرومان، سياسياً وثقافياً، يعرض المؤلف للفتحين الإسلامي والعثماني لبلاد الشام، ولنتائجهما السياسية والاجتماعية على سوريا، وصولاً إلى مرحلة تقاسم بريطانيا وفرنسا، المنتصرتين في الحرب العالمي الأولى، لكل من سوريا والعراق.

فقد قرّر السوريون مقاومة الاحتلال الجديد (الثورة السورية الكبرى)، للحصول على الاستقلال، والذي حصل في 31 كانون الأول 1946م، بجلاء الجيوش الفرنسية عن سوريا ولبنان.

وفي مراحل ما بعد الاستقلال، التي تميّزت بعدم الاستقرار السياسي، والانقلابات العسكرية، يتحدث المؤلف عن الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد، والموقف السوري من «إسرائيل» (حرب 1973) والتحولات في بعض دول المنطقة (الحرب الأهلية اللبنانية والحرب العراقية – الإيرانية ومفاوضات التسوية التي انطلقت في نهاية أكتوبر 1991م في مدريد)، والسياسة السورية الثابتة في دعم المقاومة في لبنان وفلسطين.

في الفصل الثالث (تدحرج الأزمة)، يعرض المؤلف لأهم محطات الأزمة التي تدحرجت بسرعة نحو حرب شاملة، انخرطت فيها عدة جيوش وجماعات مسلّحة في مواجهة الجيش السوري، الذي تمكن من صدّ الهجمات عليه، بفضل شجاعة وخبرة الجنود والاستراتيجيات الدفاعية والهجومية التي طبّقها، مع استناده إلى دعم حلفاء أقوياء له (إيران، حزب الله..) وبيئة شعبية حاضنة في أغلب المدن والمناطق السورية.

شرح المؤلف المراحل الثلاث التي اعتمدها النظام في مواجهة المعارضة المسلحة، وهي:

1 – المرحلة الدفاعية (مرحلة التلقي والاستيعاب).

2 – مرحلة التوازن (مرحلة الصمود).

3 – مرحلة كسر التوازن والحسم.

لقد كانت مراحل بداية الأزمة هي الأصعب، لكن الجيش السوري استوعبها وتلقى الصدمة بمزيد من التماسك والصبر؛ كان يحتوي الهجمات ومن ثم يعاود النهوض بعد كل انتكاسة، مقابل تراجع للمسلحين بعيد كل إنجاز أو تقدم، برغم الدعم الكبير الذي كانوا يتلقونه من السعودية وتركيا وقطر والكيان الإسرائيلي على وجه الخصوص. وفي المحصلة، نجح الجيش السوري في منع المعارضة من استثمار أي نصر تكتيكي وتحويله إلى نصر استراتيجي، بالارتكاز إلى مبدأ الصمود وإطالة الحرب؛ هذه الخطة التي قامت على ردّات فعل قوية وتكتيكات متطورة وهجمات متتالية واستثمار ناجح للطيران والمدفعية.

في الفصل الرابع (الجيش السوري)، يقول المؤلف إن المؤسسة العسكرية السورية شكّلت صمّام أمان للنظام، ليس في الحرب الأخير فحسب، إنما على مرّ عقود، فالتزاوج بين السلطة والجيش كان من أبرز عوامل القوة لديه؛ وهذه ميزة تفردت بها سوريا عن سائر أنظمة المنطقة. ومن هنا كان الفشل مصير رهان الغرب وأطراف المعارضة السورية على انقسام الجيش رغم فرار الكثير من جنوده من رتب مختلفة.

إن العارفين بخبايا تركيبة هذا الجيش الحديدية يدركون أهميته كمؤسسة مغلقة، ومدى ارتباطه بالسلطة؛ وهذا يفسّر صلابة النظام في مواجهة التحديات المحدقة به من كل حدب وصوب.

بعد عرض المؤلف لهيكلية القيادة العامة للجيش السوري والقوات المسلحة، وطبيعة الإمكانات والقدرات التي يتمتع به، وخاصة قدرات الفرقة الرابعة وقوات الحرس الجمهوري وقوات النمر والقوات الجوية، تحدث عن دور اللجان الشعبية في قتال الإرهابيين، والتي استحدثها النظام كقوات رديفة للجيش؛ وقد حمت هذه المجموعات شبه العسكرية الجيش من الاستنزاف والإرهاق، وهي كانت تظهر تماسكاً داخلياً أكثر مما تظهره بعض وحدات الجيش، مع تحقيقها لإنجازات عسكرية لافتة (في حمص وغيرها). كما عزّز احتضان المجتمع السوري للمؤسسة العسكرية من قدرات الجيش على الصمود؛

بموازاة استناد الجيش إلى بُنية وعقيدة راسختين.

وفي السياق، يؤكد المؤلف على أهمية الدورين الروسي والإيراني في تعزيز قدرات المؤسسة العسكرية، نوعياً ومعنوياً، في أخطر مراحل الحرب.

في الفصل الخامس (حزب الله سنكون حيث يجب أن نكون)، يؤكد المؤلف على التحول الكبير الذي أحدثه تدخل حزب الله السريع في الحرب السورية، في وقف تقدم قوات المعارضة في منتصف العام 2012، ومن ثم كسر الروح المعنوية لكافة فصائل المعارضة، عبر استخدام التكتيكات المضادة للحروب غير النظامية، مثل القدرات الفردية، كسرعة التصويب على الأهداف المختلفة، والانتقال السريع للعناصر القتالية في الميدان بشكل يربك الخصم؛ بالإضافة إلى استخدام الأسلحة التي تطلق من على الكتف والضغط على القواعد المركزية والإسنادية.

ويلفت المؤلف إلى وعي وحكمة قيادة الحزب، والتي تدخلت مبكراً في الصراع السوري لحماية المقاومة ممّا كان يُحضّر لها من قِبل الجماعات المسلحة وداعميها الغربيين والعرب، في إطار الصراع الأكبر بين محوري المقاومة والتبعية للحلف الأميركي – الإسرائيلي في المنطقة؛ وبالتالي فقد بدت مقولة خصوم المقاومة حول تدخلها «غير المشروع» في سوريا متهافتة وغير واقعية، خاصة مع إعلان المعارضة المسلحة عن هدفها التالي بعد إسقاط النظام السوري، وهو ضرب المقاومة في لبنان.

ويشرح المؤلف كيفية تطور قدرات حزب الله البشرية والمادية، وكذلك تكتيكاته واستراتيجياته، كجيش شبه نظامي وليس كمجموعات مقاتلة ومدرّبة بشكل جيد، كما كانت الحال في حرب تموز 2006 الإسرائيلية على لبنان.

كما يعرض إحصاءات مقارنة حول قدرات الحزب الصاروخية قبل وبعد حرب 2011 (السورية)، وتحليل خبراء غربيين لتجربة مقاتلي الحزب في حرب تموز 2006 والحرب السورية، والتي جعلت مكانة حزب الله في مستوى الجيوش الكبيرة والقوية، مع مميزات تسليحية وعملانية لعناصر الحزب، والتي تمّ اكتسابها من الميدانين اللبناني والسوري، مع الاستناد إلى بيئة شعبية واسعة ومتماسكة.

في الفصل السادس (المعارضات)، يعرض المؤلف لنشوء «المعارضات» السورية المتناقضة

في الرؤى والتوجهات ومصادر التمويل والدعم وهذا الأمر ظهر منذ بداية الحرب، مع تصدّر الجماعات المنتمية لتيار «الإخوان المسلمين» المشهد، من خلال «الجيش السوري الحر» وغيره من الفصائل «الجهادية»؛ ولتنتزع فصائل أكثر تطرفاً صدارة المواجهات مع الجيش السوري لاحقاً، مثل جبهة النصرة (القاعدة) و«داعش».

ويؤكد المؤلف أن أغلب هذه المعارضات قد وقع في فخ التبعية لدول إقليمية وأجنبية تسعى لتدمير سوريا واستغلال ثرواتها، مثل السعودية وتركيا وقطر والولايات المتحدة، مشيراً إلى الخلافات الكثيرة بين مختلف الفصائل المسلّحة، في المجالات السياسية والفكرية، وفي سياق التسابق للسيطرة على الأرض، (والموارد) وساحات المعركة.

وفي المحصلة، كانت الهزيمة النكراء مصير تلك الجماعات التي تمكنت خلال الأعوام الأولى للحرب من السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي السورية (والعراقية)؛ ويبدو بحسب المراقبين والخبراء أنه لن تقوم قائمة لهذه الجماعات الإرهابية في المدى المنظور والاستراتيجي، لأنها تفتقد إلى الوعي بحقائق الأمور، وتعتمد التطرف والسلبية المطلقة تجاه الآخرين.

في الفصل السابع (عاصفة السوخوي.. التحولات الاستراتيجية)، يكشف المؤلف عن أهمية التدخل العسكري الروسي في تغيير مجرى الحرب، في أيلول 2015، من خلال شن عشرات القاذفات الروسية المتطورة، وفي مقدّمتها طائرات السوخوي 34، لآلاف الغارات الدقيقة والمدمّرة على مواقع وأهداف تابعة لقوات الفصائل الإرهابية التي كانت تتحضر لشنّ هجوم شامل من عدة جهات، وفي عدة مناطق، لإسقاط النظام أو حصره في رقع ضيّقة ومعزولة؛ وقد تم إجهاض هذا الهدف بفعل الغارات الروسية وتدخل القوات الإيرانية وقوات حزب الله (وحدات الرضوان)، بحيث انقلب المشهد العسكري الميداني والسياسي لصالح الجيش والقيادة السورية، في تدمر وحلب على وجه الخصوص، ليس بتأثير القصف الروسي فحسب، بل بفعل التكتيكات التي اتبعها الروس الإيرانيون وحزب الله على الأرض لتدميرالقوات المعادية واستنزافها وتحرير المناطق المحتلة.

ومن ثم يعرض المؤلف للترسانة العسكرية الروسية في سوريا، والتي ضمّت طائرات سوخوي 24/25، وسوخوي 34، وسوخوي من طراز 30إس إم، والقاذفة الصاروخية

الاستراتيجية تو – 160، وراجمة الصواريخ الثقيلة TOCI8؛ إضافة إلى نظام بانتسير إس المضاد للطائرات، ومنظومة C300، وهي منظومة الصواريخ المضادة للجو المتوسط المدى..

في الفصل الثامن (حلب: معركة الفصل)، يشير المؤلف إلى خطورة احتلال مدينة حلب من قبل قوات الفصائل المدعومة من تركيا والسعودية والولايات المتحدة، كون احتلال حلب كان يعني احتلال الشام كلّها، و لم يعبر غزاة شرق المتوسط إلّا وكانت حلب قبلتهم؛ فموقعها على الحدود التركية يجعل لها أهمية استراتيجية، وهي معبر حتمي لطريق الحرير (الصيني)، وممر بين الشرق والغرب، مما جعل منها موقعاً تجارياً ذا أهمية محورية، مع تحوّلها إلى مركز صناعي أساسي حديثاً.

لقد قدّمت تجربة تحرير حلب (من قبل الجيش السوري وحلفائه) نمطاً متجدداً من تنسيق الجهد والنار والحركة، وتنظيم الوسائط النارية، وتناغم الأذرع القتالية فيما بينها. كما اعتمد الجيش السوري في معركة حلب على انتصارات جزئية سبقت المعركة الكبرى؛ وكانت أولى الإنجازات في منتصف العام 2013، حيث تم فتح طريق فرعي من السلمية إلى أثريا – السفيرة؛ وبذلك تم تأمين طريق إمداد إلى حلب، وبالتالي فك الحصار عن معامل الدفاع، والذي تبعه فك الحصار عن سجن حلب المركزي، وتحرير مطار كويروس والمحطة الحرارية.

ويلفت المؤلف إلى أن الجيش السوري (مع الحلفاء) اعتمد على أسلوب العزل والقضم، وقطع طرق الإمداد، والاستنزاف المتواصل عبر الضغط المتتالي، وتشتيت المجموعات، والتركيز على العمليات الخاطفة والسريعة والنوعية، ومن اتجاهات عدة.

أما سياسياً، فقد اعتبر المؤلف أن معركة حلب كانت مفصلية في التاريخ الحديث، حيث تركزت فيها تطورات تعدّلت فيها موازين القوى العالمية، وانتفت سيطرة القطب الأميركي الأوحد في العالم.

في الفصل التاسع (تطوّر حرب العصابات)، يقدم المؤلف لمحة موجزة عن تطور حروب العصابات تاريخياً، وصولاً إلى تنظيم «داعش» الإرهابي الذي قدم إسهاماً وإضافة على حروب العصابات، حيث ظهر كتشكيل متميز ومتمكن ومتماسك، وتميّز بأسلوبه

السريع والمرن والمرعب؛ وهو نجح في وقت قياسي بإلحاق هزائم متتالية بالجيشين العراقي والسوري.

ويضيف المؤلف: صحيح أن مزج أساليب القتال، من متماثلة وحرب غير نظامية، ليس بالأمر الجديد؛ وهو ما اصطلح على تسميته بالحرب غير المتناظرة. لكن كانت لداعش تكتيكات خاصة، مثل اعتماده على استراتيجية الهجوم الدائم، وعدم اللجوء إلى الدفاع إلّا في حالات استثنائية.

ويمكن تلخيص استراتيجية «داعش» بالتالي: هو لا يعتمد القتال الجبهوي، ويبحث دائماً عن المناطق الرخوة أمنياً، ويستغل الظروف الاجتماعية والمعيشية للسكان، إضافة إلى الثغرات الأمنية، بالتماشي مع خلق خلايا مقاتلة داخل القرى والبلدات لتتحوّل إلى قوة رديفة إلى القوة القادمة من الخارج، لتسهيل عملية إسقاط المناطق.

ولكن بدون شك، يبقى حزب الله التشكيل الأقوى، والأفضل في العالم، من حيث التركيب الهرمي، والبنية التنيظيمة، والكفاءة القتالية، بما يتمتع من قدرة على التكيّف في بيئات مختلفة، ومتغيرة. وهو اكتسب خبرة القيادة والسيطرة على المستويات العملياتية والتكتيكية، بما في ذلك القدرة على القيام بعمليات هجومية على مستوى سرايا، كما امتاز بالمعرفة، فهو يدرس خصومه، ويستخلص النتائج من عملياته القتالية.

في الفصل العاشر (سقوط المفاهيم العسكرية القديمة في سوريا)، يتحدث المؤلف عن تغير كبير في المفاهيم العسكرية التي كانت تتبناها المدارس العسكرية والتدريبات وإنشاء الجيوش وثقافة الميدان.

ففي الحرب السورية تحديداً، تفاعل الجيش الروسي مع طبيعة المواجهات الجارية، بحيث راحت طائرات السوخوي تغير على أهداف محددة ومتواضعة (للإرهابيين)، بناء على معلومات استخبارية وتنصت، فيما بات بمقدور طائرات الاستطلاع الأميركية بدون طيار (بريديتور) أن تعمل بفعالية أكبر من غارات الطيران الكلاسيكي (إف 16 أو غيرها).

كما أسقطت حالات في الحرب السورية بُنية الجيوش القائمة والمفاهيم التي كانت تتبناها، مع التطور الهائل في أنواع الأسلحة ومنظوماتها؛ وبات الصاروخ (تاو) الموجه

والمحمول على الكتف، والعبوة المفخخة (كلايمور أو سجيل) والإنغماسي، من الأسلحة ذات الفاعلية الحاسمة في المعارك.

في الفصل الحادي عشر (مفاهيم جديدة في الحرب السورية)، يقول المؤلف إن الجيش السوري تمكن بقدرته من إسقاط مجمل المناهج العسكرية على البنية النظامية، مع تطوير الأساليب المتاحة بناء على الواقع، واستطاع تنظيم الوحدات العسكرية بما يتلاءم مع طبيعة المعركة، وتطوير الهيكلية لتوظيف القوة والطرق والوسائل لتغطية الاحتياجات العملياتية والتكتيكية، سواء كانت دفاعية أو هجومية، مع تنظيم الأفراد والأسلحة.

في الفصل الثاني عشر والأخير (جيوش القرن الواحد والعشرين: نماذج رائدة)، يعرض المؤلف لتجارب الجيش العربي السوري والجيش العراقي والجيش اليمني، ولتجربة كتائب القذافي وتجربة المقاومة اللبنانية والحشد الشعبي العراقي والجماعات الإسلامية الأفغانية، كمقاومات أثبتت عجز جيوش نظامية كبرى في مواجهتها.

وقد برزت الجيوش في سوريا والعراق واليمن كجيوش مستقبلية تعتمد الأسلوب المركّب، أي المزاوجة بين النظامي وأسلوب حرب العصابات.

ويختتم المؤلف كتابه بتقدير مستقبلي بأن الساحة السورية، بكلّ ما شهدته من معارك طاحنة، باتت هي الميدان التاريخي الذي تشكّل فيه بدايات معالم العالم الجديد، في ضوء التراجع الأميركي الواضح في المنطقة، مقابل صعود روسي – صيني – إيراني أتاحت الساحة السورية بلورته على عدة صعد ومستويات.

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية